الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المشروع السنوي للأداء

لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي

لسنـــة 2025

جويلية 2024

الفهـــرس

تقديم للمهمة..... **3**

استراتيجية المهمة

تقديم برامج المهمة

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج التعليم **13**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج البحث العلمي..... **33**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج الخدمات الجامعية..... **64**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

برنامج القيادة والمساندة..... **85**

تقديم البرنامج

أهداف ومؤشرات الأداء

الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى

الملاحق..... **99**

بطاقات **100**

بطاقات الفاعلين العموميين..... **179**

بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي..... **229**

المحور الأول:

تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تضطلع مهمة التعليم العالي والبحث العلمي اليوم بمختلف مكوناتها بدور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير فرص متكافئة للحصول على تعليم عالي الجودة يمكن الطالبات والطلبة من اكتساب مهارات وكفاءات علمية تمكنهم من الاندماج في سوق الشغل، ومن أن يكونوا مواطنين فاعلين في المجتمع مع ضمان التعلم مدى الحياة.

وحيث تندرج استراتيجية المهمة ضمن أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 4 "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" وضمن الاتفاقيات الدولية في مجال التعليم العالي على غرار المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو". أما على المستوى الوطني فتندرج، إلى جانب مقتضيات الدستور الذي يضمن حق التعلم للجميع، في إطار مشروع المخطط التنموي 2023-2025 ومشروع اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025.

كما تعمل المهمة على تنفيذ جملة الالتزامات الدولية والوطنية في مجال دعم حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة إذ تلعب دورا هاما في مجال ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي التي تندرج في إطار تنفيذ الهدف الخامس للتنمية المستدامة ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل ومرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر المهمة فاعلا هاما في تنفيذ أثار هذه الخطة الوطنية حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من الأثر الأول المتعلق بإرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات من خلال دعم الأنشطة الثقافية والعلمية كآلية من آليات التصدي للعنف المسلط على المرأة داخل الحرم الجامعي و الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي حيث أن نجاح المرأة في مسارها التعليمي يمكنها من تقلد مناصب إدارية وسياسية عليا، إضافة الى مساهمتها في تحقيق الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي

للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل و الأثر السادس بخصوص صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية.

كما نجحت منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال العقود الماضية، في مراكمة العديد من **نقاط القوة** التي ساهمت في تطويرها وتحسين نجاعتها ودعم إشعاعها حيث تواصل في السنوات الأخيرة وجود الجامعات التونسية في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة THE (Times Higher Education) وسجلنا دخول جامعة تونسية ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000، في حين حافظت 7 جامعات على ترتيب + 1000. كما شهدت السنوات الأخيرة تطورا في انخراط المؤسسات الجامعية في مسارات الاشهاد والاعتماد، حيث بلغ عدد المؤسسات الجامعية المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001 ثمانية (08) مؤسسات في 2023 ، وبلغ عدد برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي 50 برنامجا في نفس السنة.

بالإضافة لذلك تحتل تونس المرتبة 49 عالميا من حيث النفقات الخاصة بالبحث والتطوير بالنسبة للناتج القومي الخام والمرتبة 10 دوليا من حيث عدد المقالات العلمية والتقنية بالنسبة لعدد السكان. وتتصدر تونس ترتيب الدول الإفريقية من حيث الرصيد البشري من الباحثين نسبة لعدد السكان والمرتبة الخامسة دوليا من حيث عدد المتحصلين على الشهائد العليا في العلوم وفي الدراسات الهندسية .

وتواصل المهمة لعب دورها الاجتماعي فيما يخص تحسين الإحاطة بالطلبة وتوفير كل الظروف المناسبة للتكوين، حيث تم توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الوطنية خلال السنة الجامعية المنقضية 2022-2023، إلى حدود 38,4 % من الطلبة المسجلين حازت منها الطالبات حوالي 73,33%، إلى جانب اسناد منح الإدماج الجامعي وإسناد مساعدة اجتماعية وذلك في إطار تعزيز مجال التدخلات الاجتماعية وأنشطة التكفل بأبناء العائلات محدودة الدخل.

ولكن رغم هذه النجاحات والمجهودات، تبقى النتائج المحققة من قبل المنظومة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون المأمول في ظل تواجد مجموعة من **نقاط الضعف** التي قامت استراتيجية إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي بتشخيصها كالتالي:

- وجود نقائص على مستوى ظروف الدراسة والحياة الجامعية،

- نقص في الكفاءات الأفقية للطلبة (اللغات الاجنبية وخاصة منها الإنقليزية، والإعلامية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال...) وغياب مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة لمجالات التربية والثقافة والفنون وتكون قائمة على ثقافة المبادرة،

- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،

- ضعف مردودية منظومة البحث العلمي خاصة في مجال التجديد والتثمين وخلق المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية،

- تفاوت مستوى الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات الخدمات الجامعية من حيث جودة السكن والأكلة المقدمة وتوفير الاحاطة النفسية والتأطير على مستوى الأنشطة الثقافية والرياضية.

- ضعف الإقبال على الأنشطة الثقافية التي تعتبر عنصرا هاما لتنمية شخصية الطالب

كما يعيش القطاع مجموعة من **التحديات** لعل من أهمها :

- تدني مستوى مدخلات الجامعة ،
- عدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة ،
- تزايد وتيرة هجرة الكفاءات العلمية بمختلف شرائحها العمرية،
- استفحال البطالة في صفوف الخريجين، وخاصة الإناث منهم، مع تواصل تدني نسبة ادماج حاملي شهادة الدكتوراه في سوق الشغل،
- تشتت الإستراتيجيات القطاعية وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي،
- ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات المتدخلة في قطاع البحث العلمي بما يحد من الاستخدام الامثل والاستفادة الافضل من الموارد المرصودة

وقد تطلبت الموازنة بين هذه الإكراهات ومتطلبات المرحلة القادمة بلورة رؤية استراتيجية للقطاع تكون فيها منظومة التكوين الجامعي والبحث العلمي محركا لتنمية ذكية ومستدامة وشاملة. وذلك من خلال رفع جودة المنظومة التعليمية وجعلها ترتقي الى المعايير الدولية وتوجيه البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية والعمل على تطوير بيئة تعليمية مُحفزة على الإبداع والابتكار وضامنة لحقوق الإنسان، تنبذ جميع

أشكال العنف والتمييز بين الجنسين .

وعليه، فستتمحور استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، خلال الفترة القادمة، حول **المحاور الاستراتيجية** التالية:

- منظومة تكوين متطورة ومبتكرة ذات اشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية وضامنة لتكافؤ الفرص بين الطالبات والطلبة وتنبذ جميع أشكال العنف والتمييز بين الجنسين.
- منظومة بحث وتجديد متميزة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة وضامنة لتكافؤ الفرص بالنسبة للإطارات نساء ورجالا في هذا المجال،
- حياة جامعية أفضل وإحاطة أسهل تنبذ جميع أشكال العنف والتمييز بين الجنسين.
- حوكمة أفضل وتصرف أنجع وأكثر فاعلية في الموارد المتاحة

2. تقديم برامج المهمة:

تتضمن مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025 ثلاث برامج عملياتية: برنامج التعليم العالي وبرنامج البحث العلمي وبرنامج الخدمات الجامعية إضافة إلى برنامج قيادة ومساندة.

3. الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط:

أ- ميزانية المهمة

يندرج مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025 ضمن توجهات مشروع المخطط التنموي 2023-2025 وفي إطار تجسيم الأهداف المضبوطة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2025.

قدرت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025 بـ 2414.030 م د مقابل 2277.238 م د سنة 2024 أي بزيادة قدرها 136.792 م د تمثل نسبة 6.01 % وتتوزع على النحو التالي:

تطور تقديرات ميزانية مهمة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2025

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

***دون اعتبار الموارد الذاتية**

بيـــــــان النفقات		ق م 2024 1	تقديرات 2025 2-	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1575000	1631275	56275	3.57%
	اعتمادات الدفع	1575000	1631275	56275	3.57%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	110720	115512	4792	4.33%
	اعتمادات الدفع	110720	115512	4792	4.33%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	280988	285534	4546	1.62%
	اعتمادات الدفع	280988	285534	4546	1.62%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	237530	261770	24240	10.20%
	اعتمادات الدفع	310530	261072	49458-	15.93-%
المجموع	اعتمادات التعهد	2204238	2294091	89853	4.08%
	اعتمادات الدفع	2277238	2293393	16155	0.71%

تهدف الإعتمادات المبرمجة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق الأهداف المرسومة لكل برنامج على النحو التالي:

ستخصص الإعتمادات المرصودة لفائدة برنامج التعليم العالي لتحسين جودة التكوين الجامعي عبر تطوير الموارد البشرية المتمثلة أساسا في سلك المدرسين بانتداب أساتذة مساعدين وتطوير البنية التحتية وتحسين ظروف التكوين إلى جانب مواصلة برنامج تطوير الجودة واعتماد مسارات التكوين، وإعداد الأدلة المرجعية للمهن من أجل دعم تشغيلية خريجي التعليم العالي.

أما بخصوص برنامج البحث العلمي فتهدف الاعتمادات المقترحة لتحقيق الأنشطة المتعلقة بالهدفين الاستراتيجيين للبرنامج وذلك بـ:

- مواصلة دعم هياكل البحث مع توجيه نشاطها نحو الأولويات الوطنية مع ربط تمويلها بالإنتاج العلمي وبتأثيرها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب إحداث مجمعـــات بحث.

- توسيع مجالات تطوير برامج تثمين نتائج البحث بتنويعها لتشمل جميع مراحل النضج التكنولوجي للمشاريع إلى جانب مواصلة احداث الوحدات المختصة بمراكز البحث.

وتتعلق الاعتمادات المبرمجة لفائدة برنامج الخدمات الجامعية أساسا بتطوير أنشطة التكفل بالطلبة عبر تطوير منظومة السكن والاطعام الجامعي من خلال الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمناولة في السكن بالإضافة الى الترفيع في طاقة الاستيعاب وتحسين ظروف الايواء وتغطية النفقات المتعلقة بالتغذية مع تحسين جودتها، بالإضافة الى مشاريع تهيئة المراكز الثقافية لتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية.

برنامج القيادة والمساندة:

تتعلق الاعتمادات الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة أساسا مشروع الرقمنة وذلك بتركيز منظومة معلوماتية مندمجة لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

وفي إطار تدعيم الموارد البشرية سيتم الترخيص في 214 خطة لفائدة المهمة موزعة على النحو التالي:

الرتبة	العدد
عون تقني	**60**
مساعد تقني	**43**
فني سامي للصحة	**8**
اخصائي نفساني	**3**
عملة	**100**
المجموع	**214**

ب- إطار النفقات متوسط المدى

تم اعداد مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2025-2027 أخذا بعين الاعتبار الضغوطات المالية والحاجيات المتأكدة للوزارة والتوجهات المضبوطة بمنشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 واعتبارا للمعطيات الآتي ذكرها:

✓ تقدم انجاز المشاريع المتواصلة المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيز خاصة بناء وتهيئة مؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية حيث انطلقت أشغال جزء كبير منها بعد استيفاء الدراسات الفنية والمعمارية مما يرفع من نسق استهلاك الاعتمادات.

✓ إعادة تقييم كلفة عديد المشاريع المتواصلة نظرا لارتفاع أسعار البناء والخدمات.

✓ ارتفاع كلفة بعض المشاريع نتيجة ارتفاع سعر الصرف والذي يمس قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة نظرا للطابع الدولي لأنشطة البحث العلمي وللحاجة الى اقتناء تجهيزات علمية متطورة من الخارج.

✓ التحكم في كلفة التسيير وحصر الزيادة في النفقات الإلزامية خاصة فيما يتعلق بمصاريف التغذية.

إطار نفقات متوسط المدى 2025-2027

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	1484482	1575000	1631275	1700902	1765847
نفقات التسيير	131058	110720	115512	121288	127352
نفقات التدخلات	268522	280988	285534	299811	314801
نفقات الاستثمار	177553	310530	261072	289000	319000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2061615**	**2277238**	**2293393**	**2411000**	**2527000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2098512**	**2317852**	**2334002**	**2451609**	**2567609**

إطار نفقات متوسط المدى 2025-2027

التوزيع حسب البرامج

ألف دينار

البرنامج	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
التعليم العالي	1419687	1528772	1563492	1634495	1701407
البحث العلمي	171165	212727	204787	219049	233691
الخدمات الجامعية	435665	470491	479589	505442	532479
القيادة والمساندة	35098	65248	45525	52014	59423
المجموع	**2061615**	**2277238**	**2293393**	**2411000**	**2527000**

تمثل الجداول أعلاه حوصلة لأطار النفقات متوسطة المدى حسب طبيعة النفقة وحسب البرامج التي تبرز تقديرات الاعتمادات السنوية اللازمة لكل برنامج لتغطية الأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة للمهمة

فبالنسبة لبرنامج التعليم العالي فإن التقديرات تأخذ بعين الاعتبار الاعتمادات اللازمة لتحسين جودة التكوين بتحسين ظروف الدراسة ودعم الموارد البشرية من المدرسين الباحثين ومواصلة اعتماد المسارات التكوينية مع الحرص على احداث الشعب والمؤسسات الجديدة في الاختصاصات ذات التشغيلية العالية بهدف الملائمة بين التكوين الجامعي والتشغيلية.

بالنسبة لبرنامج البحث العلمي فقد تم وضع التقديرات باعتبار الأنشطة اللازمة لتحقيق التميز العلمي من ناحية ودعم التفتح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تثمين نتائج البحث لذا، فقد تم تقدير الاعتمادات اللازمة لدعم هياكل البحث وبرامج البحث الإيلافية بالإضافة إلى تعزيز برامج تثمين البحث والتعاون الدولي. كما تم برمجة إنهاء مكونات الأقطاب التكنولوجية قصد توفير بيئة بحثية ملائمة.

بالنسبة لبرنامج الخدمات الجامعية فقد تم تقدير الاعتمادات اللازمة لتحقيق الأنشطة المتعلقة بالتكفل بالطالب وتحسين الخدمات المسداة من إطعام وسكن وتغطية صحية ونفسية إلى جانب تعزيز الأنشطة الرياضية والثقافية.

وفي هذا الإطار تمت برمجة مواصلة انجاز مشاريع المبيتات والمطاعم الجامعية من بناء وتوسعة وتهيئة وترفيع الموارد البشرية لها بانتداب الأخصائيين، كما تمت برمجة تهيئة ملاعب رياضية ودعم الأنشطة الثقافية.

بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة فقد شملت التقديرات خاصة انجاز منظومة إعلامية مندمجة لتحسين الخدمات المسداة من قبل جميع البرامج.

المحـور الثانـي:

تقديم برامـج المـهمـة

برنامج التعليم العالي

رئيس البرنامج: السيد سمير بشة، المدير العام للتعليم العالي، بداية من 23 جانفي 2024

1- تقديم البرنامج

1.1 الإستراتجية

يسعى برنامج التعليم العالي إلى تطوير منظومة تكوين متميزة ومبتكرة وذات إشعاع دولي ودور ريادي في التنمية المجتمعية.

وتندرج استراتيجية البرنامج ضمن أهداف التنمية المستدامة وخاصة منها الهدف 4: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع".

وقد تم ضبط استراتيجية إصلاح قطاع التعليم العالي انطلاقا من تشخيص واقع المنظومة في جميع مستوياتها.

حيث تم رصد عدد من النقاط الإيجابية التي سيتم العمل على تدعيمها واستغلالها على غرار:

- دخول الجامعات التونسية في التصنيفات العالمية وما لهذا من دلالة على تحسن جودة التكوين والبحث وما له من انعكاس إيجابي على إشعاعها المحلي والدولي.
- انخراط عدد كبير من المؤسسات الجامعية في مسارات الحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 وما لذلك من دور هام في ضمان جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها.
- حصول 50 برنامج تكوين على اعتماد أكاديمي (دولي أو محلي) وما لذلك من صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي خاصة وأنه البوابة الوحيدة للمؤسسات الجامعية للحصول على تقييم يحترم المعايير الدولية.
- قدرة الجامعة على توفير مخرجات بجودة عالية على غرار التكوين الهندسي والطب،
- التحسن المتواصل في نسب التأطير والذي يفوق في بعض الجامعات المقاييس الدولية، وما لذلك من انعكاس إيجابي على جودة التكوين،

- تغيير صبغة 6 جامعات إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية ممّا سيمكنها من نجاعة أكبر في تحقيق أهدافها ومرونة في التصرف.

وبالتوازي، تمّ رصد عدد من الإشكاليات المتمثلة خاصة في:

- كثرة البطالة في صفوف الخريجين وخاصة الإناث منهم رغم أهمية نسبة الإناث من خريجي التعليم العالي،
- عدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة،
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتت الخارطة الجامعية،
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بالاعتماد في بعض اختصاصات مسارات التكوين على غرار اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية وغيرها (سيتم تفادي هذا الإشكال من خلال الشروط التي ضبطتها الوزارة في الاتفاقيات المبرمة مع الطرف البريطاني)
- ضعف منظومة المساءلة التي تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف المسلط ضد المرأة من طالبات وأساتذة وإداريات في التشريع والممارسات داخل الحرم الجامعي،

وبناء على هذا التشخيص وقع تحديد **المحاور الاستراتيجية** لبرنامج التعليم العالي والتي تتمحور فما يلي:

- إنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان،

- دعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع.

2.1 الهياكل المتدخلة

تم تنزيل برنامج التعليم العالي إلى 08 برامج فرعية و 08 فاعلين عموميين على النحو التالي:

- برنامج فرعي مركزي "قيادة التكوين الجامعي" تقوده الإدارة العامة للتعليم العالي ويحتوي على وحدتين عمليتين.
- 07 برامج فرعية إقليمية تتمثل في الجامعات والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية.
- 08 فاعلين عموميين: 07 مؤسسة عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية والوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي.

2- أهداف و مؤشرات أداء برنامج التعليم العالي

2-1 تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز

تقديم الهدف: ينبثق الهدف من المحور الاستراتيجي المتعلق بإنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان، حيث يتمثل في الرفع من جودة التكوين الجامعي وتوجيهه نحو التميز وتحسين مردوديته لما في ذلك من انعكاسات إيجابية على تنمية كفاءة الطالب ومهاراته وتحسين إدماجه في سوق الشغل.

- **المؤشرات**

✓ **المؤشر 1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد "THE" (Times Higher (Education**

يتمثل المؤشر في متابعة لتطور تصنيف الجامعات التونسية باعتماد (THE)، وهو تصنيف سنوي للجامعات ينشر من قبل مجلة (Times Higher Education THE) يضم أفضل الجامعات العالمية يقوم على منهجية تعتمد على عدد من المعايير (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار).

وقد تم ضبط المؤشر بالتنسيق مع البرامج الفرعية وتمّ اختياره لكونه يعتمد على تقييم له مرجعية ومصداقية محلية ودولية.

ويرتكز هذا التصنيف على عدد من المعايير التي لها ارتباط وثيق بجودة التكوين والتميز على غرار؛ التدريس وبيئة التعليم والبحث والمكانة على المستوى الدولي والابتكار.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1**

المؤشر 1.1.1:		**الوحدة**	**الإنجازات**	**ق م**	**تقديرات**		
			2023	**2024**	**2025**	**2026**	**2027**
عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ600 الأولى	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	1	1	2	2	3
	عدد الجامعات المرتبة +1000	عدد	7	7	7	8	8

تواصل في السنوات الأخيرة وجود الجامعات التونسية في التصنيف السنوي المنشور من قبل مجلة THE (Times Higher Education) ليصل العدد الجملي للجامعات المصنفة خلال سنة 2023 إلى 8، حيث سجلنا دخول جامعة تونس المنار ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000، في حين حافظت 7 جامعات على ترتيب + 1000.

ويعود تطور المؤشر إلى المجهود المبذول من قبل المشرفين على البرنامج في تحسيس الجامعات بأهمية تواجدها في هذا التصنيف واعتماد مقاربة علميّة تمّ تبنيها من كافة المتدخلين. علما وأن ثقافة التصنيف بدأت تترسخ في العديد من الجامعات مما جعلها تعمل على توجيه وتأطير ومساندة المؤسسات الراجعة إليها بالنظر للمساهمة في تحسين الترتيب والمحافظة عليه.

وتجدر الإشارة أن التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيّ نظرا لصعوبة المعايير المعتمدة في هذا النوع من التصنيف للجامعات والذي يشمل أربع مجالات رئيسية وهي التكوين وبيئة التعلّم والبحث والمكانة على المستوى الدولي والابتكار، كما يضمن الحصول على تمويل للمشاريع وزيادة الدعم المادي من جهات متنوعة وتوظيف الخريجين نظرا للسمعة الطيبة للجامعات المصنفة عالميا.

هذا وستسعى الجامعات التونسية المصنفة إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي مع العمل على تحسين ترتيبها للحصول على مراكز متقدمة.

ودعما لهذا التوجه الاستراتيجي، تم إمضاء اتفاقية (بتاريخ 23-24 أفريل 2024) مع الطرف البريطاني الممثل في سفارة بريطانيا بالتعاون مع British Council تحت عنوان Minutes of the Tunisia-United Kingom 7th joint commission for Higher Education and Scientific Research، وستمكن هذه الاتفاقية الجامعات التونسية من تحسين مراتبها على مستوى العربي والإفريقي والدولي، وقد وضعت الوزارة في هذا السياق برنامج عمل تم تحديد أشغاله ومراحل تنفيذه.

- ✓ **المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001**

يتمثل المؤشر في متابعة لتطورعدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 ممّا يضمن جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها، ومما ينعكس على جودة المخرجات ومطابقتها للمواصفات وتحسين إنتاجية التعليم العالي.

- ✓ **تقديرات المؤشر2.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات	ق م	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001	نسبة	%3,86	%23,9	%28,4	%42,7	%47,4

يمثل عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 مؤشرا مهما لضمان جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها.

وبلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة "ISO" 8 مؤسسات فقط في سنة 2023، إلا أنه من المتوقع أن يشهد المؤشر تطورا في السنوات المقبلة خاصة مع الخبرة التي تم اكتسابها في إطار مشروع إصلاح التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse".

وقد تمّ تحديد هدف 100 مؤسسة متحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 للثلاث سنوات القادمة، وذلك بعد التشاور مع البرامج الفرعية والاطلاع على مدى تقدم المؤسسات الراجعة إليها بالنظر في المسار الإشهادي.

علما وأن عدد كبير من المؤسسات الجامعية المشاركة في برنامج دعم الجودة الموجه للمؤسسات « PAQ-DGSE » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse"، انخرطت في مسار إشهادي (ISO 9001 أو ISO 21001) ومن المتوقع أن تتحصل على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة في الثلاث سنوات المقبلة.

- ✓ **المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.**

يتمثل المؤشر في متابعة انخراط المؤسسات الجامعية في مسار الاعتماد الأكاديمي عن طريق معاينة تطور عدد برامجها التكوينية الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي)، وسعيا إلى التطابق مع أفضل المعايير الدولية.

ويعتبر الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) خطوة أساسية للمؤسسة الجامعية نحو الامتياز والتميز في إطار انسجامها وتوافقها مع أفضل المعايير العالمية وتيسير الاعتراف بها من قبل الأوساط الاكاديمية الدولية والقدرة على التنافس مع بقية المؤسسات الجامعية.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	2026	2027
المؤشر3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.	نسبة	%7,96	%17,39	%12,46	%12,86	%13,33

يعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي خاصة وأنه البوابة الوحيد للمؤسسات الجامعية للحصول على تقييم يحترم المعايير الدولية.

وقد بلغت نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، 7.96% في سنة 2023 (50 برنامجا من جملة 628 برنامجا مؤهلا للإعتماد). علما وأن السنة الجامعية 2023 -2022 شهدت حملة تأهيل واسعة، قامت بها الإدارة العامة للتجديد الجامعي وأفرزت تأهيل 372 شهادة جديدة وإعادة تأهيل 747 شهادة، ممّا أثر على إنجازات المؤشر.

كما أن تفعيل دور لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية التي تعنى بالتقييم الداخلي للبرامج البيداغوجية مازال دون المأمول، حيث أنّ هذه اللجان مازالت غير قادرة على القيام بدورها على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى ذلك، فإن تأخر تفعيل دور الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي كان له تأثير سلبي في إرساء ثقافة الاعتماد لدى المؤسسات الجامعية.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر تطورا في السنوات القادمة خاصة بعد صدور النص المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي التي ستتولى مهمة تقييم الجامعات وتقييم اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد.

وقد تمّ تحديد نسبة 13,33%من برامج التكوين المتحصل على الاعتماد الأكاديمي من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية في سنة 2027 وهو ما يعادل 100 برنامجا، وذلك بعد التنسيق مع البرامج الفرعية والاطلاع على مدى تقدم تركيز الوكالة التونسية

للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي التي ستتولى مهمة تقييم الجامعات وتقييم اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية .

الهدف2.1 : تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية

تقديم الهدف :ينبثق الهدف من المحور الاستراتيجي المتعلق بدعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع.

ويتمثل الهدف في إعداد الطلبة وفقا لحاجيات المجتمع وسوق الشغل وتمكينهم من الكفاءات الآزمة لتيسير الإدماج المهني للخريجين.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن**

يتمثل المؤشر في نسبة مسارات التكوين في شهادة الإجازة المعتمد على إطار مرجعي للمهن والذي يرتكز على الأدلة المرجعية للمهن والتي يتمّ تحديدها وتحيينها بالتنسيق مع القطاعات المهنية المعنية.

مهننة المسالك التكوينية هو توجه يدعم انفتاح التكوين الجامعي على المحيط الاقتصادي الذي يتحول إلى شريك في التكوين ومساهم أساسي في توسيع إمكانيات التشغيل والادماج.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	2026	2027
المؤشر1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.	نسبة	%11,06	%13,82	%11,06	%11,54	%30

بلغ عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن 132 مسارا في سنة 2023، ما يمثل 11.05% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة.

وتعتبر هذه الأدلة وثائق مرجعية تحتوي وصفا دقيقا وتحليلا لما تتطلبه كل مهنة وتحديدا للمواصفات والمعايير والشروط الضرورية للقيام بها. وهو ما يعتبر أساسيا في بلورة البطاقات البيداغوجية لمحتوى التكوين وإعداد برامج التدريس. إلاّ أنّ نسق إعداد هذه الأدلة لا يزال بطيء ودون المأمول، نظرا لأنّ هذه العملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.

وقد تمّ تحديد هدف 132 مسارا للتكوين معتمد على إطار مرجعي للمهن بالنسبة لسنة 2025 ليصل العدد المأمول لــ 300 في سنة 2027. ولتحقيق ذلك ستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات وتجاوز العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطور المؤشر بالسرعة المطلوبة.

بالإضافة لذلك سيتم العمل على تحسين ملاءمة عروض التكوين مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر تفعيل اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية التي ترمي خاصة إلى دعم التواصل بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

- ✓ **المؤشر 2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية**

تعتبر الأنشطة غير الأكاديمية (اجتماعية، ثقافية، رياضية، خيرية...) والتي تقع خارج برامج التكوين العادية للتعليم العالي، أنشطة إضافية يمارسها الطالب بصفة طواعية تقدم رؤية ديناميكية عن تطوره ومهاراته وإنجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي. كما أن الأنشطة غير الأكاديمية المصاحبة للمنهج الدراسي أساسية لتكوين شخصية الطالب وتميز جامعة عن أخرى، وهي تساعده في إيجاد فرصة عمل وتزيد من فرص توظيفه. وعليه لا بد من أن تحث المؤسسة الجامعية الطالب على الانخراط في هذه الأنشطة.

- ✓ **تقديرات المؤشر2.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	الإنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
المؤشر1.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	نسبة	%17,56	%20	%20	%25	%30

بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 45772 طالبا في سنة 2023. ولا يزال هذا العدد دون المأمول حيث لا يمثل إلّا 17.56% من مجموع الطلبة. وهذا يعود أساسا إلى تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية وغياب الفضاءات المجهزة والمخصصة للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية.

وقد تم تحديد نسبة الطلبة الذين يحظون بهذه الأنشطة بـ 20 % من مجموع الطلبة في سنة 2025، وهي نسبة واقعية نظرا لتواصل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية والتي تؤثر مباشرة على الاعتمادات المخصصة لتطوير المؤشر، لتصل النسبة لـــ 30 % من مجموع الطلبة بحلول سنة 2027.

وستسعى الوزارة إلى العمل على تحسين أداء هذا المؤشر لما في ذلك من تأثير مباشر على تنمية مهارات الطالب وتطوير قدرته على المبادرة والإبداع خارج البرامج العادية للتكوين مما يعزز فرص الالتحاق بسوق الشغل، ولتحقيق ذلك سيقع العمل على:

- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات،
- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتنويعها،
- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية داخل الفضاءات الجامعية،
- تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية والمجتمعية،
- دعم شبكة الخريجين،
- إدماج مجالات الفنون والثقافة داخل مشاريع التأهيل الجامعي لتصبح أكثر فاعليّة لتشمل جميع طلبة التعليم العالي وفي كل مجالات الاختصاص.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1 : الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج التعليم العالي:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2025 أ د	الأعمال (أنشطة فرعية ، مشاريع، دعائم الأنشطة....)
الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	المؤشر1.1.1: عدد الجامعات المصنفة باعتماد(THE) : – عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى – عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800 – عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000 – عدد الجامعات المرتبة +1000	0 0 2 7	التدريس والتكوين بجامعة الزيتونة التدريس والتكوين بجامعة تونس التدريس والتكوين بجامعة تونس المنار التدريس والتكوين بجامعة قرطاج التدريس والتكوين بجامعة منوبة التدريس والتكوين بجامعة سوسة التدريس والتكوين بجامعة	15468 114262 150474 198951 101174 121366 116593	–إرساء تشاركية تضمن تفاعل الجامعة مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي –ترسيخ ثقافة الجودة في عملية تقييم شهادات التعليم العالي –تسهيل عملية اندماج الطلبة الجدد عبر تشريكهم في مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية بالمؤسسة بالإضافة لتفعيل دور النوادي والطلبة القدماء في هذا المجال. –تفعيل لجان الجودة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي. –إرساء منظومة للمرافقة البيداغوجية للطالب، –تطوير المعابر بين الاختصاصات وتحويل المكتسبات وذلك بإدخال مزيد من المرونة والحركة بالنسبة للطلبة. –إعادة النظر في منظومة التوجيه الجامعي قصد تحسينها وإرساء منظومة رقمية للتواصل بهدف الإرشاد والتوجيه، –تفعيل مراصد الجامعات ومراجعة حوكمتها عبر تفعيل النص

			المنستير		القانوني المتعلق بها ومراجعة حوكمتها،
			التدريس والتكوين بجامعة القيروان	76403	–تطوير البعد الميداني في تكوين المهندسين ومواكبته لمسار الاعتماد
			التدريس والتكوين بجامعة جندوبة	62303	–تطوير التكوين في الدراسات الطبية وضمان جودته عبر مراجعة أنظمة الدراسات والامتحانات بالمؤسسات الجامعية المؤمنة للدراسات الطبية وحث المؤسسات الجامعية على الالتحاق بمسار الاعتماد من خلال تكوين الإطارات من مدرسين وإداريين
	المؤشر 2.1.1: نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001	28,4%	التدريس والتكوين بجامعة صفاقس	205781	–تطوير منظومة التربصات والتكوين بالتداول ومراجعة نظام تقييم الأنشطة التطبيقية،
			التدريس والتكوين بجامعة قابس	113097	–تعميم اعتماد ميثاق التربص الإجباري أو التكوين بالتداول،
			التدريس والتكوين بجامعة قفصة	67754	–تطوير منظومة التكوين عن بعد وتطوير البيداغوجيا الرقمية
			التدريس والتكوين بالجامعة الافتراضية	8727	–تطوير منظومة التكوين المستمر وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة: تعميم التكوين المستمر التأهيلي و الإشهادي
	المؤشر 3.1.1: نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد	12,46%	التدريس والتكوين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	176054	
			التقييم و الإعتماد وضمان الجودة	1623	
			التصرف في الموارد البشرية لإطار التدريس الجامعي	27525	
				2347	

			الموارد بشرية و اللوجستية التجديد الجامعي والتشغيلية البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي	1090 2500	
الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	المؤشر 1.2.1: نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن	11,06%	التجديد الجامعي والتشغيلية		–تطوير الدليل المنهجي للبناء المشترك لمسالك التكوين بالاستعانة بخبراء فنيين في المجال –ملائمة مناهج التكوين وبرامجه في مختلف المسالك مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي عبر: * تطوير منصة التربصات وعروض الشغل * تفعيل الإطار القانوني لتشجيع المهنيين في التكوين و التاطير * تفعيل التمييز الايجابي بين الجهات * ابتكار اليات جديدة قصد تثمين مشاريع ختم البحث PFE/post PFE –تدعيم دور مراكز المهن والاشهاد عبر: * مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن واشهاد الكفاءات بالتنسيق مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية * تحسين الخدمات المسداة عبر المنظومة الاعلامية الخاصة بمراكز المهن وتطوير الكفاءات * دعم منظومة الاشهاد

					* دعم التكوين في المواد الأفقية * تثمين الاشهاد حسب مسار التكوين –تنمية ثقافة المبادرة وبعث المؤسسات عبر: * دعم التكوين في ثقافة المبادرة * مواصلة تطوير مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتكوين في المبادرة * تطوير أنشطة مكملة للتكوين الرسمي داعمة للتكوين في المبادرة * دعم تركيز أقطاب الطالب المبادر وتعزيز الشراكة بينها * دعم الأنشطة والمسابقات لريادة الأعمال * تشجيع الشراكة بين الفاعلين في محيط الابتكار والتجديد –تعزيز دور الهياكل البيداغوجية بالمؤسسات الجامعية واللجان الوطنية القطاعية المكلفة بالتأهيل وتجديد التأهيل ودعمها حتى تتمكن من الأخذ بعين الاعتبار درجة التلاؤم بين عروض التكوين والمتغيرات الوطنية والدولية،
	المؤشر 2.2.1: نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	20%			–تشبيك مراكز المهن وإشهاد الكفاءات على المستوى الوطني والدولي، –تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية و المجتمعية –دعم شبكة الخريجين

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

تساهم الجامعات بصفة مباشرة في أهداف البرنامج عبر تأمين التدريس ودعم جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز مما يساهم في تنمية مهارات الطلبة حسب المعايير الدولية والإعداد الأمثل للخريجين للاندماج في سوق الشغل.

وتساهم الجامعة الافتراضية بصفة مباشرة في أهداف البرنامج عبر تأمين وتطوير التكوين الرقمي غير الحضوري وتوسيع قاعدة المتكونين عن بعد بما يمكن من تحسين جودة التكوين الجامعي ودعم مؤهلات الطلبة تماشيا مع حاجيات سوق الشغل. وتعمل أساسا على:

- مضاعفة مجالات ومحتوى التكوين عن بعد.
- تطوير عروض التكوين المدمجة والإشهادية.

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج التعليم العالي وحجم الاعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 أ.د
جامعة تونس المنار	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة تونس المنار	150474
جامعة سوسة	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة سوسة	121366
جامعة المنستير	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة المنستير	116593

جامعة صفاقس	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة صفاقس	205781
جامعة القيروان	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة القيروان	76403
جامعة قابس	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز الهدف 2.1: تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية	التدريس والتكوين بجامعة قابس	113097
جامعة تونس الافتراضية	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	التدريس والتكوين بجامعة تونس الافتراضية	8727
الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي	الهدف1.1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز	تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية	1623

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027):

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج التعليم العالي سنة 2025 ب 1646.632 م د مقابل 1528.772 م د سنة 2024 أي بنسبة تطور 7.71%.

وتتوزع على النحو التالي:

تقديرات تطور ميزانية برنامج التعليم العالي لسنة 2025

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	1289843	1368288	1416531	48243	3,53%
نفقات التسيير	51730	41355	41860	505	1,22%
نفقات التدخلات	38840	33699	33699	0	0,00%
نفقات الاستثمار	39274	85430	71402	-14028	-16,42%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1419687**	**1528772**	**1563492**	**34720**	**2,27%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1443683**	**1556132**	**1590852**	**34720**	**2,23%**

قدرت اعتمادات التأجير المقترحة بـ 1416.531م د سنة 2025 مقابل 1368.288 م د سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرها 3.53% وذلك لتغطية التعديلات حسب الحاجة الخاصة بالانعكاس المالي المتعلق بالزيادة في الأجور والتدرج والترقية والانعكاس المالي المتعلق بانتدابات 2024 بسلك المدرسين الباحثين.

قدرت اعتمادات التسيير المقترحة بـ 41.860 م د سنة 2025 مقابل 41.355 م د سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرها 1.22% وذلك لتغطية النفقات الإلزامية بالنسبة لجامعات

تونس المنار، المنستير، القيروان، تونس، قرطاج، جندوبة، قفصة والوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي.

قدرت اعتمادات التدخلات المقترحة بـ 33.699 م د سنة 2025 منها 18.380 م د بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية وذلك لفائدة الجامعات ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية.

قدرت اعتمادات الاستثمار المقترحة بـ 71.402 م د سنة 2025 مقابل 85.430 م د سنة 2024 أي بنسبة تخفيض قدرها 16.42 % وذلك لتغطية نفقات الأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج وذلك عبر:

- **تحسين جودة التكوين الجامعي**:

دعم التقييم الدوري لمسارات التكوين والتوجه التدريجي نحو الاعتماد حيث تم إحداث الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد واصدار الأمر المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي ويتم حاليا إرساء الهياكل المكلفة بالتقييم والاعتماد إلى جانب وضع الأدلة المرجعية طبقا للمعايير الدولية لتكون سنة 2025 الانطلاقة الفعلية لأعمال الوكالة.

- **إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل:**

- إرساء تشاركية تضمن تفاعل الجامعة مع محيطها الطبيعي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع المحافظة على خصوصية كل جهة
- تعميم الأدلة المرجعية للمهن والتشجيع على المبادرة من خلال مواصلة إرساء أقطاب الطالب المبادر بالجامعات.
- التثبت الدقيق من جودة المشاريع المقترحة للتأهيل ومطابقتها للمعايير المعتمدة، وملائمتها للاحتياجات الفعلية لسوق الشغل وذلك خاصة باعتماد مقاربة المهن والكفاءات.

- **تطوير البنية التحتية وتحسين ظروف التكوين**:

✓ مواصلة انجاز مشاريع بناء وتوسعة مؤسسات التعليم العالي للحد من الاكتظاظ والتخفيض من عدد المقرات المؤقتة التي لا تستجيب في أغلب الأحيان لمتطلبات التكوين، وقد تم اقتراح رصد اعتمادات قدرها 37.517 م د لهذا الغرض.

✓ مواصلة تجهيز مؤسسات التعليم العالي والبحث بالمعدات اللازمة لتأمين التدريس والبحث من تجهيزات دراسية واعلامية وخاصة علمية وقد تم للغرض رصد اعتمادات جملية قدرها 8.155 م د.

- ✓ صيانة مقرات مؤسسات التعليم العالي نظرا لقدم وتداعي عديد البناءات وقد تم اقتراح رصد اعتمادات جملية قدرها 13.600 م د.

- **تعزيز اشعاع الجامعات وتفتحها على المحيط.**

وذلك بتقديم المساندة الفنية اللازمة للجامعات لدخول التصنيفات الدولية بمختلف أنواعها مع دعم الشراكات العلمية الوطنية والدولية.

إطار النفقات متوسط المدى 2025 -2027 لبرنامج التعليم العالي

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	1289843	1368288	1416531	1474158	1527103
نفقات التسيير	51730	41355	41860	43953	46151
نفقات التدخلات	38840	33699	33699	35384	37153
نفقات الاستثمار	39274	85430	71402	81000	91000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1419687**	**1528772**	**1563492**	**1634495**	**1701407**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1443683**	**1556132**	**1590852**	**1661855**	**1728767**

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج التعليم العالي واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الزيادة في الأجور والتدرج والترقيات والانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فتم اعتماد نسبة 5% لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار خاصة بالنسبة للنفقات الإلزامية وكذلك لصيانة وتعهد البناءات.

كما تم اعتماد زيادة تقدر بـ 5 % بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخل الاجتماعي وخاصة التدخلات ذات الصبغة التنموية.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار على أساس تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة بالأساس، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فتهمّ بالأساس البرامج السنوية للجامعات من تجهيز وتهيئات مختلفة.

برنـامج البحث العلمي

رئيس البرنامج: أ. مراد بالأسود المدير العام للبحث العلمي

منذ سنة 2022

I. تقديم البرنامج

1. الاستراتيجية

يتجه برنامج البحث العلمي إلى جعل منظومة البحث والتجديد دعامة لاقتصاد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية تواكب المتغيرات وتستجيب للحاجيات المستجدة ولمتطلبات التنمية المستدامة وتساهم في الانتقال نحو منوال تنموي جديد يعتمد بالأساس على التقدم المعرفي والتكنولوجي والإبداع والتجديد وعلى تنمية رأس المال البشري وأرصدة الذكاء للاستفادة من الفرص التي أتاحها التطور الهام في الميادين العلمية والتكنولوجية.

وتندرج استراتيجية البرنامج ضمن الالتزامات الدولية وخاصة أهداف التنمية المستدامة والتي تندرج جلها ضمن أولويات البرنامج على غرار الصحة والرفاه والقضاء على الفقر والجوع والطاقات المتجددة والمساواة بين الجنسين وإيجاد الحلول للتغيرات المناخي، كما تندرج هذه الاستراتيجية وطنيا في اطار مشروع المخطط التنموي 2023-2025 وبرنامج إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد تم ضبط استراتيجية برنامج البحث العلمي بناءا على تشخيص لنقاط القوة والفرص ونقاط الضعف والمخاطر طبقا لما يلي:

نقاط القوة

-أطر مؤسساتية وقانونية واضحة ومتكاملة تنظم هياكل البحث والتوجيه والاستشراف واليقظة

-إطار واضح يحدد الفاعلين والمتدخلين في ميدان البحث والتطوير

-تمويل عمومي للبحث العلمي يرتكز على الأداء

- احتلال تونس للمراتب متقدمة حسب المؤشر العالمي للابتكار (Global Innovation Index) في مجالات مختلفة:

- المرتبة 49 عالميا من حيث النفقات الخاصة بالبحث والتطوير بالنسبة للناتج القومي الخام
- تصدر تونس لترتيب الدول الإفريقية من حيث الرصيد البشري من الباحثين حسب عدد السكان
- احتلال تونس للمرتبة 10 دوليا من حيث عدد المقالات العلمية والتقنية
- المرتبة الخامسة دوليا من حيث عدد المتحصلين على الشهائد العليا في العلوم وفي الدراسات الهندسية

- تقدم الجامعات التونسية في التصنيفات الدولية

-إقرار إجراءات ذات طابع مالي وجبائي للنهوض بالبحث والتطوير والتجديد

-توفر عدد هام من الباحثين القارين تحتل فيهم الإناث نسبة محترمة

-إنتاج علمي محترم وفي تطور مستمر كما وكيفا

-وجود آليات لتشجيع البحث والتجديد

<u>نقاط الضعف</u>

- عدم التقييم الآلي لفاعلية وجدوى آليات التمويل الموجهة لفائدة الباحثين وهياكل البحث

-عدم وضوح مجال وحدود تدخل مختلف الفاعلين في ميدان البحث والتطوير وعدم توجيهه لتحقيق التنمية الوطنية والجهوية

- عدم انفتاح مراكز البحث بالقدر الكافي على محيطها الاقتصادي والاجتماعي

-أنظمة أساسية لأعوان البحث والتجديد لا تتناسب مع الرهانات المستجدة

-تمويل غير موجه بالأساس لتحقيق التنمية

-هياكل ربط مع المؤسسات الاقتصادية ذات فاعلية محدودة

-تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه مع استثنائهم من التمتّع بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي،

-ضعف تشغيليّة المتحصلين على شهائد الدكتوراه،

-الإشكاليات المتعلقة بالتأطير وجودته،

-الإشكاليات المتعلقة بحجم ومقروئية الإنتاج العلمي في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية،

-الإشكاليات المتعلقة بآثار تأخر إتمام تركيز الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي على منظومة تقييم أنشطة البحث العلمي،

-أطر قانونية في حاجة للمراجعة لتستجيب للأولويات الاستراتيجيّة المتعلّقة بتطوير الإنتاج العلمي وتحقيق تميّزه وجودته،

-ضعف الموارد البشرية من تقنيين مختصين وباحثين متفرغين،

-اهتراء البنية التحتية لهياكل البحث وضعف تجهيزاتها .

المخاطر والتحديات

- إطار قانوني غير قادر على الاستجابة للحاجيات المستجدة لقطاع البحث العلمي
- تراجع إنفاق الدولة على البحث والتجديد
- تشتت الإستراتيجيات القطاعية وغياب استراتيجية وطنية للبحث العلمي
- محدودية التقييم للسياسات العمومية في مجال البحث والتطوير
- ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات المتدخلة في قطاع البحث العلمي بما يحد من الاستخدام الامثل والاستفادة الافضل من الموارد المرصودة

-تزايد وتيرة هجرة الكفاءات العلمية بمختلف شرائحها العمرية،

-ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي،

الفرص

-توجه مجهودات الدولة نحو تحسين مناخ الأعمال وإدراج مجموعة من التدابير والإجراءات ضمن برنامج الإصلاحات الكبرى لدعم منظومة البحث والتجدبد

-فرص في إطار الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي

-فرص متاحة في إطار التعاون والشراكة الدولية

- نسيج اقتصادي مكون أساسا من شركات صغرى ومتوسطة

-منوال اقتصادي قابل للتطوير عن طريق البحث والتجديد

-حصول تونس على رتبة الشريك بالنسبة للبرنامج الإطاري "أفق أوروبا"

وانطلاقا من هذا التشخيص تمت بلورة رؤية استراتيجية تستند إلى تحليل واقعي لأهم المكاسب وتأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي من الممكن أن تعطل تنفيذ الأنشطة والبرامج والمشاريع المبرمجة. وتتمثل هذه الرؤية في تكريس **منظومة بحث وتجديد متميزة وناجعة ومنفتحة تستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة** تعتمد على:

- ترسيخ التميز في البحث العلمي والتجديد
- تطوير منظومة البحث والتجديد وتدعيم اشعاعها على الصعيد الدولي
- تكريس بحث وتجديد ذو تأثير ويستجيب لأولويات التنمية المستدامة ولاقتصاد المعرفة

2. الهياكل المتدخلة

-البرنامج الفرعي المركزي "هياكل وبرامج البحث العلمي" الذي يتضمن 2 وحدات عملياتية،
-البرنامج الفرعي المركزي "المساندة والنهوض بأنشطة البحث" الذي يتضمن وحدة عملياتية مركزية ووحدتين عملياتيتين تتمثلان في 2 مراكز بحث
-**13 فاعلا** عمومي منها 13 مؤسسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية موزعة كالآتي: **9 مراكز** بحث والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي و3 مؤسسات عمومية ذات صبغة غير ادارية تتمثل في مدينة العلوم وقصر العلوم ومركز بحث.

II. أهداف ومؤشرات قيس الأداء

1. تقديم الأهداف ومؤشرات قيس الأداء

الهدف 2-1-: تدعيم تميز البحث العلمي واشعاعه

تعد القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة والجودة العالية من أهم المعايير المعتمدة لقياس التقدم الحقيقي للدول. ويمثل في هذا الإطار دعم تميز البحث العلمي واشعاعه ضمانا لانخراط تونس في شراكات علمية تعزز وتحسن مخرجات منظومة البحث العلمي بما يؤهلها لمواكبة التغييرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة ومسايرة نسقها ويحقق لها التقدم والتنمية.

ولمتابعة مدى النجاح في تحقيق هذا الهدف يتم قياس تطور حجم الإنتاج العلمي الذي يعكس مجهود الباحثين وفاعلية الديناميكية البحثية على المستوى الوطني كما يعتمد النشر العلمي في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف في قياس القدرة على إنتاج المعرفة ذات القيمة والجودة. إلى جانب ذلك تتم متابعة تموقع وترتيب الجامعات التونسية في التصنيفات الدولية.

- **المؤشرات**

- **المؤشر1.1.2: نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)**

يمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة الإنتاج العلمي المتميز وذي الجودة العالية من خلال احتساب نسبة المقالات المنشورة في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف من صنف Q1وQ2 بما يسهل قياس مدى تميز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية.

- ✓ **تقديرات المؤشر 1.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر 1.1.2 نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)	**النسبة**	%73,47	%74.32	%74,93	%75,28	%75,43

ستشهد نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1وQ2، ارتفاعا يرجع اساسا إلى الاستراتيجية التحفيزية التي تنتهجها الوزارة والتي تراهن على تميز مخرجات البحث لتحقيق مقروئية واشعاع منظومة البحث والجديد.

وقد تجسدت هذه الإستراتيجية التحفيزية أساسا في إسناد منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقايس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث وقد كان ذلك بالتوازي مع تحسيس الجامعات بأهمية العمل على تحسين جودة الإنتاج العلمي لارتباطه بتقدمها في الترتيب ضمن التصنيفات الدولية وبحصول هياكلها على التمويلات التنافسية.

إلى جانب ذلك تواصل حرص الوزارة على دعم تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه، سواء في اطار مدارس الدكتوراه أو برامج التعاون الدولي.

وبالنظر إلى ما تم تحقيقه في السنوات الفارطة من نتائج متعلقة بهذا المؤشر وعلى اساس الخيارات الإستراتيجية التي اعتمدتها الوزارة فإنه من المتوقع أن يتواصل المنحى التصاعدي لنسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1و Q2 لتتراوح خلال الفترة 2025-2027 بين 74.93%و% 75,43.

وستكون نسبة المقالات من صنفQ1 هي الأعلى على غرار السنوات الفارطة حيث بلغ عدد المقالات العلمية من صنف **Q1** سنة 2023 ما يعادل 3888 مقالا أي بنسبة **42,35 %**من مجموع المقالات المنشورة في المجلات المحكمة مقابل **2857**مقالا من صنف **Q2** اي بما يعادل نسبة **31,12 %**ومن المتوقع أن يتواصل هذا المنحى خلال السنوات الثلاث القادمة.

ومن المتوقع انخفاض في مقابل ذلك نسبة المقالات من صنف Q2 الأمر الذي يعكس المنحى التصاعدي لنسبة المقالات ذات الجودة العالية من مجموع المنشورات العلمية بالمجلات المحكمة ما يعد مؤشرا هاما على تطور الإنتاج العلمي الوطني المتميز.

وتتبني هذه التوقعات على الإجراءات التحفيزية المذكورة أعلاه إلى جانب الاخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

-تكريس جودة الإنتاج العلمي كمعيار معتمد في شبكات التقييم الخاصة بمناظرات الانتداب او تلك المتعلقة بالتقدم في المسار المهني

-اعتماد لجان الدكتوراه على معيار الإنتاج العلمي وجودته

ورغم تطور هذا المؤشر فإنه يتم العمل على تحسين نسبة النشر في المجلات المحكمة المصنفة ضمن 10% الأولى Publications in Top 10% Journal

(Percentiles Cite Score Percentile علما وأن هذه النسبة شهدت خلال سنة 2023استقرارا مقارنة بالسنة التي سبقتها حيث بلغت 4. 14% كما تعمل الوزارة على تحسين نسبة التأثير المرجح للإقتباس (Field-Weighted Citation Impact)والذي بلغ 1.14سنة 2023 مقابل05. 1سنة 2022 وهو مؤشر يعكس مقروئية الإنتاج العلمي وجودته.

وفي هذا الإطار سيتم إلى جانب مواصلة العمل بالإجراءات التحفيزية التي تم تكريسها مواصلة الإجراءات التي تم اقرارها للرفع من جودة مخرجات البحث تتعلق خاصة بـــ:

- إعادة النظر في الشراكات العلمية وتطويرها بما يضمن للباحثين التونسيين تحسين إنتاجهم العلمي من حيث الكم والجودة والمقروئية ويكون ذلك خاصة عبر خلق برامج شراكة جديدة واختيار شركاء جدد قادرين على تطوير وتحسين الديناميكية البحثية في تونس.
- التسريع في تفعيل الإجراءات المتعلقة بحوكمة دراسات الدكتوراه والتي من شأنها أن تحقق التميز والجودة وأن تخلق ديناميكية في مجال النشاطات البحثية لتكون أكثر تميزا وإشعاعا كما وكيفا،
- اتخاذ إجراءات تحفيزية للحد من وتيرة تقلص عدد الطلبة في مرحلة الدكتوراه خاصة في ميادين العلوم الطبية والصحيحة والهندسية وللتحكم في تزايد وتيرة هجرة الباحثين التونسيين بمختلف شرائحهم العمرية،
- العمل على تخفيف نسق إلحاق أساتذة التعليم العالي بالجامعات الأجنبية في إطار التعاون الفني بما من شأنه أن يحسن نسبة تأطير طلبة الدكتوراه...

- **المؤشر2.1.2: عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة**

يمكن هذا المؤشر من قياس تطور حجم الإنتاج العلمي مما يساعد على تقييم المجهود المبذول من قبل الباحثين كما يسمح بمتابعة نسق النشاط البحثي بتونس ومقارنته بما يسجل على الصعيد الدولي ويشمل عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة المقالات العلمية المنشورة والمؤلفات العلمية وأشغال المؤتمرات إلى جانب كل المنشورات الأخرى المضمنة بقاعدة البيانات سكوبوس.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر2.2.2 **عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة**	**عدد**	10271	11600	10954	11174	11397

شهد حجم الإنتاج العلمي تراجعا بنسبة 2,73 %حيث بلغ 10271منشورا علميا سنة 2023 مقابل 10560سنة 2022 ولم تتحقق التقديرات المتعلقة به حيث كان متوقعا ان يبلغ عدد المنشورات المذكورة 10762.

ويعود ذلك جزئيا إلى تراجع عدد طلبة الدكتوراه خاصة في ميادين العلوم الطبية والصحيحة والهندسية وارتفاع وتيرة إلحاق الأساتذة الباحثين في إطار التعاون الفني مما أثر على نسبة التأطير إلى جانب العودة إلى النسق العادي السابق لأزمة كورونا التي شهد الإنتاج العلمي خلالها ارتفاعا قياسيا نظرا لتفرغ الباحثين للبحث.

ويلاحظ في هذا الإطار عودة ارتفاع عدد اوراق المؤتمرات حيث كان 1337 سنة 2022 في حين بلغ سنة 2023 ما يقارب 1458 مقابل تراجع عدد المقالات حيث بلغت 7848 سنة 2023 مقابل **8141** مقالا علميا سنة 2022.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه وبالرجوع إلى مؤشر الإبتكار العالمي لسنة 2023 تونس حققت تقدما من حيث المقالات العلمية والتقنية بالنسبة لعدد السكان والناتج القومي الخام مقارنة بالدول المذكورة في الجدول أدناه :

البلد	الترتيب من حيث المقالات العلمية والتقنية بالنسبة لعدد السكان والناتج القومي الخام
تونس	10
الجزائر	86
المغرب	60
مصر	47
المملكة العربية السعودية	38
فرنسا	39
إيطاليا	28
إسبانيا	25
جنوب إفريقيا	46

ومن المتوقع أن يستقر نسق تطور المؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة بالنظر إلى الإستراتيجية التحفيزية المعتمدة من قبل الوزارة

إلى جانب مواصلة توفير الاشتراكات الالكترونية في المجلات العلمية ذات الجودة العالية بما يمكن الباحثين التونسيين من الاطلاع على الأبحاث والنتائج العلمية المستجدة ومن تطوير نشاطهم العلمي وجعله مواكبا للتطورات في المجالات العلمية المختلفة...

بالإضافة إلى هذه العوامل فإن تطور إحداث بوابات ومنصات إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى الدولي في إطار التوجه نحو العلم المفتوح (Open Science) سيكون له تأثير في تطوير نسق الإنتاج العلمي حيث أن العلم المفتوح يرتكز على ممارسة العلوم بطريقة تمكن الباحثين من أن يتعاونوا ويساهموا في الأبحاث فتكون بذلك البيانات البحثية والملاحظات المعملية متاحة للجميع بموجب شروط تسمح بإعادة الاستخدام وإعادة التوزيع وإعادة الإنتاج للبيانات الأساسية والطرق العلمية.

- **المؤشر3.1.2: ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي**

يتعلّق هذا المؤشر بمتابعة تطور ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي من خلال قيس مدى قدرة المؤسسات العلمية والبحثية التونسية على التميز والإشعاع الدولي بما يجعلها جاذبة للطلبة والباحثين ويفتح المجال امامها للدخول في شراكات علمية دولية تطور وتحسن مخرجات منظومة البحث.

✓ **تقديرات المؤشر 3.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر 3.2.2 :ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي						
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 500 الأولى	**عدد**	0	0	0	0	0
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1000 الأولى		3	4	4	4	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1500 الأولى		5	6	6	6	6
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى		8	8	8	8	8

يعتمد تصنيف اوراب (URAP) على مجموعة من المؤشرات الفرعية لترتيب الجامعات والتي يلخصها الجدول التالي:

المؤشر	الهدف	النسبة
مقالات	الانتاج العلمي الحالي	%21
استشهاد ((Citation	تأثير البحوث	%21
مجموع المقالات	الانتاجية العلمية	%10
الأثر الكلي للمقالات	جودة البحوث	%18
الأثر الكلي للاقتباس	جودة البحوث	%15
التعاون الدولي	المشاريع المقبولة دوليا	%15

وعلى أساس هذه المؤشرات الفرعية تم ترتيب الجامعات التونسية خلال سنة 2023 كالآتي:

عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 500 الأولى	0
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1000 الأولى	3
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1500 الأولى	5
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 2500 الأولى	8

على اعتبار ان مسار التقدم في الترتيب ضمن هذا التصنيف متشعب تتداخل فيه عوامل مختلفة وان تحقيق النتائج المرجوة يكون على المدى المتوسط والطويل من خلال عمل تراكمي ومتواصل فإن نسق تطور ترتيب الجامعات سيكون بطيئا.

حيث من المتوقع أن يبقى هذا المؤشر مستقرا خلال السنوات القادمة رغم المجهود الذي تبذله الوزارة لدعم تميز البحث العلمي وإشعاعه من خلال تشجيع الجامعات على الانخراط في ديناميكية تحسين ترتيب تموقعها في التصنيفات الدولية، علما وأن الاستقرار في الترتيب يعتبر في حد ذاته هاما باعتبار شدة المنافسة على الصعيد الدولي

وقد اعتمدت توقعات المؤشر على قياس امكانيات الجامعات التونسية في تطوير تموقعها بالنسبة لمعايير URAP المفصلة اعلاه خاصة فيما يتعلق بالمقروئية والتعاون الدولي.

وتجدر الإشارة إلى احتلال الجامعات تونسية لمراتب متقدمة في بعض الميادين العلمية كما هو مبين في الجدول التالي وهو مايعد مؤشرا جيدا على تميز مؤسسات التعليم العالي والبحث في مجالات بحثية هامة ويجعل من التقديرات المتعلقة بتقدم ترتيبها على المدى المتوسط ضمن تصنيف أوراب قابلة للتحقق

.

	تونس المنار	صفاقس	سوسة	المنستير	قرطاج	قابس
الهندسة	579	323	1160	660	665	1043
علوم الإعلامية	488	438			502	
العلوم البيولوجية	716	696	1436	1001	831	
الذكاء الاصطناعي		249				
الرياضيات	438	548	784	490	705	
العلوم الفلاحية	704	769				591
الهندسة الميكانيكية	528	470		585	786	931

الهدف 2-2: تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يندرج هذا الهدف في استراتيجية البرنامج الرامية إلى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وإرساء إقتصاد المعرفة وذلك بتطوير الشراكة بين منظومة البحث العلمي والمنظومة الإنتاجية وتعزيز مساهمة منظومة البحث العلمي في انتقال الاقتصاد الوطني نحو منوال جديد قائم على منتوجات معرفية وخدمات ذات محتوى تكنولوجي رفيع وقيمة مضافة عالية وأثر إيجابي ملموس بما يساهم في النمو الاقتصاديّ ودعمِ التنميةِ المستدامة وتوفير مواطن الشغل وتحسين جودة الحياة. هذا بالإضافة إلى استغلال الحلول المبتكرة للاستجابة للتحديات المجتمعية التي تتعلق بالتربية والثقافة وبالشباب وقضاياه.

- **تقديم المؤشرات:**

لقياس القدرة الابتكارية ودرجة انفتاح وتفاعل منظومة البحث العلمي مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي ولرصد مساهمة المنظومة في نقل المعارف والتكنولوجيا نحو المجتمع وقطاعات الإنتاج تم اعتماد المؤشرات التالية:

- عدد مطالب براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية،
- عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي،

- عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث.

- **المؤشر 1.2.2 عدد مطالب براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث**

يتمثل في احتساب عدد مطالب براءات الاختراع ومطالب حماية المستنبطات النباتية النابعة عن هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.2**

المؤشر		الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
			2023		2025	2026	2027
عدد مطالب براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	على الصعيد الوطني	عدد	82	100	90	95	100
	على الصعيد الدولي		2	3	4	5	6
عدد المستنبطات المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث			3	3	2	3	3

يرتبط تحقيق القيمة المنشودة لسنوات 2025 و2026 و2027 بتكاتف جميع المجهودات قصد مزيد نشر ثقافة الحماية عن طريق البراءات وشهادة المستنبط النباتي على أوسع نطاق. وتبعا لبعث 4 ماجستير مهني بعدد من مدارس المهندسين وبكلية العلوم السياسية بتونس متخصصة في التصرف وتسويق أصول الملكية الفكرية عامة والملكية الصناعية خاصة خلال السنة الجامعية 2024/2023 قصد تنمية الكفاءات في المهن الجديدة (صياغة مطالب براءات الاختراع وتقييمها علميا وماديا من أجل تسويقها.) فإنه من المتوقع، خلال السنوات القادمة، أن يتواصل نسق ارتفاع قيمة هذا المؤشر.

- **المؤشر 2.2.2 عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي**

يتمثل في احتساب عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتم

اعتماده لقياس مدى انفتاح منظومة البحث العلمي وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحولات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة حيث تبينت ضرورة تعزيز الروابط بين منظومة البحث ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق تم اعتماد هذا المؤشر.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.2

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	عدد	187	190	207	227	247

يرتكز في تحديد تقديرات القيم المنشودة لسنوات 2025، 2026 و2027 لمؤشر عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي على نجاعة الوحدات المختصة التي تعني بالتثمين والشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تعزيز انفتاح المؤسسات العمومية للبحث على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

كما تساهم كذلك مشاريع البحوث والتطوير ومشاريع البحوث التشاركية الممولة في إطار برامج وآليات تمويل البحث والتجديد في تحقيق هذه القيم المنشودة لهذا المؤشر حيث يقتضي إنجازها بالضرورة وجود شريك من المحيط الاقتصادي والاجتماعي ويترجم ذلك عبر إبرام اتفاقية شراكة.

واستنادا لما تم تحقيقه سنة 2023 (زيادة بـ **20** اتفاقية شراكة مقارنة مع إنجازات سنة 2022) واعتبارا لتوجهات الوزارة خلال الفترة القادمة الرامية إلى توطيد الشراكة مع النسيج الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال ربط البحوث بحاجيات القطاعات الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، فقد تم تحديد القيمة المنشودة لسنوات 2025، 2026 و2027 بإضافة 20 اتفاقية شراكة في كل سنة وذلك انطلاقا من إنجازات سنة 2023 حيث تم إنجاز **187** اتفاقية شراكة.

- **المؤشر 3.2.2 عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث**

مؤشر يُعنَى باحتساب عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الافراق العلمي المحدثة سنويا والمنبثقة عن نتائج البحث وهو يعتمد لقياس مدى قدرة منظومة البحث العملي على نقل المعارف والتكنولوجيا في شكل مؤسسات مجددة فاعلة تعكس تحوّل ديناميكية الاقتصاد الذي أصبح يعتمد على عنصر البحث والتجديد كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا المنطلق تم اختياره.

✓ **تقديرات المؤشر 3.2.2**

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث	عدد	0	3	3	5	7

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات.**

تعبا للقيمة التي تم تحقيقها سنة 2023، فإنه تقرر مراجعة التقديرات المبرمجة لسنوات 2025، 2026 و2027 على النحو المبين بالجدول أعلاه وذلك بالنظر إلى درجة المخاطر العالية التي تحول في الكثير من الاحيان دون تحقيق القيم المنشودة مثلما هو مبرمج. فمسار إحداث المؤسسات الناشئة ومؤسسات الافراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث يرتبط بعدة صعوبات منها، صعوبات تتعلق بدورة تمويل المشاريع التي تتطلب في الكثير من الأحيان مدة زمنية أطول تتجاوز ما هو مبرمج، وهي بدورها، أي دورة التمويل، تتأثر دوما بالمخاطر الناجمة عن مرحلة تطوير جاهزية النضج التكنولوجي للمشاريع[1](TRL)، إذ تعرف مرحلة التطوير على أنها من المراحل عالية الخطورة وتبعا لذلك سميت بوادي الموت وهي تقع بين (TRL4-TRL7) ففي هذه المرحلة تزداد درجة المخاطر منها التقنية والمرتبطة بالتمويل، وأيضا على مستوى الإحاطة والمرافقة وتعدد المتدخلين وضعف التنسيق وغياب

[1] Technology readiness level

الحوكمة.. وتبعا لذلك فإن 90 % من المشاريع المموّلة تفشل وهو ما يحول دون تنفيذ أنشطة البحث والتجديد للمشاريع ويؤخر إحداث المؤسسات المجددة وفق الجدول الزمني المخطط له.

2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2025 أ.د	الأعمال (الأنشطة الفرعية ، المشاريع، دعائم الأنشطة...)
1.2دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه	**المؤشر 1.1.2:** نسبة المقلات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)	% 74.93	**نشاط:** اعداد وإدارة وتمويل برامج البحث الوطنية **نشاط:** اعداد وادارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية **نشاط:** اعداد وادارة وتمويل برامج وأنشطة التعاون العلمي الدولي	39520 28297 28828	–تطوير دراسات الدكتوراه وذلك من خلال: ✓ تحديد العدد الأقصى لكل مؤطر، تحديد مقاييس متقاربة ومتناسقة للتسجيل بشهادة الدكتوراه حسب الاختصاصات...) ✓ مراجعة منظومة المنح الوطنية لطلبة الدكتوراه ، –توجيه دراسات الدكتوراه نحو الأولويات الوطنية
	المؤشر 2.1.2: عدد المنشورات بالمجلات المفهرسة	10954			
	المؤشر 3.1.2: ترتيب الجامعات التونسية				

	-عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ500 الأولى	0	**نشاط:** تقييم أنشطة البحث **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الحضارات والأديان **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال علوم المواد **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال	250 2020 1648 5562 9592	للبحث العلمي (منحة التميز، اختيار مواضيع الأطروحات...) ✓ مراجعة النصوص القانونية والترتيبية الخاصة بدراسات الدكتوراه نحو مزيد تفعيل دور مدارس الدكتوراه، صلب المنظومة الوطنية للبحث العلمي، ✓ وضع منظومة متكاملة لتقييم مدارس الدكتوراه ترتكز على معايير موضوعية بالتنسيق مع الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد ✓ توجيه التكوين والأنشطة التكميلية نحو إكساب المهارات وبعث المؤسسات
	-عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ1000 الأولى	4			
	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ1500 الأولى	6			
	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى	8			

		البيوتكنولوجيا ببرج السدرية **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الطاقة **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال المياه **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس **نشاط:** تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي والكيميائي	7828 8688 7264 8748	✓ تعزيز التفتح على تجارب حديثة للتعاون الثنائي وذلك بإعداد طلبات عروض ثنائية مع شركاء جدد مثل بريطانيا. – دعم مقروئية المجلات العلمية الوطنية من خلال التشجيع على فهرستها (التحكيم، الرقمنة، تركيز مواقع واب ...) – دمج عدد من مخابر البحث لمزيد تنسيق وتوحيد الجهود

			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا	4221	
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال الرقميات	2194	
			نشاط: تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية	6900	
			نشاط. تنفيذ برامج البحث العلمي في مجال النسيج	360	
	المؤشر 1.2.2:	90	**نشاط:** قيادة أنشطة تثمين	5351	

2.2 تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية الاجتماعية	*عدد مطالب براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث على المستوى الوطني * عدد مطالب براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث على المستوى الدولي * المستنبطات النباتية المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	4 2	نتائج البحث ونقل التكنولوجيا **نشاط:** تركيز الاقطاب التكنولوجية وفضاءات التجديد **نشاط:** نشر الثقافة العلمية **نشاط:** النهوض بالبحث العلمي **نشاط:** نشر الثقافة العلمية بمدينة العلوم	6500 511 1804 8848	✖ تشبيك هياكل التثمين والمساندة عبر إحداث منصة رقمية تفاعلية لتعزيز الربط والتواصل بين الفرق المكلفة بهياكل التجديد ونقل التكنولوجيا ✖ مرافقة خصوصية لمشاريع النضج التكنولوجي المتقدمة ✖ تطوير خدمات احتضان المشاريع المجددة. ✖ تشبيك الباحثين بالصناعيين وقطاع الاعمال. ✖ تعزيز تنقل وتفرغ الباحثين نحو المؤسسات الاقتصادية ✖ التعريف بمخرجات البحث التطبيقي القابلة للتثمين لدى مختلف الشركاء والفاعليين الاقتصاديين والاجتماعين.
	المؤشر 2.2.2 :	207			

	عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي		**نشاط:** نشر الثقافة العلمية بقصر العلوم	1946	✓ تقديم المساندة الفنية المواتية للمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الملموس
	المؤشر 3.2.2: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث.	3	**نشاط:** الاشتراكات الالكترونية **نشاط:** النشر الجامعي	16712 1195	

3.2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

يساهم جل الفاعلين العموميين (مراكز البحث التي تكتسي الصبغة العلمية والتكنولوجية) بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج عبر تنفيذ سياسات البحث العلمي في مجالات اختصاصها.

كما تساهم الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي في تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر ربط الهياكل البحثية بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي

- وتساهم كل من مدينة العلوم وقصر العلوم في ذلك بصفة غير مباشرة من خلال المساهمة في تحقيق هدف عملياتي يتمثل في "نشر الثقافة العلمية".

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في اطار تحقيق البرنامج	الاعتمادات المحالة من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025 أ.د
المركز الوطني للبحوث في علوم المواد	دعم تميز البحث العلمي واشعاعه	تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم المواد	5562
مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا ببرج السدرية	9592
مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الطاقة	7828

مركز بحوث وتكنولوجيات المياه		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال المياه	8688
مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال البيوتكنولوجيا بصفاقس	7264
المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال التحليل الفيزيائي الكيميائي	8748
مركز البحث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا	4221
الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي		تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية	250
مركز البحث في الرقميات بصفاقس	دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه	تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات	2194
المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية	6900
مركز البحث في علوم النسيج بالمنستير		تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال علوم النسيج	360
الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي	تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية	النهوض بالبحث العلمي	1804

مدينة العلوم بتونس	الاقتصادية والاجتماعية	نشر الثقافة العلمية بمدينة العلوم	8848
قصر العلوم بالمنستير		نشر الثقافة العلمية بقصر العلوم	1946

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج البحث العلمي سنة 2025 بـ 204.787 م د مقابل 212.727 م د سنة 2024 أي بنسبة تطور3.73 -%.

وتتوزع الاعتمادات المقترحة على النحو التالي:

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	64828	67582	71199	3617	5,35%
نفقات التسيير	5504	5303	5590	287	5,41%
نفقات التدخلات	6316	7362	6648	-714	-9,70%
نفقات الاستثمار	94517	132480	121350	-11130	-8,40%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**171165**	**212727**	**204787**	**-7940**	**-3,73%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**173918**	**216170**	**208230**	**-7940**	**-3,67%**

قدرت اعتمادات التأجير المقترحة بـ 71.199 م د سنة 2025 مقابل 67.582 م د سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرها 5.35 % وذلك لتغطية التعديلات حسب الحاجة الخاصة بالقسط الثالث من الزيادة في الأجور والانعكاس المالي المتعلق بالتدرج والترقية علاوة على القسط الثاني من الزيادة في الأجور والانعكاس المالي المتعلق بانتدابات 2024.

قدرت اعتمادات التسيير المقترحة بـ 5.590 م د سنة 2025 مقابل 5.303 م د سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرها 5.41 % وذلك لتغطية النفقات الإلزامية خاصة بالنسبة

لمركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحوث وتكنولوجيات المياه، المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية، مدينة العلوم بتونس ومركز البحث في علوم النسيج بالمنستير.

قدرت اعتمادات التدخلات المقترحة بـ 6.648 م د سنة 2025 مقابل 7.362 م د سنة 2024 أي بنسبة تخفيض قدرها 9.70 - %، منها 4.841 م د بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية، وتخصص الاعتمادات الإضافية المقترحة خاصة لاقتناء وصيانة التجهيزات العلمية وبعض التهيئات المختلفة، إضافة إلى تخصيص 250 أ.د لفائدة الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي

كما قدرت اعتمادات الاستثمار المقترحة بـ 121.350 م د سنة 2025 مقابل 132.480 م د سنة 2024 أي بنسبة تخفيض قدرها 8.40 -% ويخص التخفيض بالأساس القروض الخارجية الموظفة حيث تنتهي آجال السحب على القرض في موفى 2024 إلا في صورة الموافقة على التمديد في حالة احراز تقدم في انجاز مركز الموارد التكنولوجية بسيدي ثابت، وسيتم استعمال الاعتمادات المقترحة في ما يلي:

- **تطوير الإنتاج العلمي وتحسين جودته وذلك من خلال**:

✓ مواصلة دعم هياكل البحث مع توجيه نشاطها نحو الأولويات الوطنية وربط تمويلها بالإنتاج العلمي وبتأثيرها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وسيتم خلال سنة 2025 اعداد استراتيجية وطنية للبحث العلمي يتم من خلالها تحيين الأولويات الوطنية إلى جانب انجاز مسح احصائي يتعلق بأنشطة البحث والتطوير صلب المؤسسات الاقتصادية. وقد تم تخصيص اعتمادات جملية قدرها 32.7 م د للغرض.

✓ إعادة هيكلة مخابر بحث من نفس الجامعة عن طريق الدمج بما يمكن من توحيد الجهود وتفادي التشتت وإرساء هياكل بحثية بالنجاعة والفاعلية المطلوبة.

✓ مواصلة البرنامج الوطني المتعلّق بإحداث جيل جديد من مخابر البحث التنموي بالمؤسسات الصناعية ذات العلاقة بالقطاعات الواعدة وذلك في إطار تطوير علاقة منظومة البحث العلمي بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وسعيا إلى تكريس

"الشراكة بين القطاع العام والخاص" قصد خلق اقتصاد تنافسي مبني على المحتوى التكنولوجي الرفيع والقيمة المضافة العالية.

- **تثمين نتائج البحث والانفتاح على المحيط**:

✓ توسيع مجالات تطوير برامج تثمين نتائج البحث بتنويعها لتشمل جميع مراحل النضج التكنولوجي للمشاريع لضمان حسن استغلال نتائج البحث، مع اعتماد التمويلات التنافسية. ويقترح تخصيص اعتمادات جملية قدرها 4.8 م د.

✓ دعم البحوث الإيلافية ومجمعات البحث باعتبارها تمكن من تجميع هياكل بحث مختلفة بالشراكة مع النسيج الاقتصادي والاجتماعي حول محاور ذات أولوية على المستوى الوطني وسيتم في هذا الاطار :

- تشجيع هياكل البحث على تكوين مجمّعات حول مشاريع بحوث أساسية استراتيجية أو تثمين نتائج بحوث مبتكرة وقابلة للتثمين يتم نقلها لحلقة الإنتاج أو قصد بعث مؤسسات ناشئة مجددة، دعما لانفتاحها على النسيج الاقتصادي بغاية استجابة أنجع للحاجيات الاقتصادية والتنموية،
- إرساء برنامج بحث إيلافي في مجال الصناعة دعما لبحث علمي ذي قيمة مضافة عالية في هذا القطاع

وقد تم اقتراح رصد اعتمادات قدرها 12 م د لتمويل هذا البرنامج.

- **دعم التعاون الدولي :**

✓ تدعيم مجالات التعاون العلمي بتوسيع الشراكة العلمية لتشمل عديد الدول على غرار الصين وكوريا والهند وغيرها والانفتاح على الدول الافريقية على غرار جنوب افريقيا ، إلى جانب تدعيم التعاون مع الشركاء التقليديين،

- ✓ دعم وتنويع الشراكات العلمية في المجالات ذات العلاقة بالأولويات الوطنية للبحث كالأمن الغذائي والأمن الطاقي والإقتصاد الأزرق ، ويقترح رصد اعتمادات قدرها 12.405 م د للغرض.
- ✓ اقتراح رصد اعتمادات قدرها 15 م د لفائدة برنامج أفق أوروبا وذلك نظرا لأهميته في تمويل قطاع البحث العلمي وفي ربط شراكات علمية هامة وذلك بعنوان مساهمة تونس في البرنامج بصفتها بلد شريك.

- **تحسين ظروف البحث العلمي بتوفير الوسائل اللوجستيكية اللازمة :**

- ✓ مواصلة دعم البنية التحتية لهياكل البحث بالتجهيزات العلمية اللازمة مع دعم الوحدات المشتركة للبحث باعتمادات جملية قدرها 1.3 م د.
- ✓ مواصلة تركيز بقية الأقطاب التكنولوجية على غرار المصالح المشتركة والقاعة البيضاء بالقطب التكنولوجي بسوسة، وقد تم رصد اعتمادات قدرها 2.1 م د للغرض.
- ✓ نشر الاعلام العلمي عبر رصد اعتمادات قدرها 15 م د للاشتراكات الالكترونية في الدوريات العلمية. يتم وضعها على ذمة الباحثين على الصعيد الوطني مع العمل على وضع استراتيجية لفهرسة المجلات الوطنية ودعم مقروئيتها على المستوى الدولي.

- **تطوير دراسات الدكتوراه.**

الشروع في إعداد تصور متكامل لتطوير دراسات الدكتوراه في إطار مقاربة تشاركية مع الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث ومديري مدارس الدكتوراه ورؤساء لجان الدكتوراه وذلك بمراجعة النصوص القانونية المنظمة لدراسات الدكتوراه و مراجعة منظومة المنح الخاصة بالمسجلين بمرحلة الدكتوراه لتستجيب أكثر لمتطلبات التميز، ودعم التعاون والشراكة بين مدارس الدكتوراه التونسية والدولية إلى جانب دعم الانفتاح على التجارب الرائدة فيما يتعلق بالبحوث التشاركية مع القطاع الخاص.

إطار نفقات متوسط المدى 2025-2027

توزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	64828	67582	71199	75199	79199
نفقات التسيير	5504	5303	5590	5870	6163
نفقات التدخلات	6316	7362	6648	6980	7329
نفقات الاستثمار	94517	132480	121350	131000	141000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**171165**	**212727**	**204787**	**219049**	**233691**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**173918**	**216170**	**208230**	**222492**	**237134**

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج البحث العلمي واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الزيادة في الأجور والتدرج والترقيات والانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فتم اعتماد نسبة 5% لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار خاصة بالنسبة للنفقات الإلزامية.

كما تم اعتماد زيادة تقدر بـ 5 % بقسم التدخلات لتغطية نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ولإنجاز مشاريع التهيئة والتجهيز للمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية بالأساس.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار بالنظر إلى حاجيات التمويل لبرامج البحث والتثمين والتعاون الدولي ولتحسين البنية التحتية لبعض المؤسسات.

برنــامج الخدمات الجامعية

رئيسة البرنامج: السيدة أحلام الدخلاوي الشاطر

المديرة العام للشؤون الطالبية، منذ أوت 2022

I- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم استراتيجية البرنامج:

تتمثل غاية برنامج الخدمات الجامعية في إرساء حياة جامعية أفضل وإحاطة أشمل بالطلبة بما يساهم في تعزيز اندماجهم الأكاديمي والاجتماعي، ويؤهلهم للمساهمة الفعّالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تندرج الرؤية الاستراتيجية لقطاع الخدمات الجامعية على المستوى الوطني في إطار مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025 وتوجهات مشروع المخطط التنموي 2023-2025، وعلى المستوى الدولي في إطار الالتزامات الدولية المتعلقة خاصة بأهداف التنمية المستدامة على غرار تكرير المساواة الفعلية بين المرأة والرجل والمحافظة على البيئة والاعتماد على الطاقات المتجددة ومجابهة التغيرات المناخية وآثارها.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج على ضوء تشخيص نقاط القوة والضعف المرتبطين بأداء البرنامج.

بالنسبة لنقاط القوة:

- توفير منح جامعية لمستحقيها البالغين قرابة 38,4 % من الطلبة المسجلين.
- توفير السكن الجامعي العمومي مع تمكين مكفولي الدولة بالتمتع الآلي بالسكن الجامعي طيلة دراستهم فضلا عن إفراد ذوي الاحتياجات الخصوصية من الرعاية الخاصة التي تتلاءم ووضعهم الصحي داخل مؤسسات الإيواء والإطعام.

- توفير الإحاطة النفسية المباشرة عن طريق استغلال المنصة الرقمية لتقديم خدمات الإحاطة النفسية عن بعد سواء عبر تقديم عيادات علاجية وأخرى للإرشاد.
- كثافة التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية وتنوعها.

ومن النقاط الايجابية، نرصد عديد التطورات على مستوى استفادة وحضور المرأة الطالبة بمختلف الخدمات الجامعية.

وفي المقابل فإن هذه النتائج لا تحجب بعض النقائص والصعوبات المتمثلة أساسا في:

- محدودية طاقة استيعاب السكن الجامعي العمومي أمام التزايد المطرد لطلبات الايواء خاصة ببعض الجهات على غرار الكاف وجندوبة وباجة وزغوان والكاف وقفصة وقابس وصفاقس والقيروان وسوسة، حيث تبلغ طاقة الاستيعاب بمؤسسات الإيواء العمومي حوالي 51616 سريرا ولتعزيز طاقة الايواء من المرتقب التعويل على المناولة لتوفير 12365 سريرا إضافية ومن المنتظر أن نشهد عجزا خلال السنة الجامعية 2024-2025 يقدر بحوالي 641 سرير، وهو ما يعمق مستوى التعويل على السكن في إطار المناولة والكراءات ومواصلة الاستعانة بمبيتات منظمة التربية والأسرة.

- تواصل استغلال البنايات المسوغة رغم النقائص المسجلة وعدم إمكانية إنجاز أشغال معمقة بهذه المباني وهو ما يؤثر على جودة الخدمات في خصوص السكن الجامعي.

- صعوبة التعويل على آلية المناولة في بعض الجهات وصعوبة تسويغ بنايات لإيواء الطلبة بجهات أخرى تشهد ضغطا متواصلا.

- البطء في نسق تقدم أشغال التهيئات الخاصة بالمبيتات الجامعية، وهو ما يؤثر سلبا على طاقة الاستيعاب سنويا وعلى جودة الخدمات.

- تعطل استغلال العديد من الفضاءات المعدة لتعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية نتيجة لتواصل أشغال الصيانة والتهيئة وافتقاد مثل هذه الفضاءات بالبنايات المسوغة.

- تقادم البنية التحتية للعديد من المطاعم الجامعية وتعطب بعض التجهيزات الضرورية لأنشطة الطبخ في ظل غياب اليد العاملة المختصة في الصيانة.

- الانقطاعات المتكررة للمياه في غياب خزانات لتجميع المياه بأغلب المطاعم الجامعية.

- تفاوت مستوى الخدمات المقدمة بالمطاعم من حيث جودة الأكلة المقدمة وهو ما يستوجب تسريع عملية ربطها بالمسار الإشهادي للإطعام.
- تسجيل بعض وضعيات التأخير في آجال دراسة ملفات ومطالب الحصول على المنح والقروض والمساعدات الاجتماعية وآجال صرفها لمستحقيها لأسباب متعددة (تقديم الملفات منقوصة الوثائق / بطء عمليات الاستلام البريدي للملفات/ نقص الأعوان بمصالح المنح)
- محدودية عدد الأخصائيين النفسانيين الناشطين بفضاءات الخدمات الجامعية وهو ما يؤثر على نسبة الطلبة المقيمين المنتفعين بالإحاطة النفسية من جهة، ومحدودية دورهم في كشف ومعالجة حالات العنف والعنف المسلط على الطالبات بكل أنواعه وايجاد وسائل وآليات الرصد والمساءلة لمجابهة هذه الظاهرة من جهة أخرى.
- غياب المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمواقع القيادية في إدارة مؤسسات الخدمات الجامعية حيث يحتكر الرجل 68,5 % من هذه مواقع.

الديوان	عدد مديرات مؤسسات الخدمات الجامعية (نساء)	عدد مديري مؤسسات الخدمات الجامعية (رجال)	نسبة تمثيل المرأة بالمواقع القيادية
ديوان الخدمات ج للشمال	31	44	% 41,33
ديوان الخدمات ج للوسط	09	27	% 25
ديوان الخدمات ج للجنوب	06	29	% 17,14
المجموع	**46**	**100**	**% 31,5**

- تسجيل نسب ضعيفة لإقبال الطالبات على الأنشطة الثقافية والرياضية حيث تبقى دون المأمول مقارنة بمجموع الطالبات المقيمات بالمبيتات الجامعية بنسبة مشاركة لا تتجاوز حدود 31,6 %.
- محدودية الأنشطة الموجهة لمعالجة ظاهرة التغيرات المناخية من تأثيرات ومخاطر وتهديدات مُحتملة للطلبة والحاجة المتأكدة لبعث نوادي ثقافية تعنى بالبيئة في جميع

مؤسسات الايواء والمراكز الثقافية الجامعية، والتأكيد على الحضور الملح للعنصر النسائي الطالبي بهذه الأنشطة اعتبارا لفارق عدد الطالبات المقيمات على حساب الذكور (حوالي 76%).

وانطلاقا من هذا التشخيص، فإن استراتيجية برنامج الخدمات الجامعية ترمي إلى تطوير أنشطة التكفل بالطالب داخل المحيط الجامعي على مستوى ظروف الإيواء والتغذية وتمكينه من مختلف المنح والقروض والمساعدات الاجتماعية إلى جانب التكفل به على المستوى الصحي والنفسي وتمكينه من فرص صقل شخصيته وتنمية مواهبه.

1.1 : الهياكـل المتدخـلـة

يتكون برنامج الخدمات الجامعية من:

- برنامج فرعي مركزي تقوده الادارة العامة للشؤون الطالبية.
- ثلاث برامج فرعية اقليمية متمثلة في دواوين الخدمات الجامعية للشمال، وللوسط وللجنوب.
- ويتضمن البرنامج فاعلا عموميا ممثلا في دار تونس بباريس

II- أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج الخدمات الجامعية

1. تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج

الهـدف 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالتكفل بالطالب، وذلك من خلال تحسين ظروف الإيواء وإشهاد المطاعم الجامعية وتطوير نسبة رضاء الطالب سواء فيما يتعلق بجودة الإقامة وتوفير المستلزمات والتجهيزات الضرورية لها وتنويع الخدمات لتشمل الجوانب الصحية والثقافية والرياضية، أو بتطوير جودة الأكلة المقدمة وتحسين ظروف توزيعها.

كما يعمل البرنامج ضمن هذا المحور على مواصلة التعهد بتمكين الطلبة من المنح والقروض والمساعدات الاجتماعية واعتماد المرونة اللازمة لتمكين أكبر عدد ممكن الطلبة أبناء العائلات محدودة الدخل من هذه المساعدات فضلا على مواصلة التعهد الآلي بمكفولي الدولة وذوي الاحتياجات الخصوصية.

وفي هذا الإطار ارتأى البرنامج في هذه المرحلة اعتماد المؤشرات التالية:

- نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين
- نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة
- نسبة تطور عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الاشهادي.

✓ **المؤشر1.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين:**

يعتبر هذا المؤشر، مؤشر جودة وهو ما يمكننا من رصد مدى تطور عدد غرف الإيواء الجامعي التي تأوي طالب أو طالبين ضمن العدد الجملي لغرف السكن في اتجاه الاستغناء النهائي عن السرير الثالث، وقد تم ضبطه كمؤشر جودة لتحسين ظروف الإيواء من خلال توفير جانب من الشروط الصحية والراحة النفسية للطالب داخل غرف السكن الجامعي.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.3:**

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2023	ق.م 2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين	نسبة مئوية	% 75,12	%77,17	%74,84	%76,38	%76,70

رغم أن هذا المؤشر قد شهد تراجعا طيفا بين سنتي 2022 و2023، إلا أنه من المنتظر أن يشهد الاستقرار المطلوب في مساره التطوري، إذا أخذنا في الاعتبار الاستكمال الكلي أو الجزئي المنتظر لعدد من مشاريع التوسعة والتهيئة وعودتها إلى النشاط الكامل، والتي تشهد في غالب الأحياء بطء في استكمال إنجاز الأشغال وتسلم فضاءات الإيواء في الوقت المقرر لها. والملاحظ أن هذا المؤشر قد يشهد تراجع طفيف خلال السنة الجامعية 2025-2026 ويعود ذلك بالأساس إلى جملة المشاريع المبرمجة والمتواصلة للتهيئة والإصلاح والتوسعة والبناء، فضلا عن تزايد الطلب على السكن العمومي ببعض الجهات نتيجة لارتفاع عدد الطلبة

المسجلين بها ومن المنتظر أن تتعزز مكتسبات هذا المؤشر مع السنوات القادمة بعد استكمال عديد أشغال الصيانة والتهيئة.

ويواصل القائمون على البرنامج معالجة الضغط المطرد على طاقة الإيواء بالعديد من الجهات نظرا لتزايد حالات المنتفعين بالسكن الاستثنائي لأسباب اجتماعية والحاجة الملحة لتحقيق التوازن المطلوب في توجيه الطلبة الجدد مع مراعاة طاقة الاستيعاب المضبوطة بكل مؤسسة إيواء لتجنب العودة الاضطرارية إلى استعمال السرير الثالث بغرف الإقامة بالعديد من المبيتات ومزيد اللجوء إلى التعويل على آليتي الكراء والمناولة.

✓ المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة:

يهدف هذا المؤشر الى تحسين جودة الإيواء من خلال الرفع من نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للمقيمين، والسعي التدريجي إلى تعميمها على كل المؤسسات، مع الحرص على تنوع الخدمات وتكاملها داخل كل مؤسسة إلى جانب نشاط الإيواء، من مرافق صحية وقاعات للعلاج وأخرى للترفيه وتعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية.

✓ تقديرات المؤشر 2.1.3:

المؤشر	الوحدة	انجازات	ق.م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	نسبة مئوية	% 58,06	%88,17	%75	% 78,12	% 82,29

يرتبط هذا المؤشر بمسار تطوره بجملة مشاريع التهيئة والصيانة والتوسعة التي شهدتها معظم المبيتات الجامعية خاصة تلك التي تقادمت بناياتها واستوجبت إنجاز أشغال ترميم عميقة ومكثفة أدت إلى تعطل استغلال العديد من الفضاءات وخاصة منها الفضاءات الصحية والفضاءات المعدة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية.

والملاحظ أن هذا المؤشر قد شهد تطورا خلال سنتي 2022-2023 حيث تمكنت 54

مؤسسة من جملة 93 من تأمين الخدمات المتكاملة الضرورية ومن المنتظر أن تتعزز مكتسبات هذا المؤشر إلى أكثر من 70 مؤسسة مع انطلاق السنة الجامعية 2024-2025 بعد استكمال عديد أشغال الصيانة والتهيئة ودخول العديد من الفضاءات طور الاستغلال الفعلي أثناء السنة الجامعية الجارية.

ويحرص البرنامج خلال السنوات الثلاث القادمة على تحسين أداء هذا المؤشر وتحقيق الانتظارات المنشودة باستعجال الانتهاء من الأشغال المذكورة ومراجعة توزيع الطلبة على بعض المسالك الدراسية بمختلف الجهات وفق طاقة الاستيعاب الممكنة لمؤسسات الإيواء.

✓ المؤشر 3.1.3: نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي(*)

يهدف هذا المؤشر إلى الرفع من جودة الإطعام الجامعي في مختلف مراحله من الإعداد إلى الاستقبال فالتوزيع وفق مقاييس دولية تضمن جودة الأكلة وتنوعها وسلامتها، وقد ارتأى القائمون على البرنامج الاعتماد على المعيار الدولي "Iso 22000" الذي يضمن المتطلبات الخاصة بنظام إدارة السلامة الغذائية.

المؤشر	الوحدة	انجازات 2023	ق.م 2024	التقديرات 2025	2026	2027
نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي (*)	نسبة مئوية	% 12,34	%21,17	%19,27	% 20,48	% 26,5

(*) تم تعويض المؤشر نسبة تطور المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الاشهادي بنسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي بداية من سنة 2024

يرتبط نسق إشهاد المطاعم الجامعية بعاملين اثنين، أولهما المدة الزمنية المستغرقة والضرورية لإتمام إجراءات وأنشطة وشروط الإشهاد أما الثاني فيرتبط بالكلفة المستوجبة لتغطية النفقات الموجهة لإصلاحات المباني واقتناء تجهيزات الإطعام الضرورية إلى جانب تكوين الأعوان في مختلف أنشطة الوقاية والسلامة الغذائية.

وبالعودة إلى النتائج المتحققة، نلاحظ استقرار المؤشر في مستوى 12,34 % بالنسبة إلى السنتين الجامعيتين المنقضيتين 2021-2022 و2022-2023 وذلك في حدود عشرة (10) مطاعم باعتبار المطاعم الثلاث الذين سبق لهما الحصول على مواصفة "Iso 22000".

وقد المتوقع إتمام إدراج 3 مطاعم جامعية جديدة بالمسار الإشهادي خلال السنة الجامعية الجارية 2023-2024، على أن يتم إدراج 9 مطاعم أخرى قبل نهاية السنة المالية 2027، موزعة على النحو التالي:

السنة	2025	2026	2027
المطاعم التي يتم إدراجها ضمن المسار الإشهادي من 2025 إلى 2027:	03	01	5
	المطعم ج المنارة قابس – المطعم ج علي الشرفي صفاقس- المطعم ج سيدي بوزيد – المطعم ج فطومة بورقيبة بالمنستير- المطعم ج بباجة- المطعم ج ببرج السدرية – المطعم ج بسيدي ثابت- المطعم ج علي الدوعاجي- المطعم ج بسيدي بوسعيد		

ويؤكد البرنامج على الضرورة الملحة لمزيد تدعيم الاعتمادات المبرمجة لتحسين أداء الإطعام وتطوير مؤشر إشهاد المطاعم الجامعية بالنسق المطلوب.

الهدف 2.3 : تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالراحة النفسية والتنمية الذاتية، ويهتم بجملة الأنشطة والخدمات التي تستهدف السلامة النفسية للطالب وتمكينه من كل الدعائم الميسرة للاندماج في المحيط الجامعي والتحصيل الأكاديمي في أحسن الظروف.

✓ **المؤشر1.2.3 : نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية:**

يهدف هذا المؤشر إلى احتساب نسبة الطلبة المنتفعين بالتدخلات العلاجية عبر المشاركة في دورات الإنصات وحصص الإحاطة النفسية الفردية والجماعية وكذلك احتساب

المنتفعين من مختلف التظاهرات والندوات الوقائية والتحسيسية، المؤمنة من قبل أطباء وأخصائيين نفسيين داخل مؤسسات الإيواء الجامعي.

وتتأكد أهمية هذا المؤشر في متابعة سياسة البرنامج الداعية إلى التكثيف من التظاهرات في مجال الإحاطة النفسية وخاصة منها الندوات العلمية ذات الطابع التحسيسي والوقائي لما لـــها من دور في الرفع من عدد المستفيدين بالرعاية النفسية بالوسط الجامعي.

✓ تقديرات المؤشر 1.2.3:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2023	ق.م 2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية (*)	نسبة مئوية	%19.05	%22.60	%17.23	%18.63	%19.44

- **باعتبار المنتفعين من الإحاطة النفسية عن بعد عبر المنصة الرقمية للإحاطة النفسية**

عرفت النتائج المتحققة خلال السنة الجامعية 2022-2023 تراجعا مقارنة بالسنة الجامعية 2021-2022، حيث سجلت 19,05 % مقابل 24,31 % ويعود هذا التراجع إلى المعطيات التالية:

- تراجع عدد الطلبة طالبي التدخلات والخدمات العلاجية وهو معطى يعد إيجابيا باعتبار وأن الخدمات الوقائية والتحسيسية هي الأهم بالنسبة للصحة النفسية، ويعود هذا التراجع المسجل بين السنتين الجامعيتين المذكورتين إلى انتفاء الظروف النفسية التي رافقت انتشار جائحة الكوفيد 19، من تعطل للدروس وتعدد حالات الإرباك والإحباط والخوف التي سادت التعايش الجماعي بالمحيط الجامعي.
- تعميق التركيز على الأنشطة التحسيسية والوقائية من خلال التظاهرات والندوات الصحية الموجهة لكافة الطلبة المقيمين.

ويبقى التعويل على المنصة الرقمية للإحاطة النفسية لتقديم خدمات الإحاطة النفسية عن بعد من أوكد الوسائل لتدارك النقص المسجل في عدد الأخصائيين النفسانيين على مستوى التدخلات العلاجية لبعض الحالات النفسية.

ويطمح البرنامج ضمن سياساته المستقبلية بهذا المجال إلى تعزيز أداء المنظومة الرقمية بما من شأنه الرفع من عدد المستفيدين بخدماتها ويسمح بتطوير قراءة المعطيات التي تقدمها واستغلالها لمواجهة الظواهر السلوكية غير المرغوبة بالوسط الجامعي.

كما يسعى البرنامج إلى ضبط الآليات والوسائل للتصدي لظاهرة العنف وخاصة العنف المسلط ضد الطالبات داخل الفضاءات الجامعية وتوفير الإحاطة اللازمة بضحايا هذه الظاهرة وبرمجة الأنشطة اللازمة لرصده والتبليغ عنه ومكافحته.

وفي هذا الإطار، تقدم البرنامج بمقترح ضمن مشروع تنقيح الأمر عدد 516 لسنة 1973 المؤرخ في 30 أكتوبر 1973 المتعلق بتنظيم الحياة الجامعية كما حرص على التنصيص بالأنظمة الداخلية لأنشطة مؤسسات الخدمات الجامعية على مناهضة العنف والعنف ضد الطالبات وتضمينها الإجراءات المستوجبة ضد كل مرتكبي المخالفات.

- ✓ **المؤشر2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية:**

يمثل النشاط الثقافي والرياضي رافدا هامّا للحفاظ على التوازن النفسي للطالب والنأي به عن مختلف الأمراض السلوكية وتمكينه من فرص متنوعة لممارسة مواهبه وتنميتها في مختلف المجالات الثقافية والفنية والرياضية. وفي هذا الإطار يرصد هذا المؤشر مدى تطور نسبة الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية من مجموع الطلبة المقيمين.

- ✓ **تقديرات المؤشر 2.2.3:**

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2023	ق.م 2024	التقديرات 2025	2026	2027
نسبة الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والعلمية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية والمراكز الثقافية والرياضية	نسبة مئوية	%31.71	%28.66	%29.8	%30.52	%31.4

سجل المؤشر نتائج ايجابية مقارنة بالسنة الجامعية الماضية 2021-2022، حيث ناهز عدد المنخرطين بمختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية في كل مجالاتها ثلث العدد الجملي للمقيمين.

وبالعودة إلى التقديرات المحددة للمؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة نلاحظ استقرار النتائج المنتظرة في حدود 30 % تقريبا وهو ما يعكس الصعوبات التي تشهدها مؤسسات السكن الجامعي على مستوى توفير الفضاءات الملائمة الحاضنة لأنشطة النوادي الثقافية والرياضية نتيجة لأشغال التهيئة والإصلاحات فضلا عن افتقار المبيتات المستغلة في إطار المناولة (70 مبيتا بالمناولة) والمبيتات التابعة لمنظمة التربية والأسرة (11مبيتا) والتي تستقبل حوالي 18,5% من المقيمين بما يعادل 11.138 مقيما لفضاءات وفرص حقيقة للانخراط بمختلف الأنشطة الثقافية والرياضية.

ورغم النتائج الايجابية المسجلة على مستوى حضور الطالبات بالنوادي الثقافية والرياضيـة الذي يمثل 75,93% من العدد الجملي للمقيمين، تظل مشاركة الطالبات ضعيفة حيث لا يتجاوز نسبة انخراطهن بمختلف النوادي نسبة 31,66% من العدد الجملي للطالبات المقيمات.

ويسعى البرنامج خلال السنوات الثلاث القادمة على تدعيم مشاركة المرأة الطالبة بمختلف النوادي الثقافية والفنية والرياضية إلى جانب خلق فضاءات جديدة لاحتضان أنشطة النوادي والتظاهرات وبعث اختصاصات رياضية جديدة على غرار رياضات الطبيعة والرياضات الترفيهية والفنية.

✓ المؤشر3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة:

يكتسي هذا المؤشر أهمية قصوى، إذ يهدف إلى تقييم أنشطة النوادي على امتداد السنة الجامعية من خلال التظاهرات التي تمثل فضاء لخلق أفق تنافسي وتبادلي بين مختلف الانتاجات الثقافية الطلابية، ومجالاتها الفنية والأدبية والعلمية والصحية والبيئية والرياضية والترفيهية، ممّا يسمح بانفتاح كل مؤسسة على باقي المؤسسات فضلا عن

دور التظاهرات المنجزة في استقطاب العدد الكبير من المستفيدين إلى جانب المنخرطين بالنوادي والممارسين للفعل الثقافي.

✓ تقديرات المؤشر 3.2.3:

المؤشر	الوحدة	إنجازات 2023	ق.م 2024	التقديرات		
				2025	2026	2027
عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة(*)	عدد	454	190	557	583	612

(*) تم تعويض احتساب المؤشر بعدد التظاهرات عوضا عن نسبة التطور بداية من سنة 2024

نحتسب التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية الكبرى التي تستقطب أكبر عدد من المشاركين والمنتفعين من مضامينها التنشيطية، إلى جانب التأكيد على الطابع التنافسي المرتبط بأغلب المشاريع الثقافية والرياضية المعروضة خلال مختلف التظاهرات ولا يتم احتساب الأنشطة الدورية التي تنجزها النوادي الثقافي والرياضية بكل مؤسسة خدمات جامعية.

وتتضح أهمية هذا المؤشر كمؤشر منتوج من خلال رصد المجهودات الطلابية الإبداعية وترجمتها في شكل إنتاجات إبداعية في مختلف المجالات الثقافية.

وقد أمكن للنوادي الثقافية بمؤسسات الإيواء والمراكز الجامعية للتنشيط الثقافي والرياضي من مضاعفة النتائج المتحققة حيث تم تنظيم 454 تظاهرة ثقافية وعلمية ورياضية خلال السنة الجامعية 2022-2023 مقابل 128 تظاهرة فقط خلال السنة 2021-2022.

ويعول البرنامج على مزيد تدعيم هذا المؤشر واستغلال التحسن المطرد للبنية التحتية للنشاط الثقافي والرياضي والتعويل على برمجة تظاهرات جهوية واقليمية ووطنية مشتركة بالتعاون مع مختلف الهياكل الوطنية والدولية بهدف الرفع من عددها وتنويع مواضيعها ومضامينها.

ويُفسّر النسق التطوري للتقديرات خلال السنوات الثلاث القادمة باعتزام البرنامج تركيز العناية بالتظاهرات في مجالات الصحة والبيئة والمحافظة على المحيط والتحكم في الطاقة وتشجيع الطلبة على الانخراط بنوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال وتعزيز مشاركة الطالبات فيها.

2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات قيس الأداء

جدول عدد 1: بيان الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الخدمات الجامعية

الهدف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2025 أ.د	الأعمال (أنشطة فرعية ، مشاريع دعائم الأنشطة....)
الهدف 1.3: تطوير أنشطة التكفل بالطالب	**المؤشر1.1.3:** نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين	**%74.84**	**نشاط 1:** قيادة الخدمات الجامعية بتونس والخارج **نشاط 3:** الخدمات الجامعية بالشمال **نشاط 4:** الخدمات الجامعية بالوسط **نشاط 5:** الخدمات الجامعية بالجنوب **نشاط 2 :** دار تونس بباريس	234055 113499 67707 63328 1000	– اعداد نصوص متعلقة بحوكمة المبيتات والأحياء الجامعية
	المؤشر2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	**%75**			– إمضاء اتفاقيات طبية جديدة – مراجعة النصوص الترتيبية المنظمة للاتفاقيات الطبية بمشاركة جميع المتدخلين في منظومة – تفعيل مراكز الصحة الجامعية
	المؤشر 3.1.3: نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي	**%19,27**			– تنويع أساليب توزيع الأكلة واشراك الطلبة في اختيار الوجبات – الاعتماد على التواصل الالكتروني للتواصل مع الطلبة في مجال الاطعام

الهدف 2.3: تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	**المؤشر 1.2.3:** نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية	**% 17.23**	**نشاط 3:** الخدمات الجامعية بالشمال **نشاط 4:** الخدمات الجامعية بالوسط	113499 67707	– توفير الظروف الملائمة للأخصائيين النفسيين قصد الاستجابة لأكثر عدد ممكن من الطلبات وتكثيف تدخلاتهم.
	المؤشر 2.2.3: نسبة الطلبة المنخرطين في مختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية	**% 29.8**	**نشاط 5:** الخدمات الجامعية بالجنوب	63328	–إمضاء اتفاقيات تعاون إطارية مع كل من وزارتي الشباب والرياضة ووزارة الثقافة. – تشريك مختلف مؤسسات الخدمات الجامعية في التظاهرات الثقافية والترفيهية. – المشاركة في مختلف التظاهرات المنظمة من قبل مختلف مكونات المجتمع المدني والهياكل العمومية ذات العلاقة بالشأن الثقافي والرياضي.
	المؤشر 3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية	**557**			

3. مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تساهم دار تونس بباريس كفاعل عمومي في تحقيق أهداف البرنامج عبر نشاط رئيسي يتمثل أساسا في إيواء الطلبة التونسيين المقيمين بباريس والإحاطة بهم عبر:

- العمل على مضاعفة طاقة استيعاب الطلبة التونسيين المقيمين بالمبيت.
- تطوير الحياة الثقافية للطلبة المقيمين من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الثقافية (موسيقى وسينما وفن تشكيلي).

جدول عدد 2: مساهمة الفاعلين العموميين في أداء برنامج الخدمات الجامعية وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة: ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم فيها الفاعل العمومي)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تنفيذ جزء من السياسة العمومية	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2025
دار تونس بباريس	تطوير أنشطة التكفل بالطالب تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب	الإقامة والأنشطة الطلابية بباريس	1000

III- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

قدرت الاعتمادات المقترحة لبرنامج الخدمات الجامعية سنة 2025 بـ 479.589 م د مقابل 470.491 م د سنة 2024 أي بنسبة تطور 1.93 % .

جدول عدد3:تقديرات تطور ميزانية برنامج الخدمات الجامعية لسنة 2025

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	112857	117568	122706	5138	4,37%
نفقات التسيير	68728	57092	61092	4000	7,01%
نفقات التدخلات	222774	239111	244371	5260	2,20%
نفقات الاستثمار	31306	56720	51420	-5300	-9,34%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**435665**	**470491**	**479589**	**9098**	**1,93%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**445513**	**480197**	**489295**	**9098**	**1,89%**

قدرت اعتمادات التأجير 122.706 م د سنة 2025 مقابل 117.568 م د سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرها 4.37% وذلك لتغطية الزيادات في الأجور والتدرج والترقية والانعكاس المالي لانتدابات سنة 2024

قدرت نفقات التسيير بـ 61.092 م د سنة 2025 مقابل 57.092 م د سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرها 7.01 % وذلك لتغطية الزيادة في الأسعار خاصة بنفقات التغذية إلى جانب المصاريف الإلزامية.

قدرت نفقات التدخلات بـ 244.371 م د سنة 2025 مقابل 239.111 م د سنة 2024 أي بنسبة زيادة قدرها 2.20 % وذلك نظرا للترفيع في الاعتمادات المخصصة للمنح الجامعية بالخارج باعتمادات إضافية قدرها 4.405 م د نظرا لزيادة الارتفاع في مصاريف التسجيل ولتغطية المصاريف الإضافية للمناولة في السكن الجامعي.

قدرت نفقات الاستثمار بـ 51.420 م د سنة 2025 ، مقابل 56.720 م د سنة 2024 أي بنسبة تخفيض قدرها 9.34 - % وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 17.610 م د

لبناء وتوسعة مؤسسات الخدمات الجامعية و 22.610 م د للتهيئة وتم تخصيص 2.400 م د لتجهيز مؤسسات الخدمات الجامعية إلى جانب تخصيص اعتمادات قدرها 0.8 م د لتهيئة الملاعب الرياضية. كما تم تخصيص اعتمادات قدرها 300 أد لمواصلة تطوير تطبيقة إعلامية للتسجيل والتوجيه الجامعي.

جدول 4:اطار النفقات متوسط المدى (2025 –2027) برنامج الخدمات الجامعية

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	112857	117568	122706	128706	134706
نفقات التسيير	68728	57092	61092	64147	67354
نفقات التدخلات	222774	239111	244371	256590	269419
نفقات الاستثمار	31306	56720	51420	56000	61000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**435665**	**470491**	**479589**	**505442**	**532479**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**445513**	**480197**	**489295**	**515148**	**542185**

يبرز الجدول أعلاه تقديرات لتطور الاعتمادات الخاصة ببرنامج الخدمات الجامعية واللازمة لتغطية الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تمت برمجتها لتحقيق الأهداف المرسومة للبرنامج.

فبالنسبة لنفقات التأجير تم تقديرها باعتبار الزيادة في الأجور والتدرج والترقيات والانتدابات المبرمجة خلال السنوات القادمة والمتمثلة خاصة في الانتدابات في سلك العملة.

أما فيما يتعلق بنفقات التسيير فتم اعتماد نسبة 5% لتغطية أساسا الزيادة في الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الغذائية لتوفير الأكلة للطلبة وكذلك بالنسبة لاستهلاك الطاقة.

كما تم اعتماد زيادة تقدر بـ 5 % بقسم التدخلات لتغطية نفقات المنح الجامعية وكذلك مصاريف المناولة في السكن لتغطية العجز في طاقة الاستيعاب.

وتم تقدير تطور الاعتمادات المقترحة لقسم الاستثمار على أساس تقدم نسق انجاز المشاريع المتواصلة بالأساس المتعلقة خاصة ببناء وتوسعة وتهيئة المبيتات الجامعية، أما بالنسبة للمشاريع الجديدة فتخص أساسا بناء وتوسعة بعض المبيتات الجامعية بالمناطق التي تشكو عجزا في طاقة الاستيعاب إلى جانب مواصلة أعمال التهيئات لبعض المبيتات الأخرى.

برنـامج القيادة و المساندة

رئيس البرنامج: محمد الظريف، المدير العام للمصالح المشتركة

منذ 24 فيفري 2023

1 - تقديم البرنامج:

1-1 تقديم استراتيجية البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى تقديم الدعم اللوجستي والفني والبشري لمختلف البرامج الأخرى ودعم قدرات التصرف الإداري والمالي لدى الإدارة المركزية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث كما يسعى إلى تقديم الدعم والخدمات إلى باقي البرامج والتنسيق فيما بينها لضمان تكاملها في إطار منظومة متجانسة تضمن تحقيق أهداف مهمة التعليم العالي والبحث العلمي ومساعدتها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة.

وتندرج استراتيجية البرنامج في إطار مشروع المخطط التنموي 2023-2025 وضمن أهداف التنمية المستدامة خاصة الهدف الخامس المتعلق "بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات" والهدف السابع المتعلق "بضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة".

هذا وقد تم رصد البرنامج عدد من النقاط القوة والفرص التي سيتم العمل على تدعيمها واستغلالها على غرار:

- ارتفاع عدد المشاركين في الدورات التكوينية.
- ارتفاع عدد الخدمات المسداة عن بعد.
- التحكم الجيد في تنفيذ الميزانية رغم الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية.
- الانطلاق في تركيز منظومة معلوماتية تستجيب إلى خصوصيات القطاع.

لكن في المقابل يعرف البرنامج جملة من نقاط الضعف والتحديات منها:

- ضعف في تركيز منظومة الرقابة الداخلية.

- غياب نظام معلوماتي مندمج يضمن مهام اليقظة والاستشراف يمكّن من توفير المعلومة بصفة حينية واستباقية عند الاقتضاء نظرا لمحدودية العنصر البشري المختص، وتشتت المعلومات والبيانات.

-النقص في الموارد البشرية في ميدان الإعلامية المتخصصة والتصرف في الشبكات الإعلامية على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.

- ضعف في تنفيذ البرامج التكوينية على مستوى بعض الجامعات ونقص في التكوين الداخلي مع محدودية الميزانيات المخصصة لتكوين الأعوان صلب بعض مراكز البحث.

- وجود عوامل خارجية تحد من سرعة انجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الاشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بتعهداتهم التعاقدية.

وانطلاقا مما تم رصده صلب البرنامج تم تحديد أهم التوجهات الاستراتيجية للبرنامج وهي:

- تركيز الجانب الإستشرافي والقيادي للبرنامج من خلال القيام بعمليات المتابعة والتقييم والرقابة والتخطيط لضمان التنسيق بين مختلف البرامج.

- تطوير نظم المعلومات والاتصال بين الوزارة والجامعات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر من جهة والوزارة والمواطن من جهة أخرى والعمل على رقمنة خدمات الوزارة.

- تحسين التصرف في الموارد البشرية واللوجستية والمالية وتأهيل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث لتطوير أنشطتها من خلال تحسين القدرات المهنية للأعوان وتحسين ظروف الدراسة بالمؤسسات الجامعية.

1-2 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج القيادة والمساندة من برنامج فرعي مركزي تقوده الإدارة العامة للمصالح المشتركة وتشرف على ثلاث وحدات عملياتية على مستوى مركزي: القيادة والمساندة والإدارة العامة للبنايات والتجهيز، ووحدة عملياتية تتمثل في مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية: مركز الحساب الخوارزمي.

2- أهداف ومؤشرات برنامج القيادة والمساندة:

الهدف 4-1: تطوير حوكمة المهمة:

ينبثق الهدف من المحور الاستراتيجي المتعلق بتركيز الجانب الاستشرافي والقيادي للبرنامج من خلال القيام بعمليات المتابعة والتقييم والرقابة والتخطيط لضمان التنسيق بين مختلف البرامج

والمحور المتعلق بتطوير نظم المعلومات والاتصال بين الوزارة والجامعات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر من جهة والوزارة والمواطن من جهة أخرى والعمل على رقمنة خدمات الوزارة.

وقد تم اختيار المؤشرات الخاصة بهذا الهدف بناء على التوجهات التالية:

- الترفيع في نسبة تركيز منظومة الرقابة الداخلية.
- الترفيع في نسبة انجاز النظام المعلوماتي القطاعي.
- الترفيع في نسبة الخدمات عن بعد.

المؤشر 4-1-1: نسبة تركيز منظومة الرقابة الداخلية:

تم اختيار هذا المؤشر الجديد لتعويض المؤشر السابق المتعلق بنسبة تنفيذ قرارات وتوصيات هياكل القيادة بالوزارة باعتبار المؤشر السابق يخص كل برامج الوزارة وليس برنامج القيادة والمساندة فحسب حيث تتم متابعة تنفيذ القرارات من قبل البرنامج المعني حسب طبيعة القرار.

كما أن اعتماد هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تركيز منظومة الرقابة الداخلية بالوزارة نظرا لأهميتها في التحكم في المخاطر وتحسين نجاعة وفاعلية الخدمات المسداة ويتمثل المؤشر في قيس نسبة انجاز المسارات المبرمجة من قبل لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية حيث تبين أن بعض المسارات التي ستشملها منظومة الرقابة الداخلية لا يتم إنجازها في الآجال المقررة من قبل لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية. لذا، سيمكننا هذا المؤشر من متابعة نسبة تنفيذ هذه المسارات والعمل على الترفيع فيها لأهميتها في تجسيد السياسة العامة للمهمة في تركيز منظومة الرقابة الداخلية

تقديرات المؤشر 4-1-1 : (*):

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-1-1 نسبة تركيز منظومة الرقابة الداخلية	نسبة	-	%30	%40	% 50	%60

(*) مؤشر جديد

إن تركيز منظومة الرقابة الداخلية يعرف بعض الصعوبات خاصة أن المسارات التي ستشملها منظومة الرقابة الداخلية لا يتم تنفيذها وفقا للروزنامة التي حددتها لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية بالوزارة وذلك يرجع أساسا لتشعب بعض المسارات وضعف انخراط بعض الهياكل في مجال تركيز الرقابة الداخلية وعدم قيام الإدارات بعملية تقييم داخلي لمختلف الإجراءات التي تسير مختلف مصالحها بالإضافة إلى وجود آدلة إجراءات غير محينة وصعوبة في ضبط أهم الأنشطة ذات المخاطر لذا وحتى يتسنى الترفيع في نسبة تركيز منظومة الرقابة الداخلية خلال 3 سنوات القادمة تكثيف مشاركة أعضاء اللجان الفرعية لتركيز منظومة الرقابة الداخلية في دورات تكوينية حول الرقابة الداخلية والعمل على تبسيط وتحيين آدلة الإجراءات الخاصة بمختلف الهياكل الإدارية وتحسيس مختلف الإدارات بأهمية الانخراط في تركيز الرقابة الداخلية .

المؤشر 4-1-2: نسبة تقدم إنجاز النظام المعلوماتي القطاعي:

تم اختيار هذا المؤشر الجديد لتعويض المؤشر السابق المتعلق بنسبة تطور مستعملي موقع الوزارة باعتبار أن المؤشر المذكور لا يعكس فعليا مدى سهولة النفاذ إلى المعلومة حيث أن استعمال الموقع مرتبط بفترات معينة من السنة الجامعية (التوجيه، التسجيل، النقل ...) مما جعله يشهد استقرارا في تطوره

وقد تم اعتماد المؤشر الحالي نظرا للبعد الاستراتيجي الذي يكتسيه برنامج رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

وسيمكن من قياس مدى تقدم انجاز النظام المعلوماتي القطاعي للتعليم العالي والبحث العلمي وهي منظومة مندمجة تشمل جميع الخدمات المسداة من الوزارة وتربط الوزارة

بجميع المؤسسات الراجعة لها بالنظر مما يمكن من التنسيق بينها ومن النهوض بجودة الخدمات والرفع من فاعلية ونجاعة أداء مهمة التعليم العالي والبحث العلمي والمساعدة على أخذ القرارات.

قديرات المؤشر 4-1-2 (*):

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-1-2 **نسبة تقدم إنجاز النظام المعلوماتي القطاعي**	**نسبة**	%20	%30	%50	%60	%70

(*) مؤشر جديد

إن تركيز النظام المعلوماتي القطاعي للتعليم العالي والبحث العلمي يعرف نسق تصاعدي ومرضي حيث تم تفادي العديد من العقبات خاصة المتعلقة بالبنية التحتية هذا وسيتم خلال سنة 2024 إعلان طلب 6 عروض خاصة بتركيز المنظومة وستكون نسب الإنجاز في حدود 60% من العروض المعلنة الخاصة بالحوكمة و 25% من العروض المعلنة الخاصة بالبنية التحتية و 10% من العروض المعلنة الخاصة بخدمات البرمجيات لتكون نسبة إنجاز النظام المعلوماتي القطاعي لسنة 2024 في حدود 30% على أن تتواصل هذه النسبة في الإرتفاع خلال السنوات القادمة عن طريق التسريع في تركيز البنية التحتية الخاصة بالمنظومة وتنفيذ العروض المتعلقة بخدمات البرمجيات وتكون نسبة الإنجاز الجملية في حدود 70% خلال سنة 2027.

- **المؤشر 4-1-3: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد:**

يتمثل المؤشر في عدد الخدمات عن بعد المنجزة بالنسبة للعدد الجملي للخدمات المبرمجة وقد تم اختيار هذا المؤشر لمعرفة مدى التزام الإدارة بتنفيذ ما تم برمجته لتطوير الخدمات عن بعد حيث تبين أن العديد من التطبيقات يتم برمجتها لكن لا يتم تنفيذها وهو ما يحد من إرساء منظومة خدمات عن بعد متكاملة تساهم في تقريب الإدارة من المواطن وتنفيذ سياسة الدولة في رقمنة خدماتها.

تقديرات المؤشر 4-1-3 :

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-1-3 **نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد**	نسبة	%54	%58.3	%61.5	%64.2	66.6%

تتمثل استراتيجية الوزارة في وضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد.

وقد تمكنت الوزارة إلى حدود سنة 2023 من إدراج 52 خدمة على الخط.

لكن رغم هذا المجهود يبقى النسق ضعيفا خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين.

لذا ستعمل المهمة خلال الثلاث سنوات القادمة على مواصلة تطوير وتحيين الخدمات عن بعد مع العمل على مراجعة دليل الإجراءات الخاصة بكل خدمة مقدمة من الوزارة والعمل على تبسيطها والتخفيف منها ليكون توفيرها عن بعد ممكنا وفي أحسن الآجال كما سيتم تمكين إطارات إدارة الإعلامية من المشاركة في دورات تكوينية متخصصة في مجال تطوير البرمجيات لتلافي النقص في الإطارات المختصة في هذا المجال.

الهدف 4-2 تحسين التصرف في الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر ومورد تعتمد عليه الوزارة ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وفي هذا الإطار يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنمية قدرات الموارد البشرية المتوفرة وترشيدها مع التحكم في تقديرات كتلة الأجور حسب الحاجيات الضرورية إلى جانب المحافظة على التوازنات المالية للمهمة وقد تم اختيار المؤشرات الخاصة بهذا الهدف بناء على التوجهات التالية:

-التحكم في كتلة الأجور وتقريب التوقعات من الحاجيات الحقيقية.

- تطوير قدرات الأعوان المباشرين من إداريين وفنيين وعملة نظرا للتوجه العام للدولة في التقليص من الانتدابات الخارجية من خلال تنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة

المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارة في تحسين خدماتها والتي تبقى رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة وقدرتها على التعامل مع المواطنين.

المؤشر 4-2 -1: نسبة تنفيذ كتلة الأجور

تعريف المؤشر: هذا المؤشر يهم الاعتمادات المرصودة لكتلة الأجور وقد تم الاختيار على هذا المؤشر بهدف التقليص من الفارق بين الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير والحاجيات الفعلية عند تنفيذ الميزانية.

تقديرات المؤشر 4-2 -1 :

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-2-1 نسبة تنفيذ كتلة الأجور	نسبة	%94.57	%99	%100	%100	%100

يعمل البرنامج على التقليص في الفوارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور وذلك في إطار الحرص على تحقيق التوازنات المالية للمهمة وما يلاحظ أن هذه النسبة وقع التقليص فيها سنويا وقد شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2023 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 94.57 %هذا ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى التطابق بين التقديرات والإنجازات بحلول سنة 2025 خاصة من خلال تركيز آليات متابعة الساعات الإضافية بمؤسسات التعليم العالي وكذلك منح التحفيز والتأطير.

- **المؤشر 4-2 -2: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية**

تعريف المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية مقارنة بالعدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة.

تم الاختيار على هذا المؤشر بهدف معرفة نسبة انخراط الوزارة في التوجهات الوطنية المتعلقة بتطوير قدرات الأعوان المباشرين من إدارين وفنيين وعملة نظرا للتوجه العام للدولة في التقليص من الانتدابات الخارجية بالتالي وجب تنظيم دورات تكوينية متعددة ومتنوعة المجالات تستجيب إلى حاجيات الإدارة باعتبار أن تحسين جودة الخدمات الإدارية رهين مستوى الإمكانيات البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة وقدرتها على التعامل مع الحرفاء وغيرهم لذا

تعمل الوزارة على إعداد مخطط سنوي للتكوين بالتنسيق مع الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث والسهر على تنفيذ هذا المخطط .

تقديرات المؤشر 4-2 -2 :

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-2-**1**: **نسبة المشاركين في الدورات التكوينية**	نسبة	%21.63	%21.77	%22.46	%23.19	%24

تتمثل استراتيجية الوزارة في الترفيع في عدد المشاركين في الدورات التكوينية خلال الثلاث سنوات القادمة لتبلغ 24 % سنة 2027 وذلك عبر:

- وضع آليات لمراقبة وحث الهياكل المعنية لتنفيذ مخططات التكوين الخاصة بها.
- تنقيح الهيكل التنظيمي الخاص بالجامعات ومراكز البحث العلمي لإحداث مصلحة تعنى بالتكوين.
- عقد اجتماعات دورية مع الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي قصد تحديد الإشكاليات المتعلقة بمجال التكوين والوقوف على الصعوبات التي تعترض هذه الهياكل لتنفيذ مخططاتهم التكوينية بالتالي توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين .
- تشريك الأعوان التابعين لمراكز البحث العلمي ضمن الدورات التكوينية المنظمة من قبل مصالح الإدارة المركزية نظرا لمحدودية ميزانية هذه الهياكل.
- تنظيم دورات تكوينية عن بعد لتوسيع قاعدة المشاركين في الدورات التكوينية.
- التفكير في إحداث إدارة تعنى بالتكوين صلب الإدارة المركزية لمزيد هيكلة مجالات التكوين وضمان متابعة تنفيذ مخططات التكوين الخاصة بمختلف مؤسسات وهياكل التعليم العالي والبحث العلمي.
- العمل على استهلاك الموارد المالية المخصصة للتكوين خاصة أنها لم تتجاوز خلال سنة 2023 حوالي 44 % .

علما وأننا تولينا الإستغناء على مؤشر نسبة تنفيذ الدورات التكوينية ذات الأولية مقارنة بالمشروع السنوي للأداء 2024 وتعويضه بنسبة **المشاركين في الدورات التكوينية** باعتبار أن الدورات التكوينية المدرجة بمخطط التكوين كلها ذات أولوية سوى للمتكون أو لتنفيذ استراتيجيات مختلف الهياكل الإدارية.

الهدف 3.4:ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.

يعمل البرنامج على ضمان التوازنات المالية للمهمة خاصة أمام الصعوبات التي تعيشها المالية العمومية حيث أن التوازنات المالية تعتبر أولوية للدولة نظرا لشح الموارد وهو ما يحتم العمل على تطوير التصرف في الاعتمادات والممتلكات وحسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في رزنامة صرف الاعتمادات المالية وترشيد التصرف في الممتلكات ومصاريف التسيير مع ضمان العمل في ظروف ملائمة.

- **المؤشر 4-3 -1 نسبة تنفيذ الميزانية:**

تعريف المؤشر: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية للسنة المالية المعنية.
تم ضبط هذا المؤشر بهدف حسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية وتحقيق التوازنات المالية.

تقديرات المؤشر 4-3 -1:

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-2-1 نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	%95.76	99%	%99.8	% 100	% 100

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على التوازنات المالية للدولة وضمان أكثر نجاعة وفاعلية في التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وحسن تنفيذ الميزانية من حيث التقديرات والإنجاز وقد كانت نسبة تنفيذ الميزانية سنة 2023 حوالي 95.76%.

وينتظر أن تتحسن خلال السنوات القادمة لتصل نسبة 100 % سنة 2026وذلك من خلال الرفع في نسق انجاز مشاريع الاستثمار من جهة والحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل من جهة أخرى.

المؤشر 4-3 -2: نسبة تطور استهلاك (الكهرباء الغاز-الماء-الوقود):

تعريف المؤشر:

تم تعويض المؤشر السابق المتعلق بكلفة تسيير العون باعتبار أنه مؤشر غير ذي جدوى كما أن اعتمادات التسيير غير موجهة كليا لفائدة العون، بل للمرفق العمومي بصفة عامة وعليه فان انخفاضها لا يمثل بالضرورة ترشيدا للاستهلاك

وقد تم اختيار المؤشر المتعلق بكلفة استهلاك الطاقة نظرا إلى أن ترشيد النفقات الإلزامية يمكن من الضغط على نفقات التسيير وذلك في إطار سعي الوزارة لترشيد مواردها المالية وحسن التصرف في الإمكانيات المالية المتاحة

ويتم احتساب المؤشر بمقارنة الاعتمادات المالية المستهلكة (الكهرباء الغاز-الماء-الوقود) للسنة الحالية مع الاعتمادات المالية المستهلكة (الكهرباء الغاز-الماء-الوقود) للسنة الفارطة

تقديرات المؤشر 4-3 -2: نسبة تطور استهلاك (الكهرباء الغاز-الماء-الوقود) (*):

مؤشرات أداء قيس الهدف	الوحدة	انجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
4-2-1 **نسبة تطور إستهلاك (الكهرباء الغاز-الماء-الوقود)**	نسبة	-	-	%-2	%-4	%-6

(*) مؤشر جديد

إن التقليص في كلفة التسيير خاصة **(الكهرباء الغاز-الماء-الوقود)** خلال الثلاث السنوات القادمة سيتم من خلال الضغط على المصاريف وتحسين التصرف في المواد خاصة أمام ارتفاع كلفة مختلف هذه المواد وذلك عبر تكثيف الدورات التحسيسية والتكوينية حول ترشيد استعمال الطاقة والتركيز على استعمال المواد المقتصدة للطاقة وتركيب حنفيات

خاصة لترشيد استهلاك الماء والعمل على تجديد اسطول سيارات المصلحة وإجراء تشخيص لسيارات المصلحة كل 6 أشهر

3.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: بيان الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة:

الهدف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025 أ.د	الأعمال (أنشطة فرعية ، مشاريع ، دعائم الأنشطة...)
الهدف 1.4 تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.4: نسبة تركيز منظومة الرقابة الداخلية	%40	قيادة الأنشطة المركزية التسيير، الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات نظام المعلومات (مركزي) نظام المعلومات (مركز الحساب الخوارزمي)	14930 12177 3225 12580	– متابعة القرارات الصادرة عن لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية. –تحيين آدلة الإجراءات الخاصة بالهياكل الإدارية – المتابعة الحينية لتدفق المعلومات على الشبكة وقياس مدى استعمال سعة الربط المتاحة لكل مؤسسة والتدخل لدى مزود الاتصالات للترفيع في سعة الربط عند الحاجة. –مراجعة دليل الإجراءات الخاصة بكل خدمة مقدمة من الوزارة والعمل على تبسيطها والتخفيف منها لجعل توفيرها عن بعد ممكنا وفي أحسن الآجال. –تسهيل الإجراءات المتبعة في التكوين وفي المرافقة الفنية في مجال تطوير برمجيات الواب
	المؤشر 2.1.4: نسبة تقدم إنجاز النظام المعلوماتي القطاعي	% 50			
	المؤشر 3.1.4 نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد.	% 61.5			

الهدف 2.4 تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر ..1.2.4: نسبة تنفيذ كتلة الأجور	%100	سياسة الموارد البشرية	2613	– تركيز آليات متابعة للساعات الإضافية بمؤسسات التعليم العالي – ضبط معايير دقيقة وشفافة لتوزيع الساعات الإضافية ومنح التحفيز والتأطير. – ضبط روزنامة لتنفيذ مخطط التكوين تمتد على كامل السنة. – ضبط معايير دقيقة عند إعداد كراس الشروط الفنية الخاص بمخطط التكوين –بعث منظومة لمتابعة تنفيذ الأنشطة التكوينية. – تعيين إطار مكلف بمتابعة مخططات التكوين الخاصة بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومؤسسات التعليم العالي والبحث
	المؤشر 2.2.4: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية	% 22.46			
الهدف 3.4 ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	المؤشر 1.3.4 : نسبة تنفيذ الميزانية	% 99.8	**نشاط 3:** التسيير الخدمات اللوجستية والبنايات والتجهيزات	12177	– الحرص على دقة التقديرات بالنسبة لأقسام التأجير والتسيير والتدخل. – العمل على الضغط على آجال انجاز الصفقات. – دعم المجهودات المتعلقة بترشيد مصاريف التسيير. – برمجة دورات تحسيسية حول ترشيد استهلاك الطاقة لفائدة مؤسسات التعليم العالي والخدمات الجامعية ومراكز البحث. – تطوير حوكمة حضيرة السيارات
	المؤشر 2.3.4: نسبة تطور استهلاك (الكهرباء الغاز–الماء–الوقود)	%–2			

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

تم اقتراح تخصيص اعتمادات جملية قدرها 45.525 م د بعنوان سنة 2025 مقابل 65.248 م د سنة 2024 أي بنسبة تطور قدرها بـ 30.23 - % وتخصص الاعتمادات المقترحة بالأساس إلى تركيز منظومة معلوماتية مندمجة لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مما سيمثل نقلة نوعية في جودة الخدمات المسداة بالتوازي مع حسن استغلال الموارد المتوفرة وترشيدها وقد تم في هذا الإطار اقتراح تخصيص اعتمادات قدرها 5 م د.

تقديرات تطور ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2025

حسب طبيعة النفقة الاقتصادية

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	الفارق	
				المبلغ	النسبة
نفقات التأجير	16954	21562	20839	-723	-3,35%
نفقات التسيير	5096	6970	6970	0	0,00%
نفقات التدخلات	592	816	816	0	0,00%
نفقات الاستثمار	12456	35900	16900	-19000	-52,92%
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35098**	**65248**	**45525**	**-19723**	**-30,23%**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35398**	**65348**	**45625**	**-19723**	**-30,18%**

تم التقليص في اعتمادات التأجير أخذا بعين الاعتبار الاحالات على التقاعد وتم اقتراح زيادة طفيفة في مصاريف التسيير لمجابهة بعض النفقات الإلزامية لمركز حساب الخورزمي، كما يقترح زيادة بـ 2م د لقسم التدخل بعنوان مساهمة في تعاونية مدرسي

التعليم العالي. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد تمّ التخفيض فيها نظرا لأنه تم بعنوان سنة 2024 رصد اعتمادات لفائدة المنظومة المعلوماتية على حساب قرض البنك الدولي.

اطار النفقات متوسط المدى 2025 -2027 برنامج القيادة والمساندة
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	16954	21562	20839	22839	24839
نفقات التسيير	5096	6970	6970	7319	7684
نفقات التدخلات	592	816	816	857	900
نفقات الاستثمار	12456	35900	16900	21000	26000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35098**	**65248**	**45525**	**52014**	**59423**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**35398**	**65348**	**45625**	**52114**	**59523**

تم تقدير تطور قسم الأجور باعتبار الانعكاس المالي للترقيات والتدرج والانتداب،
أما بالنسبة لقسم التسيير فيقترح الترفيع فيه سنويا بنسبة 5% لتغطية ارتفاع الأسعار بالنسبة للمصاريف الإلزامية للإدارة المركزية ومركز الحساب الخوارزمي.
بالنسبة لنفقات التدخل يقترح زيادة سنوية بـ 5% لتغطية نفقات التدخل الاجتماعي.
أما بالنسبة لنفقات الاستثمار، فقد تم الاخذ بعين الاعتبار تقدم إنجاز المشاريع المبرمجة وخاصة مشروع تركيز المنظومة المعلوماتية للتعليم العالي والبحث العلمي.

الملاحق

بطاقات المؤشرات

لبرنامج التعليم العالي

بطـاقة مـؤشـــر الأداء 1.1.1:

عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE Times Higher Education)

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** تصنيف سنوي للجامعات ينشر من قبل مجلة THE (Times Higher Education) يضم أفضل الجامعات العالمية يقوم على منهجية تعتمد على عدد من المعايير (التدريس، بيئة التعليم، البحث، المكانة على المستوى الدولي، الابتكار).

ويمثل المؤشر متابعة لتطور تصنيف الجامعات التونسية باعتماد (THE).

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE):

- عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى
- عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800
- عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000
- عدد الجامعات المرتبة بين + 1000

2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 11 جامعات تونسية مصنفة باعتماد THE في حدود سنة

2027 على النحو التالي:

عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	سنة 2027
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 600 الأولى	0
عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	0
عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	3
عدد الجامعات المرتبة +1000	8

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر		الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
			2023	2024	2025	2026	2027
عدد الجامعات المصنفة باعتماد (THE)	عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ600 الأولى	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 601 و800	عدد	0	0	0	0	0
	عدد الجامعات المرتبة بين 801 و1000	عدد	1	1	2	2	3
	عدد الجامعات المرتبة +1000	عدد	7	7	7	8	8

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

شهدت السنوات الأخيرة دخول تدريجي للجامعات التونسية في التصنيف السنوي لمجلة (Times Higher Education) ليصل العدد الجملي للجامعات المصنفة خلال سنة 2023 إلى

8 جامعات. وقد شهدت السنة الأخيرة دخول جامعة تونس المنار ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000، في حين حافظت 7 جامعات على ترتيب + 1000.

وتجدر الإشارة إلى أن التواجد في هذا الترتيب في حد ذاته إيجابيّ نظرا لصعوبة المعايير المعتمدة في هذا النوع من التصنيف للجامعات والذي يشمل أربع مجالات رئيسية وهي التكوين وبيئة التعلّم والبحث والمكانة على المستوى الدولي والابتكار، كما يضمن الحصول على تمويل للمشاريع وزيادة الدعم المادي من جهات متنوعة وتوظيف الخريجين نظرا للسمعة الطيبة للجامعات المصنفة عالميا.

هذا وستسعى الجامعات التونسية المصنفة إلى المحافظة على تواجدها في هذا التصنيف العالمي مع العمل على تحسين ترتيبها للتحصل على مراكز متقدمة.

ودعما لهذا التوجه الاستراتيجي، تم إمضاء اتفاقية (بتاريخ 23-24 أفريل 2024) مع الطرف البريطاني الممثل في سفارة بريطانيا بالتعاون مع British Council تحت عنوان Minutes of the Tunisia-United Kingom 7th joint commission for Higher Education and Scientific Research، وستمكن هذه الاتفاقية الجامعات التونسية من تحسين مراتبها على مستوى العربي والإفريقي والدولي، وقد وضعت الوزارة في هذا السياق برنامج عمل تم تحديد أشغاله ومراحل تنفيذه.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- عدم تحمس بعض الجامعات للدخول والتواجد في التصنيفات العالمية، وذلك بسبب ضعف التأطير والإحاطة والتحسيس بقيمة هذه التصنيفات، وهذا ما جعل رئيس البرنامج يقوم بمجهود كبير لتلافي هذا النقص من خلال تنظيم العديد من ورشات العمل في الغرض.

- الجامعات التونسية تولي مجهودها الأكبر للتكوين والتدريس مما يجعلها لا تستجيب لجميع المعايير الخاص بالتصنيف THE (التدريس يمثل 30% فقط من العدد الممنوح)

- من بين المعايير التي يعتمد عليها التصنيف THE نجد البحث العلمي، غير أنه ليس حكرا على الجامعة فقط (مراكز البحث العلمي على سبيل الذكر).

- عدم ذكر ارتباط الباحث بجامعته في المقالات مما يجعلها لا تحتسب لصالح الجامعة.

- رغبة عدد من الجامعات في التواجد في تصنيفات أخرى بدلا عن تصنيف THE (Times Higher Education) على غرار QS.

بطـاقة مـؤشـــر قيس أداء 2.1.1:

نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة (ISO 9001-ISO 21001)

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** متابعة لتطور عدد المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة (ISO 9001- ISO 21001)

اعتماد Iso 9001 و Iso 21001 يضمن جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها الذي يؤدي إلى أن تكون المخرجات وفق المتطلبات المحددة وأن يكون التعليم العالي في مقدمة الأنظمة في جودة انتاجيته

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001/ العدد الجملي للمؤسسات الجامعية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100 مؤسسة المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 في حدود سنة 2027.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** سمير بشة، المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة ISO (9001 ISO 21001)	نسبة	8	50	60	90	100
العدد الجملي للمؤسسات الجامعية		207	209	211	211	211
نسبة المؤسسات المتحصلة على اعتماد الجودة ISO (9001 ISO 21001)		%3,86	%23,9	%28,4	%42,7	%47,4

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

يمثل عدد المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO 9001 أو ISO 21001 مؤشرا مهما لضمان جودة أداء أنشطة المؤسسات الجامعية وكفاءتها.

وبلغ عدد المؤسسات الجامعية المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001 ثمانية (08) مؤسسات في سنة 2023 أي بنسبة تقدر بـ 3.8% من مجموع المؤسسات الجامعية.

وقد تمّ تحديد هدف 100 مؤسسة متحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة9001 ISO أو ISO 21001 في الثلاث سنوات القادمة.

علما وأنّ 111 مؤسسة جامعية انخرطت في البرنامج الخاص بتحسين الجودة بالمؤسسات، وغالبية المشاريع الممولة في هذا الإطار تهدف للحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001، إلا أن التأخير الحاصل على مستوى إنجاز هذه المشاريع أخّر تحقيق الأهداف المنشودة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر**:

- غياب التأطير والتكوين والإحاطة بالمؤسسات الجامعية فيما يخص الانخراط في هذا المسار
- طول الإجراءات التي يتطلبها مسار وضع نظام إدارة الجودة
- التأخير الحاصل على مستوى الإنجاز المتعلق ببرنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" وخاصة البرامج المنبثقة عنه والتي تعنى بتحسين الجودة بالمؤسسات
- أنشغال الجامعات ومؤسساتها في السنوات الماضية 2020 و2021 و2022 على برنامج دعم الجودة الموجه لدعم التعليم عن بعد « PAQ-Covid » الممول في إطار برنامج تحديث التعليم العالي من أجل التشغيلية "Promesse" قصد إنجاح السنة الجامعية وهو ما أثر سلبا على تقدم إنجاز المشاريع الأخرى المبرمجة في إطار نفس البرنامج على غرار « PAG-DGSE » والذي يساهم بصفة كبيرة في إعداد المؤسسات الجامعية للانخراط في مسار الحصول على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة طبقا للمواصفة ISO9001 أو ISO21001.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء 3.1.1:

نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد.

رمز المؤشر 3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن العدد الجملي لبرامج التكوين المؤهلة للاعتماد.

يعتبر الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) خطوة أساسية للمؤسسة الجامعية نحو الامتياز والتميز في إطار انسجامها وتوافقها مع أفضل المعايير العالمية وتيسير الاعتراف بها من قبل الأوساط الاكاديمية الدولية والقدرة على التنافس مع بقية المؤسسات الجامعية

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) / العدد الجملي لبرامج التكوين المؤهلة للاعتماد (دولي ومحلي).
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي/ الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد/ الإدارة العامة للتجديد الجامعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 100 برنامج تكوين حاصل على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) في سنة 2027.

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** سمير بشة، المدير العام للتعليم العالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي)	نسبة	50	80	80	90	100
عدد برامج التكوين المؤهلة للاعتماد (دولي ومحلي)		628	460	642	700	750
نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد		%7,96	%17,39	%12,46	%12,86	%13,33

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

يعتبر هذا المؤشر من أهم العناصر التي لها صلة مباشرة بجودة التكوين الجامعي وذلك نظرا لدوره الهام ضمن المعايير الدولية المعتمدة في التقييم الدولي للمؤسسات الجامعية. إلا أنّ نسبة برامج التكوين المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي، من بين البرامج المؤهلة للاعتماد بالمؤسسات الجامعية التونسية، لم تمثل سوى 7.96% في سنة 2023 (50 برنامجا من جملة 628 برنامجا مؤهلا للاعتماد).

علما وأن السنة الجامعية 2023 -2022 شهدت حملة تأهيل واسعة، قامت بها الإدارة العامة للتجديد الجامعي وأفرزت تأهيل 372 شهادة جديدة وإعادة تأهيل 747 شهادة، ممّا أثر على إنجازات المؤشر.

كما أن تفعيل دور لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية التي تعنى بالتقييم الداخلي للبرامج البيداغوجية مازال دون المأمول، حيث أنّ هذه اللجان مازالت غير قادرة على القيام بدورها على

الوجه المطلوب، بالإضافة إلى ذلك، فإن تأخر تفعيل دور الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي كان له تأثير سلبي في إرساء ثقافة الاعتماد لدى المؤسسات الجامعية.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر تطورا في السنوات القادمة خاصة بعد صدور النص الخاص بإحداث الوكالة الوطنية للتقييم و الاعتماد في التعليم العالي و البحث العلمي التي ستتولى مهمة تقييم الجامعات وتقييم اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث وبرامجها التكوينية وتقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وكذلك برامج ومشاريع البحث والتجديد، بالإضافة لما يوفره مشروع إصلاح التعليم العالي (PromESsE) من تمويل في هذا الإطار.

وقد تمّ تحديد هدف 100 برنامج تكوين متحصل على الاعتماد الأكاديمي في الثلاث سنوات المقبلة بعد التنسيق مع البرامج الفرعية والاطلاع على مدى تقدمها في هذا المجال.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- عدم انخراط جميع مسارات التكوين الخاصة بالإجازة والماجستير في مسار الاعتماد والاقتصار حاليا على مسارات التكوين الهندسي والطبي والهندسة المعمارية والتصرف.
- لجان الجودة على مستوى المؤسسات الجامعية والتي تعنى بالتقييم الداخلي للبرامج البيداغوجية غير مفعلة كما ينبغي وغير قادرة على القيام بدورها على الوجه المطلوب.
- عدم التوصل إلى تركيز مجلس مؤسسة الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي (تم إحداث الوكالة بمقتضى مرسوم عدد 46 لسنة 2022 المؤرخ في 24 جوان 2022)
- صعوبة الإجراءات المتعلقة بالاعتماد في بعض اختصاصات مسارات التكوين على غرار اختصاصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الاقتصادية وغيرها (سيقع تفادي هذا الإشكال من خلال الشروط التي ضبطتها الوزارة في الاتفاقيات السابقة الذكر)

بطـاقة مـؤشـــر الأداء 1.2.1:

نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.

رمز المؤشر 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن.

مهننة المسالك التكوينية هو توجه يدعم انفتاح التكوين الجامعي على المحيط الاقتصادي الذي يتحول إلى شريك في التكوين ومساهم أساسي في توسيع إمكانيات التشغيل والادماج.

3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مسارات التكوين في شهادة الإجازة المعتمد على إطار مرجعي للمهن/ العدد الجملي لمسارات التكوين في الإجازة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم للتجديد الجامعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** % 11.06 في سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** سمير بشة، المدير العام للتعليم العالي.

.7

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2023	2024	2025	2026	2026
عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن	نسبة	132	165	132	132	300
العدد الجملي لمسارات التكوين		1194	1194	1194	1144	1000
نسبة التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن		%11,06	%13,82	%11,06	%11,54	%30

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

بلغ عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن 129 مسارا في سنة 2022، ما يمثل 10.96% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة، ويعود هذا بالأساس للنسق البطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن.

ومن المتوقع أن يشهد المؤشر تحسنا متواصلا في السنوات الثلاث القادمة خاصة بعد إدراج النقطة المتعلقة بدعم جودة التكوين في الجامعة التونسية ضمن البرنامج الوطني لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث عبر ملاءمة التكوين الجامعي مع متطلّبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ضمانا لحسن اندماج خريجها في سوق الشغل. بالإضافة إلى التنسيق المتواصل مع ممثلي القطاعات المهنية لمراجعة أو تحيين أو إعداد الأدلة المرجعية للمهن والعمل على ربط الصلة ودعم التواصل بينهم وبين الجامعيين في الاختصاص.

وستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات لتطوير مناهج التكوين. وتعتبر هذه الأدلة وثائق مرجعية تحتوي وصفا دقيقا وتحليلا لما تتطلبه كل مهنة

وتحديدا للمواصفات والمعايير والشروط الضرورية للقيام بها. وهو ما يعتبر أساسيا في بلورة البطاقات البيداغوجية لمحتوى التكوين و إعداد برامج التدريس.

بلغ عدد مسارات التكوين المعتمد على إطار مرجعي للمهن 132 مسارا في سنة 2023، ما يمثل 11.05% من مجموع مسارات التكوين المعتمدة وهي نسبة مقبولة مقارنة بالتقديرات.

وتعتبر هذه الأدلة وثائق مرجعية تحتوي وصفا دقيقا وتحليلا لما تتطلبه كل مهنة وتحديدا للمواصفات والمعايير والشروط الضرورية للقيام بها. وهو ما يعتبر أساسيا في بلورة البطاقات البيداغوجية لمحتوى التكوين و إعداد برامج التدريس. إلاّ أنّ نسق إعداد هذه الأدلة لا يزال بطيء ودون المأمول، نظرا لأنّ هذه العملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.

وقد تمّ تحديد هدف 132 مسارا للتكوين معتمد على إطار مرجعي للمهن بالنسبة لسنة 2025 ليصل العدد المأمول لـ 300 في سنة 2027. ولتحقيق ذلك ستسعى الوزارة في الفترة القادمة للتسريع في إعداد الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات وتجاوز العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطور المؤشر بالسرعة المطلوبة.

بالإضافة لذلك سيتم العمل على تحسين ملاءمة عروض التكوين مع الحاجيات الفعلية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر تفعيل اتفاقيات الشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية التي ترمي خاصة إلى دعم التواصل بين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- بطيء في إعداد الأدلة المرجعية للمهن وهي عملية معقدة وتشهد تداخل عديد الأطراف من مدرسين ومهنيين.
- التفاوت في تقدم إنجاز الأدلة المرجعية للمهن من طرف الغرف الممثلة للمهن والمنضوية تحت إشراف الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مما يعيق ملاءمة برامج التكوين مع متطلبات المهن المستهدفة.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية لتركيز ومتابعة الإصلاحات الضرورية والتنسيق بين جميع المتدخلين.

بطـاقة مـؤشـــر الأداء 2.2.1:
نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية

رمز المؤشر :2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية.

تعتبر الأنشطة غير الأكاديمية (اجتماعية، رياضية، ثقافية، خيرية...) والتي تقع خارج برامج التكوين العادية للتعليم العالي، أنشطة إضافية يمارسها الطالب بصفة طواعية تقدم رؤية ديناميكية عن تطوره ومهاراته وانجازاته التي يحققها خارج برنامج التكوين العادي.

والمقصود بالأنشطة غير الأكاديمية:

- عدد النوادي الثقافية وعدد النوادي الرياضية
- عدد الطلبة المسجلين بالنوادي الثقافية وعدد الطلبة المسجلين بالنوادي الرياضية
- مجموع الطلبة المسجلين بمراكز المهن وإشهاد الكفاءات
- عدد الأندية ذات العلاقة بالنسيج الصناعي والاقتصادي
- عدد الطلاب المسجلين في الأندية ذات العلاقة بالنسيج الصناعي والاقتصادي

3. **طبيعة المؤشر :** نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة مع النوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية/ العدد الجملي للطلبة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للتعليم العالي.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثي الثاني من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 30% سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** سمير بشة، المدير العام للتعليم العالي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	توقعات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية	نسبة	45772	52350	54156	69025	84420
العدد الجملي للطلبة		260647	261750	270779	276100	281400
نسبة الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية		%17,56	%20	%20	%25	%30

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

بلغ عدد الطلبة الذين يحظون بأنشطة غير أكاديمية 45772 طالبا في سنة 2023. ولا يزال هذا العدد دون المأمول حيث لا يمثل إلّا 17.56% من مجموع الطلبة. وهذا يعود أساسا إلى تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية وغياب الفضاءات المجهزة والمخصصة للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية.

وقد تم تحديد نسبة الطلبة الذين يحظون بهذه الأنشطة بـــ 20 % من مجموع الطلبة في سنة 2025، وهي نسبة واقعية نظرا لتواصل الصعوبات التي تشهدها المالية العمومية والتي تؤثر مباشرة على

الاعتمادات المخصصة لتطوير المؤشر، لتصل النسبة لـــ 30 % من مجموع الطلبة بحلول سنة 2027.

وستسعى الوزارة إلى العمل على تحسين أداء هذا المؤشر لما في ذلك من تأثير مباشر على تنمية مهارات الطالب وتطوير قدرته على المبادرة والإبداع خارج البرامج العادية للتكوين مما يعزز فرص الالتحاق بسوق الشغل، ولتحقيق ذلك سيقع العمل على:

- مواصلة دعم تركيز وحوكمة مراكز المهن وإشهاد الكفاءات،
- تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وتنويعها،
- مواصلة توفير التجهيزات الضرورية لممارسة الأنشطة الثقافية داخل الفضاءات الجامعية،
- تشجيع المشاركة في الحياة الجامعية والمجتمعية،
- دعم شبكة الخريجين "Alumni"،
- إدماج مجالات الفنون والثقافة داخل مشاريع التأهيل الجامعي لتصبح أكثر فاعليّة لتشمل جميع طلبة التعليم العالي وفي كل مجالات الاختصاص.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- تقلص الاعتمادات المخصصة لدعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية مما أدى لتراجع في عدد النوادي وشبه غياب للتظاهرات العلمية والثقافية والرياضية.
- غياب الفضاءات المجهزة والمخصص للنوادي الثقافية والعلمية والرياضية بالعديد من المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى تدني الاعتمادات المخصصة للصيانة بالنسبة للمؤسسات التي لديها فضاءات قديمة.
- صعوبة توفير وسائل النقل الضرورية لنقل طلبة النوادي للقيام بأنشطة خارج المؤسسات.
- غياب مجالات الفنون والثقافة داخل مشاريع التأهيل الجامعي لتصبح أكثر فاعليّة ولتشمل جميع طلبة التعليم العالي وفي كل مجالات الاختصاص.

بطاقات المؤشرات

لبرنامج البحث العلمي

بطـاقة مـؤشـــر: نسبة المقالات العلمية المنشورة في المجلات المحكمة من الصنف 1 و2(Q1 وQ2) من مجموع المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة (Q1,Q2,Q3,Q4)

رمز المؤشر: 1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه
2. **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الإنتاج العلمي المتميز وذي الجودة العالية من خلال احتساب نسبة المقالات المنشورة في المجلات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف من صنف Q1وQ2 والتي تطلق عليها تسمية المجلات المحكمة وتمكن متابعة هذا المؤشر من قياس مدى تميز وإشعاع مخرجات الأنشطة البحثية.

- يقصد بمجلة علمية محكمة دورية علمية تنشر أبحاثاً متخصصة في مجال محدد بعد أن تقوم بتحكيم هذه الأبحاث من قبل عدد من المتخصصين في نفس المجال، وتعتبر هذه المجلات المنصة الأولى التي يستخدمها الباحثون عادة لنشر آخر ما توصلوا له من نتائج أو لانتقاد ومناقشة نتائج الأبحاث التي نشرت سابقاً.
- تجدر الإشارة إلى أنّ المنشورات العلمية تصنّف بالاستناد على عامل تأثير إلى أربع أصناف (Q1,Q2,Q3,Q4) والرمز Q مشتق من كلمة Quarter أو Quartile التي تعني الربع (25%) أي تقسيم الدوريات الى أربعة أرباع حسب عوامل تأثيرها.
- عامل التأثير (IF) هو عامل قياس يستخدم لتقييم أهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي ويعكس كمية الاستشهادات أو الإشارة للأبحاث المنشورة في المجلة.

3. **طبيعة المؤشر :** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

عدد المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1,Q2

العدد الجملي للمقالات العلمية بالمجلات المحكمةQ1,Q2,Q3,Q4

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** قاعدة البيانات الدولية سكوبيس Scopus-

Scival

4. **تاريخ توفّر المؤشر :** بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية.

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 75.43% سنة 2027**

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للبحث العلمي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
المؤشر 1.1.2 نسبة المقلات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف 1 و 2 (Q1 et Q2)	**النسبة**	%73,47	%74.32	%74,93	%75,28	%75,43

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

عرف هذا المؤشر سنة 2023 استقرارا مقارنة بالسنة السابقة ومن المتوقع أن يحافظ على نسق تطور تصاعدي خلال السنوات الثلاث القادمة خاصة في ظل الإجراءات التي تمّ اتخاذها من قبل الوزارة لتشجيع البحث العلمي ذو الجودة والتميز من ذلك:

- تكريس جودة الإنتاج العلمي كمعيار معتمد في شبكات التقييم الخاصة بمناظرات الانتداب او تلك

المتعلقة بالتقدم في المسار المهني،

- اعتماد لجان الدكتوراه على معيار الإنتاج العلمي وجودته،
- إعادة النظر في الشراكات العلمية وتطويرها بما يضمن للباحثين التونسيين تحسين إنتاجهم العلمي من حيث الكم والجودة والمقروئية ويكون ذلك خاصة عبر خلق برامج شراكة جديدة واختيار شركاء جدد قادرين على تطوير وتحسين الديناميكية البحثية في تونس،
- الشروع في مراجعة منظومة المنح الخاصة بالمسجلين بمرحلة الدكتوراه لتستجيب أكثر لمتطلبات التميز،
- دعم التعاون والشراكة بين مدارس الدكتوراه التونسية والدولية في إطار العمل على الإنفتاح على التجارب الناجحة في تنظيم دراسات الدكتوراه والاستفادة منها
- دعم الانفتاح على التجارب الرائدة فيما يتعلق بالبحوث التشاركية في دراسات الدكتوراه للاطلاع على النماذج المعتمدة في إنجاز أطروحات الدكتوراه بتمويل من المؤسسات في قطاع الخدمات،
- تكوين فريق عمل يضم ممثلين عن الهياكل المعنية وعن المؤسسات الاقتصادية لدراسة أنجع السبل لدعم بحث تشاركي في دراسات الدكتوراه في خدمة الاقتصاد والمجتمع،

علما وأنّه يصعب تقدير تطور هذا المؤشر لأنّه مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية منها:

- التأطير وجودته،
- تراجع عدد طلبة الدكتوراه،
- الإشكاليات المتعلقة بمقروئية وجودة المجلات الوطنية وخاصة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية،
- تغيير السياسات المتّبعة من قبل قواعد البيانات في قبول المنشورات العلميّة إذ أصبحت تتجه أكثر إلى إرساء قواعد بيانات مفتوحة للقراءة مقابل دفع معلوم النشر،
- صعوبة تقدير مدى تواصل فاعلية إجراء إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي،
- قدرة الوزارة على تجاوز الإكراهات التي تفرضها الازمة الإقتصادية والتي تحد من مجالات وفاعلية اجراءاتها الرامية إلى تحسين المؤشر.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- التحيين المستمر للمعطيات الواردة بقاعدة البيانات سكوبيس يجعل من قيمة المؤشرات تتغيّر بشكل متواصل.
- التحيين المستمر لقائمة المجلات المحكمة إذ أنّ هناك مجلات تدخل ضمن التصنيف وأخرى تخرج منه.

بطـاقة مـؤشـــر: عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة

رمز المؤشر: 2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس تطور حجم الإنتاج العلمي مما يساعد على تقييم المجهود المبذول من قبل الباحثين كما يسمح بمتابعة نسق النشاط البحثي بتونس ومقارنته بما يسجل على الصعيد الدولي ويشمل الإحتساب عدد المقالات العلمية المنشورة وعدد المؤلفات العلمية وعدد أشغال المؤتمرات بقاعدة البيانات سكوبوس إلى جانب كل المنشورات الأخرى.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5 . **المؤشر في علاقته بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة = عدد المقالات العلمية + عدد المؤلفات العلمية + عدد أشغال المؤتمرات+ كل المنشورات الأخرى

2. وحدة المؤشر: منشور علمي (Publication Scientifique)

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة البيانات الدولية سكوبيس Scopus – Scival

4. تاريخ توفّر المؤشر: بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2027 : 11397

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للبحث العلمي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر2.2.2 عدد المنشورات العلمية بالمجلات المفهرسة	عدد	10271	11600	10954	11174	11397

2. . تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر ارتفاعا متواصلا خلال الفترة الممتدة بين 2010-2017 لكنّه بدأ في الانخفاض خلال سنتي 2018 و2019 وبالتوازي مع ذلك ارتفع عدد المنشورات العلمية ذات عامل التأثير. ويعود هذا الانخفاض إلى الأسباب التالية:

- تراجع عدد أشغال المؤتمرات خلال سنة 2019،
- الإنتهاء من عملية تحيين البحوث العلمية المنشورة قبل 2017 عبر ربطها بالجامعات التي ينتمي إليها الباحثون،
- تراجع قيمة الدينار التونسي في الأسواق العالمية مما أثر سلبا على مشاركة الباحثين التونسيين في الملتقيات الدولية،
- تقلص عدد الطلبة بمرحلة الدكتوراه،
- تزايد وتيرة هجرة الكفاءات العلمية بمختلف شرائحها العلمية،
- ارتفاع وتيرة الإلحاق في إطار التعاون الفني،

- ضعف التمويل العمومي لهياكل البحث وضعف الموارد المتأتيّة من التفتّح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وقد شهد حجم الإنتاج العلمي تحسنا ملموسا خلال 2022 نسبة تطور بـ 34, 12% مقارنة بالسنة السابقة لتكون بذلك سنة استثنائية عاد بعدها نسق تطور الإنتاج العلمي إلى طبيعته حيث بلغ عدد المنشورات العلمية سنة 2023 ما يعادل **10271**.

ومن المتوقع أن يتواصل نسق تطور المؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة بالنظر إلى الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة المرتكزة على تحفيز الباحثين على خلق ديناميكية بحثية فعالة وذات إشعاع ولتواصل الاثر التحفيزي لإحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي والتي يعتمد إسنادها على مقاييس تتعلق بعدد المنشورات العلمية وجودتها وهي ذات المقاييس التي تعتمد في تمويل هياكل البحث.

إلى جانب ذلك تنبني التوقعات على المعطيات التالي:

-العودة التدريجية للتظاهرات العلمية.،

-استمرار تمويل عقود مرحلة ما بعد الدكتوراه ودعوة المشرفين على الهياكل ومنسقي مشاريع البحث الممولة في إطار برامج التعاون الدولي إلى تخصيص نسبة من ميزانية المشاريع لانتداب باحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه مساهمة في تحقيق تحسن لحجم وجودة الإنتاج العلمي.

-مواصلة تعزيز الشراكات العلمية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف بما يطور من قدرات الباحثين التونسيين ويدعم نشاطهم العلمي،

-إحداث مجمعات بحث،

- مواصلة رصد اعتمادات للاشتراكات الالكترونية في المجلات العلمية ذات الجودة العالية بما يمكن الباحثين التونسيين من الاطلاع على الأبحاث والنتائج العلمية المستجدة ومن تطوير نشاطهم العلمي وجعله مواكبا للتطورات في المجالات العلمية المختلفة.

-تطور إحداث بوابات ومنصات إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى الدولي في إطار التوجه نحو العلم المفتوح (Open Science) سيكون له تأثير في تطوير نسق الإنتاج العلمي حيث أن العلم المفتوح يرتكز على ممارسة العلوم بطريقة تمكن الباحثين من أن يتعاونوا ويساهموا في الأبحاث فتكون بذلك البيانات البحثية والملاحظات المعملية متاحة للجميع بموجب شروط تسمح بإعادة

الاستخدام وإعادة التوزيع وإعادة الإنتاج للبيانات الأساسية والطرق العلمية

علما وأنّه يصعب تقدير نسبة تطور هذا المؤشر لأنّه مرتبط بعدة عوامل خارجية منها:

- تغيير السياسات المتّبعة من قبل قواعد البيانات في قبول المنشورات العلميّة إذ أصبحت تتجه أكثر إلى إرساء قواعد بيانات مفتوحة للقراءة مقابل دفع معلوم النشر
- صعوبة تقدير مدى تواصل فاعلية إجراء إحداث منحة التشجيع على الإنتاج العلمي
- قدرة الوزارة على تجاوز الإكراهات التي تفرضها الازمة الإقتصادية والتي تحد من مجالات وفاعلية اجراءاتها الرامية إلى تحسين المؤشر

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- التحيين المستمر للمعطيات الواردة بقاعدة البيانات سكوبيس يجعل من قيمة المؤشرات تتغيّر بشكل متواصل.

- التحيين المستمر لقائمة المجلات المحكمة (إذ أنّ هناك مجلات تدخل ضمن التصنيف وأخرى تخرج منه).

بطـاقة مـؤشـــر : ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي

رمز المؤشر: 3.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

2. تعريف المؤشر: يتعلّق هذا المؤشر بمتابعة تطور ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي ويمكن من قيس مدى قدرة الجامعات التونسية على التميز والإشعاع من خلال مؤسساتها العلمية والبحثية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4- نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الاعتماد على تصنيف University Ranking by Academic Performance (URAP)

2. وحدة المؤشر: رتبة

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع واب University Ranking by Academic Performance (URAP)

4. تاريخ توفّر المؤشر: بداية من الثلاثي الأول من السنة الموالية

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2027

عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 500 الأولى	0
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1000 الأولى	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 1500 الأولى	6
عدد الجامعات المرتبة ضمن ال 2500 الأولى	8

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للبحث العلمي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
المؤشر 3.2.2 :ترتيب الجامعات التونسية في مجال البحث العلمي						
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 500 الأولى	عدد	0	0	0	0	0
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1000 الأولى		3	4	4	4	4
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 1500 الأولى		5	6	6	6	6
عدد الجامعات المرتبة ضمن الـ 2500 الأولى		8	8	8	8	8

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تراجع عدد الجامعات التونسية ضمن تصنيف URAP حيث بلغ 10جامعة سنة 2023 مقابل 11 سنة 2022 وقد شهد التصنيف خروج جامعة القيروان من التصنيف وتراجع ترتيب بقية الجامعات وحاصل نقاطها حيث احتلت جامعة قرطاج المرتبة 1001 مقابل 1539 سنة 913 مما أخرجها من الصنف 1000 الأولى.

ويعود ترتيب 3 جامعات تونسية ضمن الألف الأولى إلى جملة العوامل من أهمها:

- وجود هياكل بحث بكتل فاعلة،
- تطور التعاون والشراكة الدولية،
- استئثارها بـــــالنسبة الاعلى من مجموع هياكل البحث التي تمثّل الإطار الأنجع لضمان انتاج

علمي متميّز وذي جودة،

- تحفيز الباحثين عبر إحداث منحة التشجيع على الانتاج العلمي التي يشترط اسنادها التنصيص على الجامعة التي ينتمون إليها،
- استئثار هذه الجامعات بأعلى نسبة من الانتاج العلمي،

وعلى اعتبار ان تشعب مسار التقدم في الترتيب ضمن هذا التصنيف وان تحقيق النتائج المرجوة يكون على المدى المتوسط والطويل من خلال عمل تراكمي ومتواصل فإن نسق تطور ترتيب الجامعات سيكون بطيئا.

حيث من المتوقع أن يبقى هذا المؤشر مستقرا خلال السنوات القادمة رغم المجهود الذي تبذله الوزارة لدعم تميز البحث العلمي وإشعاعه من خلال تشجيع الجامعات على الإنخراط في ديناميكية تحسين ترتيب تموقعها في التصنيفات الدولية.

وقد اعتمدت توقعات المؤشر على قياس امكانيات الجامعات التونسية في تطوير تموقعها بالنسبة لمعايير URAPالمفصلة اعلاه خاصة فيما يتعلق بالمقروئية والتعاون الدولي.

وتجدر الإشارة إلى احتلال الجامعات التونسية لمراتب متقدمة في بعض الميادين العلمية كما هو مبين في الجدول المعروض

لاحقا يعد مؤشرا جيدا على تميز المؤسسات التعليمية التونسية في مجالات بحثية هامة ويجعل من التقديرات المتعلقة بتقدم ترتيبها على المدى المتوسط ضمن تصنيف أوراب قابلة للتحقق.

	تونس المنار	صفاقس	سوسة	المنستير	قرطاج	قابس
الهندسة	579	323	1160	660	665	1043
علوم الإعلامية	488	438			502	
العلوم البيولوجية	716	696	1436	1001	831	

الذكاء الاصطناعي		249				
الرياضيات	438	548	784	490	705	
العلوم الفلاحية	704	769				591
الهندسة الميكانيكية	528	470		585	786	931

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر):

- عدم ذكر ارتباط الباحث بجامعته في المقالات مما لا يجعلها تحتسب لصالح الجامعة،
- التنصيص على تسميات مختلفة للمؤسسات والجامعات مما يؤثر على عدد المقالات المحتسبة،
- عدم ربط الإنتاج العلمي لبعض مراكز البحث بالجامعات..

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد براءات الاختراع الوطنية والدولية والمستنبطات النباتية

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : يتمثل في احتساب عدد مطالب براءات الاختراع ومطالب حماية المستنبطات النباتية النابعة عن هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث العلمي وقد تم اعتماده لقياس القدرة الابتكارية والإنتاج الابتكاري لمنظومة البحث العلمي وذلك قصد دفع التثمين ونقل التكنولوجيا إلى جهاز الإنتاج بما يساهم في تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

- عدد مطالب براءات الاختراع المودعة سنويا بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وبمكتب المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- عدد مطالب حماية المستنبطات النباتية المودعة لدى الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. (الهيكل الإداري المكلف بقبول ودراسة مطالب حماية المستنبطات النباتية وإسناد شهادة مستنبط نباتي) والتي تم نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، الإدارة العامة لتثمين البحث، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية.)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر:

- 100 مطلب براءة اختراع على الصعيد الوطني خلال سنة 2027
- 6 مطالب توسيع حماية مطلب براءة اختراع على الصعيد الدولي خلال سنة 2027
- 3 مطالب حماية مستنبط نباتي خلال سنة 2027

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر		الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
			2023		2025	2026	2027
عدد براءات الاختراع النابعة عن الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	على الصعيد الوطني	عدد	82	100	90	95	100
	على الصعيد الدولي		2	3	4	5	6
عدد المستنبطات المودعة من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث			3	3	2	3	3

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد العدد الجملي لمطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني سنة 2023 انخفاضا طفيفا بالمقارنة بسنة 2022 قدر بـ 11 مطلبا وتم تسجيل نسبة انجاز تعدت (92 %) بالمقارنة مع التقديرات. مع تسجيل 2 مطالب1 في توسيع حماية لبراءة اختراع على الصعيد الدولي تسجيل 3 مطالب في حماية مستنبط نباتي. ويعود هذا الاستقرار في قيمة المؤشر بالأساس إلى مختلف

الاجراءات التي تم اتخاذها خلال السنوات السابقة قصد الترفيع في نسق تطور القيمة المستهدفة للمؤشر بالنسبة لعدد المطالب المودعة على الصعيد الوطني والتوسعة على الصعيد الدولي وحماية المستنبطات النباتية وتتمثل هذه الاجراءات أساسا في جملة الاجراءات التي تم اتخاذها قصد تحفيز الباحثين نحو حماية نتائج بحوثهم عن طريق البراءات من ذلك وضع دليل إجراءات تكفل الوزارة بمختلف إجراءات وتكاليف إيداع ومواصلة حماية مطالب براءات الاختراع ونشر وتعميم المواصفة التونسية عدد (2021) 08-121 NTالصادرة عن المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية المتعلقة بتحرير مطالب براءات الاختراع

« Lignes directrices pour la rédaction des demandes de brevets d'invention »

واصدار المنشور عدد32 المؤرخ في 08 جويلية 2021 والمتعلق بملكية المؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث لبراءات الاختراع الوطنية والدولية وشهادات المستنبطات النباتية وطرق احتسابها بمنحة التشجيع على الانتاج العلمي وفي تقييم المسار المهني للأساتذة الجامعين والباحثين والأساتذة التكنولوجيين

وفتح مناظرات الانتداب والترقية سنتي 2021 و2022 حفز الباحثين على حماية بحوثهم عن طريق البراءات حيث تم احتساب براءات الاختراع كعمل علمي ضمن معايير التقييم والارتقاء في المسار المهني وكذلك الشأن بالنسبة لمنحة التشجيع على الانتاج العلمي

وتفعيل دور الوحدات المختصة للتثمين ونقل التكنولوجيا بالمؤسسات العمومية ذات الصبغة العلمية والتكنولوجية والتي تهدف إلى تعزيز حماية نتائج البحث عن طريق براءات الاختراع ونقلها للنسيج الاقتصادي. وتبعا لتلقي المسؤولين على هذه الوحدات لدورات تكوينية متعددة المواضيع نظمتها الإدارة العامة لتثمين البحث والوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية أمنها خبراء دوليين حول استراتيجية البراءات واليقظة التكنولوجية وتقنيات تحرير براءات الاختراع والبحث في قواعد بيانات براءات الاختراع...

كما ساهم مشروع TECHNORIATالذي يهدف إلى دعم وبعث مؤسسات تكنولوجية ناشئة منبثقة على تثمين نتائج البحوث باعتماد الملكية الفكرية، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي والذي تعد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شريكا فاعلا فيه، في ترسيخ ثقافة الحماية عن طريق البراءات

والتشجيع على ايداع مطالب البراءات ، في القيام بجملة من الدورات التحسيسية والتكوينية أمنها إطارات الوزارة المكلفين بالتثمين لفائدة المشرفين على وحدات التثمين ومكاتب نقل التكنولوجيا والباحثين والطلبة في مجال الملكية الفكرية والحماية عن طريق البراءات وفقا لبرنامج تم وضعه من قبل الإدارة استهدف مراكز البحث العلمي وبعض مؤسسات التعليم العالي والبحث (تم سنة 2023 تأمين 11 دورة تكوينية تتمتع بها 415 مشاركا من أساتذة وطلبة واداريين).

كما قامت الوزارة (الإدارة العامة لتثمين البحث) في أفريل 2023 بنشر الاستبيان على الخط حول الملكية الفكرية والتصرف في مختلف أصولها على موقع الواب الرسمي للوزارة قصد تجميع معطيات حول درجة تمكن مختلف المتدخلين في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من المبادئ الأساسية للملكية الفكرية والوقوف على حاجيات المؤسسات للمهن الجديدة المرتبطة بها. وتبعا لما أفرزه الاستبيان من ضعف وحتى غياب المعرفة الأولية لهذه المبادئ مما أدى إلى تعدد المشاكل المنجرة على ذلك كتفاقم حالات الانتحال العلمي وعدم الالتزام بالسرية وافشاء اسرار الأبحاث قبل أوانها. وقد أعرب 90 % من المشاركين في الاستبيان على رغبتهم في تلقى تكوين في مجال الملكية الفكرية وطرق الحماية والحقوق المنجرة عنها. و في إطار برنامج التعاون الفني التونسي الألماني الخاص بالتطوير النوعي للتشغيل « Croissance qualitative pour l'emploi » وبالتعاون بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم بعث 4 ماجستير مهني بعدد من مؤسسات تعليم عالي حول التصرف في أصول الملكية الفكرية قصد تطوير مهن جديدة مرتبطة بها وذلك للسنة الجامعية 2024/2023

1-المدرسة الوطنية للمهندسين بصفاقس « Management de la propriété industrielle »

2-كلية العلوم القانونية والسياسية بتونس « Droit des affaires et la Propriété Intellectuelle »

3-المدرسة الوطنية العليا للمهندسين بتونس بالاشتراك مع المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارة بتونس والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية « Management des technologies intelligentes et propriété industrielle »

4-المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارة بتونس «Management entrepreunarial et marketing des industries culturelles et créatives »

تهدف هذه الماجستير إلى تكوين مختصين في القانون ومهندسين في المهن الجديدة المتعلقة بالتثمين والملكية الفكرية:

-تحرير مطالب براءات الاختراع،

-البحث في قواعد البيانات العالمية لبراءات الاختراعات،

-قانون البراءات وفض النزاعات في ميدان البراءات،

-تسويق البراءات،

-مهنة المكلف بالتثمين.

لقد ساهمت مختلف هذه النشاطات والاجراءات من تسجيل تحسن نوعي في صياغة مطالب البراءات ودفعت

ببعض مؤسسات تعليم عالي وبحث انخراط في الحماية عن طريق البراءات وتطور التعاقد من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية وتثمينها لدى المؤسسات الجامعية والبحثية خلال سنة 2023 ترجم من خلال ابرام العديد من العقود: كعقود الاشتراك في الملكية (12 مطلبا مودعا بالاشتراك بين المؤسسات في ما بينها أو مع شريك اقتصادي)، عقود الحفاظ على السرية، عقود بحوث تشاركية، عقود إحالة ملكية براءة، عقود الترخيص في استغلال براءة أو معارف فنية وهو ما سيأثر ايجابيا في الرفع من قيمة البراءة على المستوى العلمي و المالي.

أما فيما يتعلق بتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع على الصعيد الدولي فقد تم سنة 2023 نشر مطلبين، الأول موضوع اشتراك في الملكية بين مركز بحث تونسي ومركز بحث أجنبي في إطار بحث تشاركي، والثاني على ملك مؤسسة تعليم عالي تونسي. كما تم ايداع 3 مطالب في مستنبط نباتي حيث حققت نسبة الانجاز 100 % من التقديرات وفيما يلي رسومات بيانية للتقديرات المتعلقة بالمؤشر:

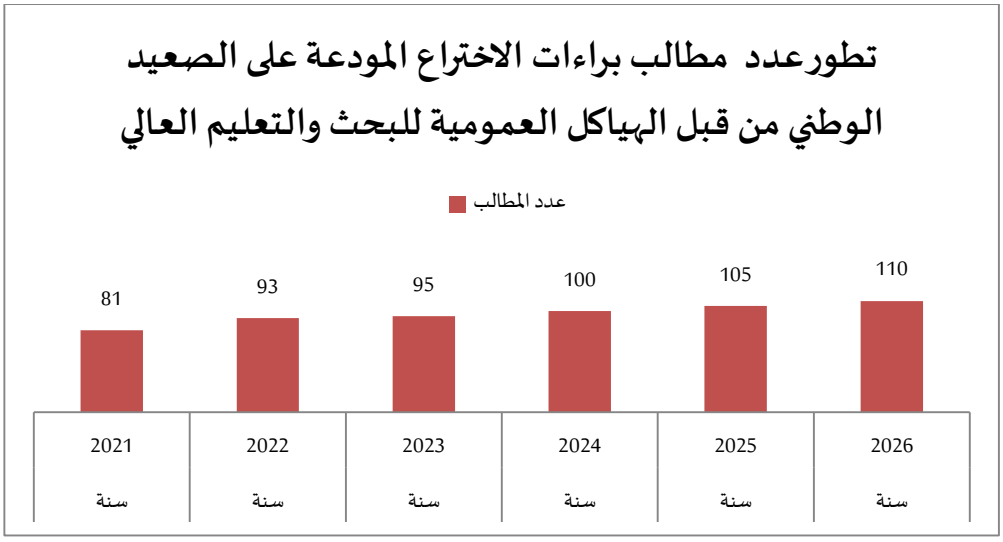
تطورعدد مطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني من قبل الهياكل العمومية للبحث والتعليم العالي
عدد المطالب
81
93
95
100
105
110
2021 سنة
2022 سنة
2023 سنة
2024 سنة
2025 سنة
2026 سنة

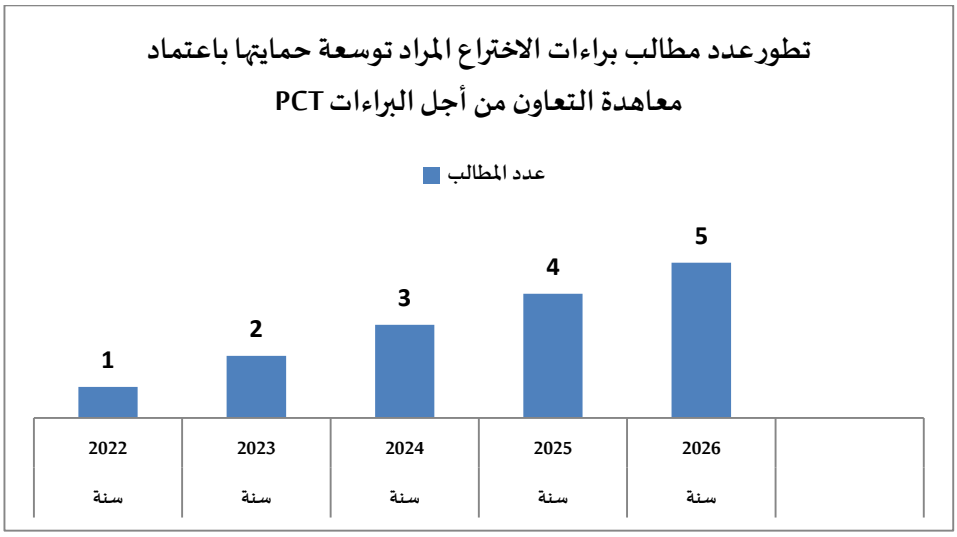
تطورعدد مطالب براءات الاختراع المراد توسعة حمايتها باعتماد معاهدة التعاون من أجل البراءات PCT
عدد المطالب
1
2
3
4
5
2022 سنة
2023 سنة
2024 سنة
2025 سنة
2026 سنة

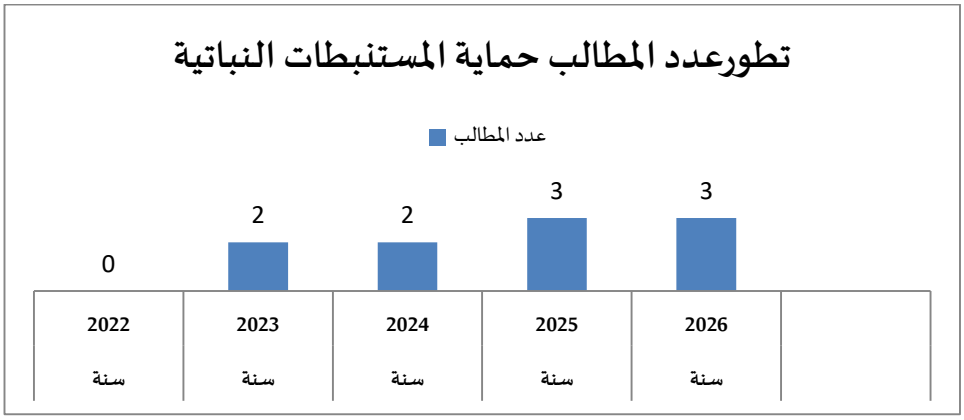
تطورعدد المطالب حماية المستنبطات النباتية
عدد المطالب
0
2
2
3
3
2022 سنة
2023 سنة
2024 سنة
2025 سنة
2026 سنة

ويبين الرسم البياني التالي تطور عدد مطالب براءات الاختراع النابعة عن المؤسسات العمومية للبحث العلمي والمؤسسات العمومية للتعليم العالي مقارنة بالعدد الجملي للمطالب المودعة بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية من قبل المقيمين من سنة 2021 إلى غاية سنة 2023.

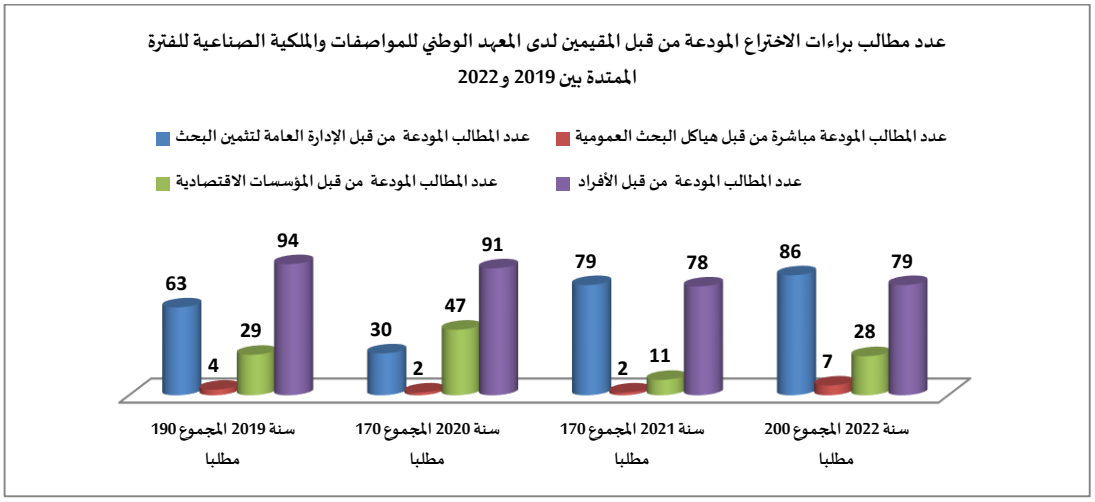

تم تسجيل ارتفاع هام في نسبة مساهمة منظومة التعليم والعالي والبحث العلمي في مجموع المطالب المودعة من قبل المقيمين حيث أنها سنة 2020 لم تتجاوز 19 % في حين ارتفعت هذه النسبة سنة 2023 إلى 53 % حسب احصائيات المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية. ويبين الرسم البياني التالي هذا التحسن في نسبة مشاركة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في انتاج الاختراع ويترجم تحسن قدرته على التجديد وإيجاد الحلول المبتكرة.

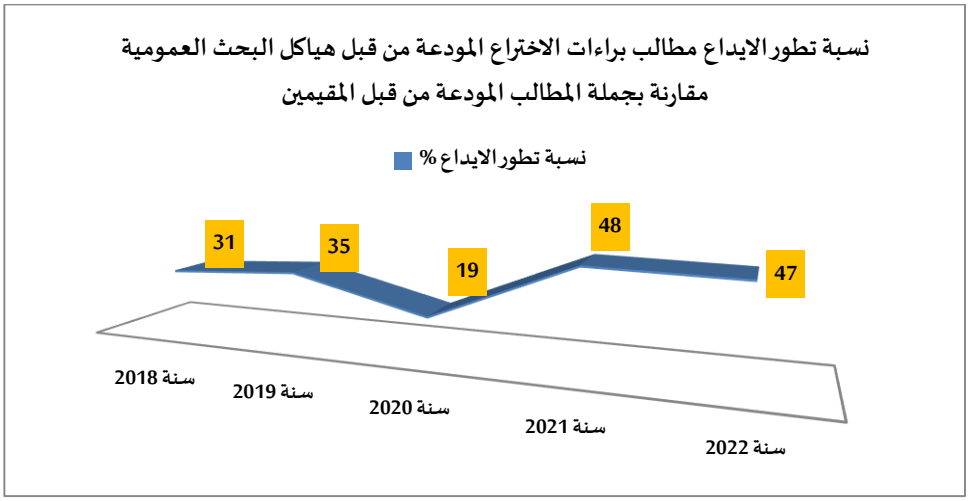

وباعتبار أنه مؤشر جودة ونجاعة، وسعيا لتحقيق الأهداف التي يرمي إليها من تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية، فقد تكفلت الوزارة منذ 2018 بدفع الإتاوات السنوية للبراءات

المسجلة قصد ابقاء العمل بها لمدة الأربع سنوات الموالية لتاريخ ايداعها بصفة آلية وذلك لمضاعفة فرص تسويقها.

ويمثل الرسم البياني التالي عدد المطالب والبراءات السارية المفعول والقابلة للتسويق في اختصاصات متعددة كالصحة والبيو تكنولوجيا ولإلكترونيك والطاقة والمياه والكيمياء والميكانيك والبيئة والفلاحة وهو عدد في ارتفاع.

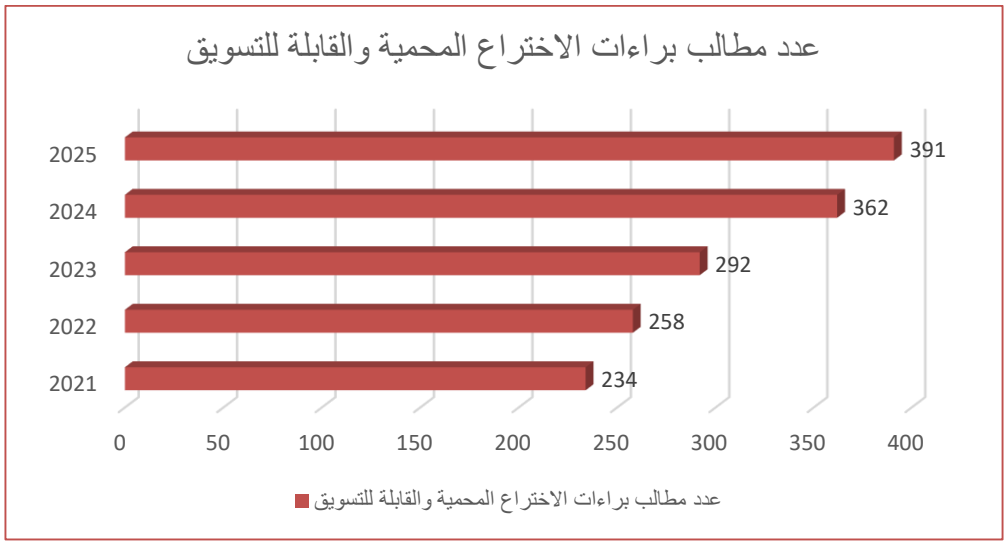

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

رغم تحسن عدد مطالب براءات الاختراع المودعة على الصعيد الوطني والارتفاع التدريجي لنسبة تطور ايداع مطالب البراءات من قبل هياكل البحث العلمي مقارنة بالعدد الجملي للمطالب المودعة من قبل المقيمين لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية فإن هذه النسبة قابلة للارتفاع (52 %) ولا يعكس ما تختزنه منظومة البحث العلمي من قدرات على التطوير التكنولوجي. ويرجع هذا التباين بين الواقع والقدرات الكامنة إلى:

- نقص في الموارد البشرية والمالية وقلة الكفاءات المتخصصة في الملكية الفكرية لتغطية حاجيات مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث والهياكل العمومية للبحث

- افتقاد المؤسسة العمومية للآليات اللازمة لضمان حقوق المخترع (التصريح بالاختراع، كراس المخبر،...)
- افتقاد جميع المؤسسات العمومية للتعليم العالي والمؤسسات العمومية للبحث العلمي إلى سياسة خاصة لملكيتها الفكرية موافقة للمعايير الدولية
- ضغف فرص السويق وندرة البرامج والهياكل العمومية والخاصة ذات الكفاءة في التسويق والتقييم
- ضعف حصة الباحثين من عائدات الاختراع. حيث حددها الأمر عدد 2750 المؤرخ في 6 نوفمبر 2001 بالنسبة بين 25 و50% بعد طرح كافة المصاريف المباشرة وغير المباشرة وتكاليف انجاز البحوث، مع صعوبة في احتساب التكاليف غير المباشرة المنجرة عن الاختراع
- عدم تمتيع الطالب والعون العمومي (غير الباحث) المخترع من عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف لغياب نص قانوني صريح يمكن المؤسسة العمومية من اسنادهم نسبة من العائدات أوحتى منحة في صورة تسويق البراءة مما يدفع العديد منهم إلى عدم تسجيل البراءة أو نسب الملكية لهم دون المؤسسة العمومية أو استغلال نتيجة البحث مباشرة دون أخذ ترخيص من المؤسسة
- ضعف العدد المسند لبراءات الاختراع سواء في معايير الانتداب أو في الترقية في المسار المهني أو في منحة التشجيع على الانتاج العلمي بالمقارنة مع الأعداد المسندة للمقالات العلمية مما ساهم في عزوف الباحثين على الحماية عن طريق البراءات ودفعهم إلى التسريع بنشر نتائج بحوثهم في مقالات علمية
- التكلفة المشطة لتوسعة حماية مطالب براءات الاختراع باعتماد معاهدة التعاون من أجل براءات مع غياب دليل اجراءات تكفل الوزارة بمصاريف تسجيل توسيع الحماية بالخارج.

4. المقترحات :

إن ضعف ثقافة الملكية الفكرية لدى الباحثين والمشرفين على المؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث مع غياب الهياكل الإحاطة والدعم والتثمين ونقل التكنولوجيا بالجامعات وضعف حصة المخترع في عائدات الاستغلال أثر سلبا على نسق تطور القيمة المنشودة لإيداع مطالب براءات

الاختراع وبالتالي على تسويقها وبهدف الترفيع في عدد مطالب براءات الاختراع المحمية على الصعيد الوطني أو الدولي وكذلك عدد مطالب حماية المستنبطات النباتية يقترح:

- على المستوى العلمي والتكنولوجي: ارساء لجان داخلية ذات كفاءة عالية ومتمكنة من مبادئ الملكية الفكرية ومن قانون البراءات لتقييم شروط الاختراع قبل ايداع المطالب لضمان جودة وفاعلية الاختراعات النابعة عن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي
- على مستوى الدعم: تكوين المسؤولين عن التثمين وتمكينهم من الخبرات اللازمة في البحث في حالة التقنية السابقة وفي صياغة مطالب براءات الاختراع لترتقي بالمطالب النابعة عن التعليم العالي والبحث العلمي إلى المواصفات العالمية وكذلك في مجال التقييم المالي وتقنيات التفاوض وصياغة عقود نقل التكنولوجيا
- على مستوى الحوكمة: اعداد دليل اجراءات تكفل الوزارة بمصاريف توسيع الحماية على الصعيد الدولي

مع مراجعة معايير التقييم عند الانتداب والترقية في المسار المهني واسناد منحة التشجيع على الانتاج العلمي نحو الترفيع في العدد المسند لبراءات الاختراع (المودعة والمسجلة) على الصعيد الوطني والدولي وكذلك مراجعة الأمر عدد2750 لسنة 2001 المتعلق بتقاسم عائدات استغلال براءات الاختراع أو الاكتشاف وذلك بالترفيع في حصة الباحث من هذه العائدات مع اقرار نسبة لفائدة بقية المخترعين من غير الباحثين

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي

رمز المؤشر: 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : مؤشر يعنى باحتساب عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة سنويا من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وتم اعتماده لقياس مدى انفتاح منظومة البحث العلمي وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي في ظل التحولات التكنولوجية والمعرفية المتسارعة حيث تبينت ضرورة تعزيز الروابط بين جميع الفاعليين في منظومة البحث والتجديد.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة سنويا من قبل هياكل البحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث والمؤسسات العمومية للبحث مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (التقارير النشاط السنوية لهياكل البحث والمؤسسات العمومية للبحث، تقارير الوحدات المختصة للتثمين ونقل التكنولوجيا وتقارير نشاط الأقطاب التكنولوجية)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 247 خلال 2027

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد الاتفاقيات المبرمة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	عدد	187	190	207	227	247

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة الإنجاز لهذا المؤشر خلال سنة 2023 % 104 مقارنة بقديرات نفس السنة وبذلك يكون حقق تطورا ملحوظا في الأداء مقارنة بفترة الاستقرار التي كان عليها خلال ستني 2021 و2022 حيث بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة بين الهياكل والمؤسسات العمومية للبحث وشركاء من المحيط الاقتصادي والاجتماعي في حدود 160 اتفاقية شراكة لكل سنة.

بالاستناد إلى التوجهات الاستراتيجية للوزارة خلال الفترة القادمة الرامية إلى تطوير أسس الشراكة من خلال تعزيز الربط التفاعلي بين قطاع البحث العلمي وحاجيات القطاع الصناعي والخدماتي والمجتمع في مجال البحث والتطوير والابتكار، واعتمادا على التطور الذي حققه المؤشر خلال سنة 2023 مقارنة بنتائج سنة 2022 فقد تم ضبط التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنوات 2025، 2026 و2027 على هذا الأساس وذلك بإضافة 20 اتفاقية شراكة في سنة خلال الثلاثة سنوات القادمة.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب دليل إجراءات لإدارة المواد المتأتية من الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي يحدد الأدوار والمسؤوليات لكل الأطراف المتدخلة، وتحديد مختلف الإجراءات الإدارية والمالية، وبذلك بما يحقق السرعة والنجاعة،
- خلاص الأطراف المتداخلة من أهّم نقاط الضعف الرئيسية لمنظومة التشريعية، نصوص

قانونية غير مواكبة للتطورات التكنولوجية، طول الإجراءات كثرة المتدخلين ومسار غير محوكم،

- طول إجراءات التعاقد وكثرة المتدخلين،
- غياب إطار قانوني لهياكل الربط والمساندة التي تعني بالشراكة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي،
- افتقار المنظومة لموارد بشرية في المهن الجديدة (إدارة المشاريع التشاركية، تقنيات التفاوض والتواصل..)

بطـاقة مـؤشـــر الأداء: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث

رمز المؤشر: 3.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2. تعريف المؤشر : مؤشر يعنى باحتساب عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الافراق العلمي المحدثة سنويا والمنبثقة عن نتائج البحث وهو يعتمد لقياس مدى قدرة منظومة البحث على نقل المعارف والتكنولوجيا نحو المجتمع وقطاعات الإنتاج.

3. طبيعة المؤشر : مؤشر جودة ونجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المحدثة سنويا خلال سنة المرجع

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (التقارير النشاط السنوية لهياكل البحث وتقارير نشاط الأقطاب التكنولوجية.)

4. تاريخ توفّر المؤشر: السداسي الثاني من السنة الموالية.

5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 07 مؤسسات مجددة خلال 2027

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتثمين البحث

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الانجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد المؤسسات الناشئة ومؤسسات الإفراق العلمي المنبثقة عن نتائج البحث	عدد	0	3	3	5	7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

خلال سنة 2023سجل هذا المؤشر تراجعا ملحوظا في الإنجاز، وبذلك تكون قد نزلت نسبة الإنجاز إلى أدنى مستوى لها منذ أن تم وضع هذا المؤشر، غير أن هذا التراجع لم يكن مفاجئا بكل كان متوقع وذلك لخصوصية مسار التجديد وارتباطه بمخاطر عالية تحول دون تحقيق القيم المنشودة ، مخاطر علمية وفنية وتقنية وأخرى تتعلق بطول إجراءات صرف اعتمادات التمويل والتي قد يؤدي عدم صرفها في الآجال المحددة إلى تأخر وتعطل تنفيذ أنشطة البحث والتطوير وفق الروزنامة المبرمجة، يضاف إلى ذلك أيضا مخاطر مراحل تطوير النضج التكنولوجي (TRL) للمشاريع وبالأخص مرحلة التطوير الحرجة التي تقع بين (TRL4-TRL7) والتي تعرف اصطلاحا بوادي الموت(Vallée de la Mort) إذ تصنف على أنها من المراحل عالية الخطورة وتبعا لذلك تفشل العديد من المشاريع وتوقف عن الإنجاز وقد تصل النسبة إلى 90% من المشاريع المموّلة.

واعتبار للطابع الافقي لهذا المؤشر وأخذا بعين الاعتبار خصوصية مسار التجديد وتعدد المتدخلين ومساهمتهم في تحقيق التقديرات المنشودة إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة فإنه من المنتظر خلال سنة 2025 مراجعة هذا المؤشر وتحديد مساهمة ومسؤولية كل متدخل وذلك قصد تطوير الأداء وبلوغ أهداف البرنامج.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر (الفرضيات والمخاطر) :

أصبحت المؤسسات المجدّدة والمؤسسات الناشئة تمثل بديل تنموي غير تقليدي لتحقيق التنمية الاقتصادية وخلق مواطن الشغل وقصد الرفع من مساهمة البحث العلمي في انتقال الاقتصاد الوطني للاقتصاد قائم على منتوجات وابتكار ذات محتوى معرفي وتكنولوجي رفيع يقترح التالي:

- على مستوى البنية التحتية للتثمين: مواصلة استكمال إرساء الوحدات المختصة بمراكز البحث والشروع في إحداث هياكل التثمين بالجامعات وتجميع جميع المبادرات والمشاريع على غرار مراكز المهن وإشهاد الكفاءات (Centres 4 C) والمكاتب الجامعيّة لنقل التكنولوجيا (BUTT) وحاضنات المشاريع أو محاضن المؤسسات ضمن ه**يكل واحد ومأسسته وتهيئته** بما يغطى كافة مراحل التجديد ويتناسب مع خصوصية احتضان المشاريع المجددة وتسريع إحداث المؤسسات الناشئة.
- على مستوى المرافقة والإحاطة: نظرا لخصوصيات مسار التجديد والتثمين وتعدد الصعوبات تواجه حاملي المشاريع المجددة وباعثي المؤسسات الناشئة وخاصة المرتبطة بتقديم المساندة الفنية الخصوصية في خلال مراحل مسار التجديد في هذا الصدد من المفيد تعزيز مجالات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام على غرار برنامج مشروع TECHNORIAT الذي ينجز في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ويهدف إلى إحداث مؤسسات تكنولوجية ناشئة من خلال براءات الاختراع المنبثقة عن هياكل ومؤسسات البحث العلمي.
- حوكمة شبكة محاضن المؤسسات : مراجعة تسيير وإدارة محاضن المؤسسات وحوكمتها في اتجاه إضفاء مزيد من المرونة والنجاعة على أدائها وتعصير الخدمات التي تقدمها للباعثين أصحاب المشاريع المجدّدة ومتابعتها في مرحلة ما بعد الإحداث.

بطاقات مؤشرات
برنامج الخدمات الجامعية

مـؤشـــر 1.1.3: نسبة غرف السكن الفردي والزوجي

رمز المؤشر: 1.1.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** يوضح هذا المؤشر مدى تطور عدد غرف الإيواء الجامعي المعدة لطالب أو طالبين.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي / العدد الجملي للغرف بمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مركز التخطيط والدراسات والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 76,70 %** سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنـــامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية / مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات 2023	ق م 2024	التقديرات 2025	2026	2027
عدد الغرف المعدة للسكن الفردي والزوجي بمؤسسات السكن الجامعي	نسبة مئوية	18570	20364	18705	19375	19457
العدد الجملي للغرف بمؤسسات السكن الجامعي		24718	26386	24992	25365	25365
نسبة غرف السكن الفردي و الزوجي		**75,12 %**	**%77,17**	**%74,84**	**% 76,38**	**% 76,70**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

إن التراجع الطفيف الذي شهده المؤشر بين سنتي 2022 و2023، بفقدان 548 غرفة فردية وزوجية واستعمالها للسرير الثالث، لا يمنعنا من إمكانية تحقيق القيمة المستهدفة لسنة 2025 والمحددة بـــ 77,33%

خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الاستكمال الكلي أو الجزئي المنتظر لعدد من المشاريع المتواصلة للتوسعة والتهيئة وعودتها إلى النشاط الكامل.

وفي الأثناء، لا بد من معالجة البطء المسجل في استكمال إنجاز الأشغال وتسلم فضاءات الإيواء في الوقت المقرر لها، لمواجهة الضغط المطرد على طاقة الإيواء بالعديد من الجهات عند مفتتح كل سنة جامعية وتوسيع قاعدة المنتفعين بالسكن الاستثنائي لأسباب اجتماعية والمقدر في الغالب بحوالي 3/1 المقيمين.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تزايد الطلب على السكن الاستثنائي من سنة إلى أخرى وصعوبة التوفيق بين المحافظة على المكاسب المتحققة بالمؤشر دون العودة إلى استعمال السرير الثالث أو الاضطرار إلى حرمان جزء

هام من الطلبة ممّن فقدوا أحقية السكن من الانتفاع بالسكن الاستثنائي لأسباب اجتماعية.

- الاستجابة لاختيارات الطلبة الجدد وتوجيههم لمسالكم دراسية دون مراعاة طاقة الاستيعاب المتوفرة بكل جهة جامعية، رغم المحاولات المبذولة لتكييف عمليات التوجيه الجامعي مع واقع السكن الجامعي العمومي.
- بطء تسلم المشاريع الجارية للتوسعة والتهيئة وتواصل الأشغال بعد الآجال المحددة لها وهو ما يستوجب التدخل والتنسيق الحاسمين بين كل الهياكل المتدخلة لرفع كل الإشكالات وتسريع نسق الأشغال.
- صعوبة إدخال بعض التعديلات على الأمثلة الهندسية للغرف والفضاءات بالمبيتات بما يهدد بالتأثير سلبا على أداء بعض الفضاءات المخصصة بالأساس لوظائف أخرى غير الايواء، فضلا عن التكلفة المرتفعة لهذه التعديلات.

بطـاقة مـؤشـــر 2.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة

رمز المؤشر: 2.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة لتحسين ظروف وجودة الإقامة داخل مؤسسات الإيواء الجامعي.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خمسة خدمات للطلبة على الأقل من جملة الخدمات التالية: وحدة استحمام/10 طلبة، دورة مياه/8، حوض غسل/5+ خدمات مشرب + فضاء انترنات مجهز+ وحدة طبخ+ قاعة مجهزة للعلاج) /العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة SI-Performance ودواوين الخدمات الجامعية ومكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 82,29 %** سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق.م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة	نسبة مئوية	54	82	72	75	79
العدد الجملي لمؤسسات السكن الجامعي.		93	93	96	96	96
نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة.		%58,06	%88,17	%75	%78,12	% 82,29

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشـــــر:

شهد هذا المؤشر تراجعا مقارنة بسنة 2021-2022 من 62 إلى 54 مؤسسة خلال السنة المنقضية 2022-2023 على مستوى الخدمات المتكاملة بكل مؤسسة نتيجة لتعطل بعض الأجنحة والفضاءات التي شملتها مشاريع التهيئة والتوسعة والتسخير الاضطراري لبعض الفضاءات قصد استغلالها لتلبية حاجيات الإيواء.

ويبقى هذا المؤشر دون مستوى الانتظارات المحددة بالقيمة المستهدفة والمحددة بـ 86,45 % مع نهاية 2025، وهو ما يستدعي ضرورة المراهنة على تسريع نسق استكمال المشاريع المتواصلة والمبرمجة والعمل على رفع كل الصعوبات والمعيقات الإدارية والعقارية المرتبطة ببعض المشاريع بالتنسيق مع الهياكل المركزية والجهوية المختصة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات المتعلقة بتهيئة وتجهيز المبيتات والأحياء الجامعية بين مصالح الوزارة والهياكل العمومية الأخرى.

- عدم توفر الفضاءات الملائمة لبعض المبيتات الجامعية القديمة لاحتضان بعض المرافق مثل المشرب وفضاءات الانترنات فضلا عن الفضاءات المعدة لتعاطي النشاط الثقافي والرياضي.

- صعوبة إدخال بعض الأشغال على الأمثلة الهندسية للعديد من المبيتات.

- التأثير السلبي على طاقة الاستيعاب بكل مؤسسة إيواء نتيجة لتخصيص بعض الفضاءات لأنشطة النوادي الثقافية والترفيهية.

بطـاقة مـؤشـــر 3.1.3 : نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير أنشطة التكفل بالطالب
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الاشهاد والمتعاقدة مع مكتب مختص في الإشهاد ويشمل الاشهاد مختلف أنشطة المطاعم على غرار السلامة الغذائية وجودة الاستقبال وارساء منظومة التصرف في الجودة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر** جودة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج منتوج
5. **مؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المطاعم الجامعية المتحصلة على الإشهاد والمنخرطة في المسار الإشهادي/ العدد الجملي للمطاعم الجامعية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 22** مطعما بحلول سنة 2027 (بالمراكمة) بنسبة **26,5 %** من العدد الجملي للمطاعم
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي.	عدد	10	18	16	17	22
العدد الجملي للمطاعم	عدد	81	85	83	83	83
نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي	نسبة	%12.34	%21.17	%19,27	% 20,48	% 26,5

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ من خلال النتائج المتحققة بهذا المؤشر، استقرار عدد المطاعم المنخرطة بالمسار الإشهاد في حدود 10 مطاعم بما يعادل نسبة 12,34 % من مجموع المطاعم.

ومن المنتظر أن يتم إدراج 12 مطعما جامعيا جديدا بالمسار الإشهادي قبل نهاية السنة المالية 2027.

وتبقى طموحات البرنامج بخصوص هذا المؤشر مرتبطة بعدة عوامل ايجابية نذكر منها بالخصوص:

- الاستفادة من أشغال التهيئة والاصلاحات التي يتم إنجازها بمراعاة شروط الإشهاد

- استفادة القائمين على الإطعام الجامعي من تجارب المرافقة لمكاتب الاشهاد المختصة والشروع في القيام بالأشغال المسبقة لتهيئة المطاعم وتعزيز مستوى استعدادات كل مطعم جامعي في إمكانية التأهل لمسار الإشهاد.
- التدعيم المتواصل للاعتمادات المستوجبة لتنفيذ أنشطة وشروط الإشهاد.

الديوان	المطاعم المتحصلة على الإشهاد	المطاعم المنخرطة في مسار الإشهاد 2023-2022	المطاعم الجديدة المنخرطة بمسار الإشهاد حتى ماي 2024	مجموع المطاعم المنخرطة بمسار الإشهاد حتى ماي 2024	مجموع المطاعم المعنية بالإشهاد قبل نهاية 2025
ديوان خ ج للشمال	02	05	03	10	11
ديوان خ ج للوسط	01	---	--	01	02
ديوان خ ج للجنوب	--	02	--	02	03
المجموع	**03**	**07**	**03**	**13**	**16**

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر الموارد الضرورية لتمويل الانتدابات والتكوين والقيام بالأشغال المناسبة التي تفرضها عمليات التأهيل.

- تعطل أنشطة المطاعم الجامعية بسبب الأشغال الجارية والصعوبات التي تطرح لتلبية حاجيات الإطعام ببعض الجهات الجامعية من جهة وإنجاز الأشغال من جهة أخرى.

- صعوبة تسريع عملية الحصول على الإشهاد نتيجة للشروط التي تفرضها عمليات تأهيل المطاعم الجامعية والتي تستغرق حوالي 4 سنوات.

بطـاقة مـؤشـــر1.2.3: نسبة انتفاع الطلبة بالإحاطة النفسية

رمز المؤشر: 1.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى احتساب قياس نسبة الطلبة المنتفعين بدورات انصات جماعية وحصص إحاطة نفسية فردية داخل مؤسسات الإيواء الجامعي المقدمة من طرف أطباء وأخصائيين نفسيين.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية / العدد الجملي للطلبة المقيمين بمؤسسات السكن الجامعي.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 19,44** % سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد الطلبة المنتفعين بدورات انصات جماعية وفردية ولقاءات وندوات تحسيسية ووقائية	نسبة مئوية	11439	14450	11150	12150	12700
العدد الجملي للطلبة المقيمين بمؤسسات السكن الجامعي		60020	65340	64693	65198	65311
نسبة الطلبة المنتفعين بالإحاطة النفسية		%19,05	% 22,6	% 17,23	% 18,63	% 19,44

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

إن التراجع المسجل من حيث عدد المستفيدين من الإحاطة النفسية من24,31 % إلى 19,05 بين السنتين الجامعيتين 2021-2022 و2022-2023 يعود بالأساس إلى تراجع عدد المستفيدين من التدخلات النفسية العلاجية بعد انتفاء الظروف النفسية التي رافقت انتشار جائحة الكوفيد 19.

والجدير بالملاحظة، أن البرنامج يعول على تعميق التركيز على الأنشطة التحسيسية والوقائية من خلال التظاهرات والندوات الصحية الموجهة لعموم الطلبة المقيمين إلى جانب التعويل على المنصة الرقمية لتقديم الإحاطة النفسية عن بعد في كنف الالتزام بحماية المعطيات الشخصية لروادها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية عدد الأخصائيين النفسانيين وصعوبة إشراك القطاع الخاص في تحمل جزء من أعباء خدمات الإحاطة النفسية الموجهة للطلبة.

- إشكالية تمويل التظاهرات العلمية في مجال الصحة النفسية خاصة المحاضرات والندوات التي يقدمها متخصصون في هذا المجال.
- صعوبة تكثيف الأنشطة والتظاهرات الوقائية والتوعوية وأنشطة الإرشاد بالفترة الليلية نتيجة لإشكال التنقل من المؤسسات الجامعية إلى مكان تنظيم هذه التظاهرات.
- الحاجة إلى تدعيم التعامل عن بعد في مجال خدمات الإحاطة النفسية وإنتاج مزيد من الأدلة والنشريات في هذا الغرض، لتعويض النقص الحاصل في سلك الأخصائيين النفسانيين.
- الحاجة إلى تطوير أداء المنصة الرقمية للإحاطة النفسية عن بعد بما يسمح بتقسيم رواد المنصة حسب النوع الاجتماعي وتوزيعهم حسب الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية وضمان استمرارية تقديم خدمات الإحاطة بدون انقطاع.

بطـاقة مـؤشـــر 2.2.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء والمراكز الثقافية والرياضية.

رمز المؤشر: 2.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

2-تعريف المؤشر: تمثل هذه النسبة عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية من مجموع الطلبة المقيمين.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي ويسعى البرنامج إلى تقوية حضور الطالبات بمختلف النوادي الثقافية والرياضية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الطلبة المنخرطين في النوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات والأحياء الجامعية/عدد الطلبة المقيمين داخل المبيتات والأحياء الجامعية.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: **31,40 %** سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م 2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد الطلبة المنخرطين بالنوادي داخل المبيتات والمراكز الثقافية الجامعية	نسبة مئوية	19038	18730	19280	19900	20510
عدد الطلبة المقيمين بالمبيتات الجامعية		60020	65340	64693	65198	65311
نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية والعلمية والرياضية داخل المبيتات والمراكز الثقافية الجامعية		%31,71	% 28,66	%29,8	% 30,52	% 31,40

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل المؤشر تطورا طفيفا حيث بلغت نسبة المنخرطين بمختلف النوادي الثقافية والعلمية والرياضية محققا نسبة 31,71%، خلال السنة الجامعية 2022-2023 مقابل 31,41% بالسنة 2021-2022. ورغم أن النتائج المسجلة قد تجاوزت القيمة المستهدفة لسنة 2025 والمحدد بـ 28,34% ، إلا أن سياسة البرنامج خلال السنوات الثلاث القادمة سوف تعمق الاهتمام بـ:

- تجاوز الصعوبات والنقائص المرتبطة بضعف مشاركة الطالبات في المجال الثقافي والرياضي

اعتبارا للعدد الجملي للمقيمات والمراهنة على مضاعفة حضورهن والعمل على تكييف مجال التخصصات الثقافية والفنية والرياضية بمراعاة اختياراتهم وتطلعاتهن.

- العمل على خلق فضاءات جديدة لاحتضان أنشطة النوادي والتظاهرات وبعث اختصاصات رياضية جديدة على غرار رياضات الطبيعة والرياضات الترفيهية والفنية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعطل جزء كبير من الأنشطة الثقافية والرياضية بفقدان الفضاءات المُعدّة لها نتيجة لتواصل الأشغال بالعديد من المبيتات والأحياء الجامعية والبطء في عودة هذه الفضاءات إلى طور الاستغلال الكامل.
- اللجوء الاضطراري ببعض الجهات إلى إعادة توظيف بعض الفضاءات المعدة للنشاط الثقافي وتحويلها إلى غرف لإيواء الطلبة.
- نقص الإطار التنشيطي اللازم لتلبية حاجيات كل النوادي من التأطير في كل المجالات الثقافية والعلمية والرياضية.
- صعوبة تعاطي الأنشطة الثقافية والرياضية بمعظم المبيتات المستغلة في إطار المناولة والكراء ومبيتات منظمة التربية والأسرة.
- إشكال توفر وسائل النقل الضرورية لنقل طلبة النوادي للقيام بأنشطة خارج مؤسسات إقامتهم فضلا عن ضعف الاستفادة من الرحلات الترفيهية والثقافية الجامعية.
- الحاجة إلى إدراج رياضات جديدة على غرار "رياضة الطبيعة" وتجذير الرياضات الفردية والترفيهية ضمن خارطة الرياضات الجماعية التقليدية.
- الحاجة إلى الرفع من النوادي التي تعنى بالبيئة وريادة الأعمال وبعث المؤسسات والنوادي التي تعنى بتعزيز وإرساء ثقافة اللاّعنف بمؤسساتنا الجامعية.

بطـاقة مـؤشـــر3.2.3: عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية داخل مؤسسات الإيواء والمراكز الثقافية والرياضية الجامعية

رمز المؤشر: 3.2.3

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز الصحّة النفسية والتنمية الذاتية للطالب.
2. **تعريف المؤشر:** يبين المؤشر نسق تطور عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية التي أنجزتها أو شاركت فيها نوادي مؤسسات الخدمات الجامعية خلال السنة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (أهمية هذه التظاهرات في إثراء المنتوج الثقافي الوطني ودعمه في قطاع الاحتراف الثقافي بالعديد من المواهب والكفاءات)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة في كل سنة.
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة + دواوين الخدمات الجامعية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الثاني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 612** تظاهرة سنة 2027
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للشؤون الطالبية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	ق م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد التظاهرات الثقافية والعلمية والرياضية المنجزة.	عدد	454	190	557	583	612

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

حقق المؤشر نتائج جد ايجابية حيث تضاعف عدد التظاهرات التي تم إنجازها على امتداد السنة الجامعية 2022-2023 متجاوزا القيمة المستهدفة لهذا المؤشر والمحددة بـ 215 تظاهرة ثقافية ورياضية للسنة 2025.

ويعود هذا التطور بالأساس إلى انتهاء العمل بالبروتوكول الصحي المرتبط بخطر انتشار جائحة كورونا وانتفاء أسبابه، فضلا عن تحسن البنية التحتية للأنشطة الرياضية والزخم الحاصل في تنظيم التظاهرات العلمية خاصة في المجال الصحي.

ومن المرتقب أن تتضاعف نتائج هذا المؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة إذا أخذنا في الاعتبار استرجاع الفضاءات المعدة للنشاط الثقافي التي تعطل نشاطها بسبب أشغال التهيئة والإصلاح التي شملت معظم مؤسسات الايواء الجامعي، إلى جانب الحرص على الرفع من نسق التظاهرات العلمية في مجالات الصحة والبيئة والمحافظة على المحيط والتحكم في الطاقة وتشجيع الطلبة على تنظيم التظاهرات ذات العلاقة بمجالات بعث المؤسسات وريادة الأعمال وتعزيز مشاركة الطالبات فيها.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإطار التنشيطي المتوفر وعدم استجابته لتنوع احتياجات النوادي الفنية والأدبية والعلمية والرياضية حيث بلغ عدد المنشطين القارين خلال السنة الجامعية 2022-2023 469 منشطا مسجلين بذلك نسبة تغطية ضعيفة 0,78 %بما يقابل 1 منشط لكل 130 طالبا.
- تواصل تعطل العديد من الفضاءات الثقافية والرياضية عن النشاط بفعل أشغال التهيئة والصيانة والبطء المسجل في استكمال هذه المشاريع.
- الحاجة الملحة لبناء مراكز ثقافية جامعية جديدة بتجهيزات حديثة، تستجيب وظيفيا لاحتضان أنشطة النوادي وتنظيم التظاهرات الثقافية الكبرى.
- محدودية التعاون مع الهياكل العمومية الأخرى ذات العلاقة بالقطاع الثقافي والرياضي والحاجة إلى تفعيل اتفاقيات التبادل والتعاون مع هذه الهياكل.
- محدودة أسطول النقل المعدّ للرحلات الترفيهية والتنقل لإنجاز التظاهرات الثقافية والرياضية المبرمجة وتقادم الأسطول الموجود وارتفاع كلفة كراء حافلات وهو ما يحول دون تنظيم العدد الكافي من الرحلات.
- ضعف الاعتمادات المخصصة للتنشيط الثقافي والرياضي.

بطاقات المؤشرات

لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشر: نسبة تركيز منظومة الرقابة الداخلية

رمز المؤشر: 1.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر: نسبة تنفيذ قرارات لجنة الرقابة الداخلية بالمقارنة مع القرارات التي يتم ضبطها في اجتماعات هذه اللجنة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر **نشاط**

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

عدد المسارات المنجزة / العدد الجملي للمسارات المبرمجة * 100

2. وحدة المؤشر : نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 % سنة 2027.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد المسارات المنجزة	عدد	–	3	4	5	6
عدد المسارات المبرمجة	عدد	–	10	10	10	10
نسبة تركيز منظومة الرقابة الداخلية	نسبة	–	%30	%40	% 50	%60

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تحديد المسؤولية والمساءلة حول كيفية استعمال الموارد لتحقيق الأهداف المتعهد بها يستوجب تطوير المنظومة الرقابية قصد دعم صلاحيات رؤساء البرامج وإعطائهم أكثر مرونة في صرف الاعتمادات المالية لذا تم اعتماد منهجية التركيز التدريجي لمنظومة الرقابة الداخلية بالوزارة وذلك ضمن استراتيجية وطنية لدعم آليات النجاعة والفاعلية والحد من المخاطر واحترام القوانين والتراتيب.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تشعب بعض المسارات وضعف انخراط بعض الهياكل في مجال تركيز الرقابة الداخلية.
- صعوبة تنفيذ بعض القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية.
- غياب هيكل يعنى بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة تركيز منظومة الرقابة الداخلية.
- صعف التنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف لتركيز نظام الرقابة الداخلية.
- عدم قيام الإدارات بعملية تقييم داخلي لمختلف الإجراءات التي تسير مختلف مصالحها.
- آدلة إجراءات غير محينة .
- صعوبة في ضبط أهم الأنشطة ذات المخاطر.

بطـاقة المـؤشر: نسبة تقدم انجاز النظام المعلوماتي القطاعي

رمز المؤشر: 2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر: نسبة تقدم إنجاز نظام المعلومات القطاعي.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

عدد المشاريع المنجزة / عدد المشاريع المستهدفة * 100

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإعلامية.

6. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة.

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 % سنة 2027

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مكلف بمأمورية بالديوان .

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الانجازات	ق.م	التقديرات		
	2023	2024	2025	2026	2027
نسبة تقدم انجاز النظام المعلوماتي القطاعي	%20	%30	%50	%60	%70

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- النسق تصاعدي ومرضي خاصة أن الإعتمدات المطلوبة متوفرة
- العديد من العقبات تم تفاديها ونلاحظ حلحلة المشاريع المعطلة منذ سنوات
- تم القيام بالأسس المطلوبة في الدراسات الأولية والمشاريع المرتبطة بالدراسات في المراحل النهائية

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- طول الإجراءت وتعقيدات الشراءت تمثل أهم التحديات
- بعض المشاريع الجانبية في الجامعات أو الهياكل التي لم يتم الأخذ بها بعين الاعتبار نظراً لعدم توفر المعلومة.

بطـاقة المـؤشر: نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد

رمز المؤشر: 3.1.4

IV- الخصائص العامة للمؤشر:

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة.

2. تعريف المؤشر: عدد الخدمات عن بعد المنجزة بالنسبة للعدد الجملي للخدمات المبرمجة.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

$$\frac{\text{عدد الخدمات عن بعد المنجزة}}{\text{العدد الجملي للخدمات المبرمجة}} \times 100$$

2. وحدة المؤشر: نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإعلامية.

6. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة.

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: 66.6 % سنة 2027

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير الإعلامية.

VI- قراءة في نتائج المؤشر:

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الانجازات			ق.م	التقديرات		
	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
عدد الخدمات عن بعد المبرمجة (تطبيقات جديدة أو تحيين)	9	10	11	12	13	14	15
عدد الخدمات عن بعد التي تم إنجازها أو تحيينها	4	5	6	7	8	9	10
نسبة تنفيذ برنامج تطوير الخدمات عن بعد.	44.44%	50%	54.54%	58.33%	61.53%	64.28%	66.66%

2 تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمكنت الوزارة إلى حدود سنة 2023 من إدراج 52 خدمة على الخط حيث تولت إدارة الإعلامية سنة 2023 وضع 5 خدمات من مجموع 11 خدمات مبرمجة

تتمثل استراتيجية الوزارة في أن تضع مجموعة من الخدمات الجديدة عن بعد أو تطوير وتحيين التطبيقات الموجودة سنويا وذلك لدعم مؤشر تطوير الخدمات عن بعد من خلال الرفع في عدد الخدمات عن بعد وتعزيز المجهود الوطني لتركيز الإدارة الإلكترونية ذلك أن النسق الحالي لإدراج الخدمات عن بعد لم يكن بالسرعة المطلوبة خاصة أن نسبة التنفيذ لم تتجاوز 54 % سنة 2023 وهي نسبة متوسطة أمام ما يتطلبه المجهود المنتظر لتركيز الإدارة الإلكترونية بالوزارة ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف عدد الإطارات في اختصاص البرمجة وتعقيد دليل الإجراءات لبعض الخدمات الإدارية .

هذا ويعتبر هذا النسق ضعيف نظرا لأهمية تقريب الخدمات من المواطن خاصة وأن الشريحة الكبرى من المتعاملين مع الوزارة هم من الطلبة والأساتذة الجامعيين مع ضرورة العمل على توفير الوسائل المادية لتطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة حتى يتسنى استغلال التطبيقات الإعلامية بأحسن السبل وتيسير الخدمات الإدارية المسداة لفائدة المتعاملين مع الوزارة خاصة الطلبة مع تسهيل النفاذ إلى المعلومة وتسيير الشبكة الوطنية الجامعية وضمان سلامتها.

هذا وستعمل إدارة الإعلامية للترفيع من نسبة الخدمات عن بعد على :

-مراجعة دليل الإجراءات الخاصة بكل خدمة مقدمة من الوزارة والعمل على نبسيطها والتخفيف منها لجعل توفيرها عن بعد ممكنا وفي أحسن الآجال.

-انتداب كفاءات مختتصة في تطوير برمجيات الواب.

-تسهيل الإجراءات المتبعة في التكوين وفي المرافقة الفنية

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- مغادرة الإطارات المختصة في تطوير برمجيات الواب .
- النقص في الموارد البشرية في ميدان الإعلامية المتخصصة والتصرف في الشبكات الإعلامية على مستوى الإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.
- تشعب دليل الإجراءات الخاص بكل خدمة مما يحد من سهولة إدراج هذه الخدمات عن بعد

بطـاقة المـؤشر: نسبة تنفيذ كتلة الأجور

رمز المؤشر: 1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. . الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية.

2. تعريف المؤشر: هذا المؤشر يهم الاعتمادات المرصودة لكتلة الأجور.

3.طبيعة النشاط: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر : تقديرات كتلة الأجور / إنجازات كتلة الأجور

2. وحدة المؤشر : نسبة.

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

4. تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي الأول من السنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر: التقليص من الفارق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور لتبلغ سنة 2027 حوالي 100%.

6.المسؤول عن البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
الفرق بين تقديرات وانجازات كتلة الأجور	نسبة	%94.57	%99	%100	%100	%100

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة إنجاز كتلة الأجور سنة 2023 تراجعا مقارنة بالتقديرات لتبلغ 94.57 % كما شهدت تراجعا مقارنة بإنجازات سنة 2022 التي بلغت 97.6 % وذلك للتأخير الحاصل في تنفيذ برنامج الإنتدابات والترقية نظرا للتأخير الحاصل في الإعلان عن هذه المناظرات.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة التكهن ببعض التدابير الجديدة خاصة الناتجة عن المفاوضات الاجتماعية
- التأخير الذي قد يحصل عند تنفيذ برنامج الإنتدابات والترقية نظرا للتأخير الحاصل في الإعلان عن هذه المناظرات.
- صعوبة ضبط الاعتمادات الخاصة بالأساتذة المتعاقدين.

بطـاقة المؤشر : نسبة المشاركين في الدورات التكوينية

رمز المؤشر :2.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين التصرف في الموارد البشرية .

2 . تعريف المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية مقارنة بالعدد الجملي للأعوان.

3.طبيعة النشاط: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. طريقة احتساب المؤشر :عدد المشاركين في الدورات التكوينية / العدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة .

2. وحدة المؤشر: نسبة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من إدارة الموارد البشرية.

4. تاريخ توفر المؤشر :الثلاثي الأول من السنة.

5.**القيمة المستهدفة للمؤشر:** 24% سنة 2027.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة الموارد البشرية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	الانجازات	ق.م	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
عدد المشاركين في الدورات التكوينية	عدد	3692	3766	3841	3917	3992
العدد الجملي للأعوان الإداريين والفنيين والعملة	عدد	17065	17299	17099	16980	16690
نسبة المشاركين في الدورات التكوينية	نسبة	%21.63	%21.77	%22.46	%23.19	%24

2. تحليل المؤشر:

في إطار السعي إلى توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين تولت الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2023 تنظيم حوالي 283 دورة تكوينية في اختصاصات متعددة انتفع بها 3692 عونا من بينها 689 عون من مصالح الإدارة المركزية .

كما بلغت الكلفة الجملية للتكوين بالنسبة للوزارة والمؤسسات التابعة لها لسنة 2023 حوالي 604 ألف دينار أي ما يساوي 44.7 % من جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بحوالي 1351 ألف دينار، علما وأن ميزانية التكوين الخاصة بمصالح الإدارة المركزية قد بلغت خلال سنة 2023 حوالي 171 ألف دينار وقد بلغت نسبة الانجاز الفعلي للميزانية حوالي 40 ألف دينار أي حوالي 49 % وما يلاحظ أن نسبة استهلاك الإعتمادات المخصصة للتكوين تختلف بين الهياكل الإدارية من ذلك أن جامعة تونس وقابس وديوان الخدمات الجامعية للشمال ومركز البيتكنولوجيا بصفاقس تجاوزت نسبة الإستهلاك 80 % في حين لم تتجاوز هياكل أخرى حدود 40 % على غرار جامعة تونس المنار

والقيروان وديوان الخدمات الجامعية للجنوب في حين أن نسبة الإستهاك لبعض الهياكل كانت في حدود الصفر ولم تنفذ أي نشاط تكويني على غرار جامعات المنستير منوبة قرطاج مركز النشر الجامعي وهذا التباين يؤثر بصفة مباشرة على تطور مؤشر نسبة المشاركين في الدورات التكوينية. وهو ما يفسر التراجع الملحوظ في المعطيات الاحصائية مقارنة بسنة 2022 حيث تراجع عدد المستفدين من التكوين بـ 188 عون .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تجاوز النقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة وتنفيذ مخططات التكوين بالجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي وذلك من خلال تعيين إطار لمتابعة البرامج التكوينية والتنسيق مع الإدارة المركزية في هذا المجال.
- تعزيز الإطار المختص الكافي لمتابعة ملف التكوين بالوزارة باعتبار أن هنالك مصلحة واحدة صلب إدارة الموارد البشرية تعنى بالتكوين.
- تقديم مقترحات إلى مصالح الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات برئاسة الحكومة قصد المصادقة على مخطط التكوين خلال شهر جانفي على أقصى تقدير وذلك حتى نتمكن من نشر طلب العروض خلال الثلاثية الاولى من السنة وبالتالي تنفيذ الدورات التكوينية على امتداد السنة.
- عقد اجتماعات دورية مع الجامعات ودواوين الخدمات الجامعية ومراكز البحث العلمي قصد تحديد السلبيات المتعلقة بمجال التكوين والوقوف على الصعوبات التي تعترض هذه الهياكل وضبط حاجياتهم في التكوين.
- ضرورة توفير التجهيزات الإعلامية اللازمة للأنشطة التكوينية (حاسوب- جهاز العرض الحائطي) ووضعها على ذمة مصلحة التكوين وتحسين الأداء لاعتمادها في الدورات التكوينية المبرمجة داخل فضاءات الوزارة أو المؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة.
- احداث تطبيقة خاصة بالتكوين تتضمن جميع المعطيات الاحصائية الضرورية وأسماء المنتفعين بالتكوين موزعين حسب مركز العمل والصنف والجنس.

المـؤشر: نسبة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية
2. **تعريف المؤشر**: الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازات الميزانية / تقديرات الميزانية
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة للمصالح المشتركة.
4. **تاريخ توفر المؤشر: الثلاثي** الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** التقليص في الفارق بين تقديرات وانجازات الميزانية لتبلغ 100% سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المدير العام للمصالح المشتركة.

III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. . **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

المؤشر	الوحدة	الإنجازات	قانون المالية	التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	95.76	%99	%99.8	%100	%100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يندرج هذا المؤشر في إطار المحافظة على التوازنات المالية للدولة وضمان ديمومة الميزانية والعمل على ضمان أكثر نجاعة وفاعلية في التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وحسن تنفيذ الميزانية من حيث التقديرات والإنجاز وقد شهدت نسبة التنفيذ سنة 2023 تراجعا طفيفا مقارنة بالتقديرات حيث بلغت حوالي 95.76 % وهذا التراجع سببه انخفاض نسبة انجاز ميزانية الإستثمار إلى 82.58% نظرا لتعطل انجاز مشروع نظام المعلومات والصفقات المتعلقة باقتناء التجهيزات والمعدات كذلك تراجع تنفيذ ميزانية التأجير إلى 94.5 % نظرا لتعطل انجاز برنامج الإنتدابات والترقيات في مقابل ارتفاع نفقات التسيير إلى 125 % و نفقات التدخل 101 % .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتعلق المؤشر بميزانيات كل البرامج مما يحد من مسؤولية رئيس برنامج القيادة والمساندة في نسبة الإنجاز.

توجد عوامل خارجية تحد من سرعة انجاز بعض مشاريع الاستثمار مثل الإشكاليات العقارية وإجراءات الصفقات العمومية وعدم التزام بعض المقاولين والمزودين بالتزاماتهم التعاقدية.

بطـاقة المـؤشر: نسبة تطور استهلاك (الكهرباء-الغاز-الماء-الوقود"مصلحة")

رمز المؤشر :2.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.
2. **تعريف المؤشر** :تطور الإعتمادات المستهلكة سنويا في مجال (الكهرباء-الغاز-الماء-الوقود"مصلحة")
3. **طبيعة النشاط**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر** :الإعتمادات المالية المستهلكة (الكهرباء-الغاز-الماء-الوقود"مصلحة") للسنة الحالية - الإعتمادات المالية المستهلكة (الكهرباء-الغاز-الماء-الوقود"مصلحة") للسنة الفارطة (س-1) /الإعتمادات المالية المستهلكة (الكهرباء-الغاز-الماء-الوقود"مصلحة") للسنة الفارطة (س-1) *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الدعم والخدمات.
4. **تاريخ توفر المؤشر** :الثلاثي الأول من السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 6 % سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** مدير الدعم والخدمات.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

المؤشر	الوحدة	انجازات 2023	ق م 2024	التقديرات 2025	2026	2027
الإعتمادات المالية المستهلكة (الكهرباء–الغاز–الماء–الوقود"مصلحة")	عدد	1993 أد	–	–	–	–
نسبة تطور إعتمادات (الكهرباء–الغاز–الماء–الوقود"مصلحة")		–	–	%–2	%–4	%–6

2-تحليل المؤشر

سيتم خلال الثلاث سنوات القادمة العمل على التقليص من كلفة التسيير خاصة **(الكهرباء الغاز-الماء-الوقود)** وذلك بمعدل 2% سينويا من خلال:

- المشاركة في دورات تكوينية حول ترشيد استهلاك الطاقة.
- المشاركة في الحملات التحسيسية حول ترشيد استهلاك الطاقة.
-استعمال الفوانيس المرشدة للطاقة
-استخدام الطاقة الشمسية في الإنارة الخارجية.

- صيانة دورية للحنفيات.

- تركيب حنفيات خاصة لترشيد استهلاك الماء.

-العمل على تجديد اسطول سيارات المصلحة

- إجراء تشخيص لسيارات المصلحة كل 6 أشهر

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- الإرتفاع المتواصل لتسعيرة الكهرباء والماء والهاتف يحد من بيان الإنعكاس المالي لترشيد استهلاك الطاقة.

- هذا المؤشر يهم فقط إعتمادات (الكهرباء-الغاز-الماء-الوقود"مصلحة") التابعة للإدارة المركزية والجامعات دواوين الخدمات الجامعية وسيتم مستقبلا العمل على تعميمه ليشمل كامل مؤسسات وهياكل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بطـاقـــات

الفـــاعلين العموميين

بطـاقة عدد1 : جامعة صفاقس

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** التعليم العالي والبحث العلمي
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 80 لسنة 1986 المؤرخ في 9 أوت 1986
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** إرساء الحوكمة، نظام المعلومات ودعم البحث العلمي والتفتح على المحيط وتعزيز التعاون الدولي وتركيز نظام الجودة والاعتماد والتوجه نحو التميز
2. **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحسين الحوكمة والتصرف في المنظومة الجامعية
- دعم الاعتماد وتقييم المسارات
- تحسين التأطير وتكوين المكونين
- دعم إشعاع الجامعة وتحسين مردوديتها الداخلي
- تحسين ظروف التكوين
- تطوير عروض التكوين غير الحضوري
- دعم انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي
- تدعيم مؤهلات ومهارات الطلبة

3. **تدخلات الفاعل العمومي.**

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
اقتناء وسائل نقل بيداغوجية	160		160	
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة صفاقس	600		600	
تجهيزات دراسية مختلفة	800		800	
تجهيزات علمية لمؤسسات التعليم العالي	1000		1000	
اقتناء تجهيزات إعلامية	800		800	
المجموع	**3360**	**0**	**3360**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027):

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		3172	2400	2350	2300	2250
منحة الدولة بعنوان التسيير		5240	4700	4700	4935	5200
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	1557	1557	1635	1717	1717
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	3400	3360	3560	3760	7200
نفقات الاستثمار			2050	1300	2500	3000
المجموع		**13799**	**14107**	**13267**	**14930**	**15927**

بطاقة عدد 2 : جامعة قابس

I التعريـــف

1. النشاط الرئيسي: التعليم العالي والبحث العلمي

2.مرجع الإحداث: الأمر عدد 1662 لسنة 2003 المؤرخ في 04 أوت 2003 المتعلق بإحداث جامعة
الأمر الرئاسي عدد 215 لسنة 2022 المؤرخ في 04 مارس 2022 المتعلق بتغيير صبغة جامعة

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** إنتاج المعارف والعلوم ونشرها، وتطوير الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسيخ ثقافة المبادرة، والإسهام في نحت المواطن والإنسان،
دعم تشغيلية الطلبة، وتيسير الإدماج المهني للخريجين، وإسداء الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع
2. **الأهداف الإستراتيجية:**
   - دعم جودة التكوين وتوجيهه نحو التميّز
   - دعم التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية
3. **تدخلات الفاعل العمومي**.

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة قابس	400		400	
تجهيزات دراسية مختلفة	400		400	
تجهيزات علمية لمؤسسات التعليم العالي	1300		1300	
اقتناء تجهيزات إعلامية	400		400	
المجموع	**2500**	**0**	**2500**	**0**

III - الميزانية على المدى المتوسط:

2- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		2090	1380	1340	1320	1300
منحة الدولة بعنوان التسيير		4155	3445	3445	3620	3800
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	1010	935	982	1031	1031
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	3405	2500	2850	3200	3600
نفقات الاستثمار			8100	11530	14000	16500
المجموع		**10660**	**16360**	**19750**	**22772**	**25831**

بطاقة عدد 3: جامعة تونس المنار

I - التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** التعليم العالي والبحث العلمي
2. **مرجع الإحداث:** الأمر الرئاسي عدد203 لسنة 2022 مؤرخ في 04 مارس 2022
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:**

II - الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** - توخي سياسة حوكمة رشيدة فيما يتعلق بالنفقات خصوصا في قسم التأجير و النفقات الإلزامية (إستهلاك الماء و الإتصالات الهاتفية). ودعم الطاقات البديلة و المتجددة

- الجودة في التدريس من خلال تأمين ظروف أفضل للعمل :توفير معدات التدريس اللازمة ,الإعتناء بالبنايات
- المحافظة على الممتلكات وذلك عبر الإعتناء بأعمال الصيانة وتدعيم الحراسة
- برمجة إستعمال فواضل ميزانية الجامعة في تدعيم ميزانيات التصرف لبعض المؤسسات التي تشكو من صعوبات مالية مثل المعهد العالي للإعلامية وكلية الطب بتونس و الإلتزام بخلاص ديون المؤسسات الدولة والخواص
- تجديد الشبكات الإعلامية لمختلف المؤسسات التابعة للجامعة

2. **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحسين نسب التأطير بالمؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة تونس المنار
- تقليص نسب الإنقطاع الجامعي
- الإنفتاح على المحيط الخارجي
- متابعة الخريجين و الإندماج مع المحيط المهني
- تطوير الموارد الذاتية للجامعة من خلال الإنفتاح على المحيط الإقتصادي و الإجتماعي

3. **تدخلات الفاعل العمومي.**

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
المشاريع الجديدة				
اقتناء تجهيزات دراسية مختلفة	500		500	
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة تونس المنار	800		800	
اقتناء تجهيزات علمية	1000		1000	
تشبيك المؤسسات	1500		1500	
المجموع	**3800**	**0**	**3800**	**0**

III - الميزانية على المدى المتوسط:

3- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		1933	1700	1650	1600	1550
منحة الدولة بعنوان التسيير		6505	4250	4315	4531	4757
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	1475	1355	1422	1493	1493
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	1900	3800	3900	4000	6500
نفقات الاستثمار			7150	5450	7500	8000
المجموع		**11813**	**18255**	**16570**	**18953**	**19800**

بطاقة عدد 4: جامعة سوسة

I - التعريـــف

1- النشاط الرئيسي: التدريس والتكوين بجامعة سوسة والإشراف على قطاع التعليم العالي بالجهة من خلال التنسيق العلمي والبيداغوجي والإداري بين المؤسسات التابعة لها

2-مرجع الإحداث: القانون عدد 80 لسنة 1986 المؤرخ في 09 أوت 1986

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II - الإستراتيجية والأهداف:

1.الإستراتيجية: تجميع مختلف الطاقات العلمية والبحثية من أجل الإرتقاء بتصنيف جامعة سوسة إلى مراتب متقدمة.

- دعم المبادرات الطالبية الهادفة لدعم تشغيلية خريجي التعليم العالي.
- دعم الأنشطة التي تتنزل في إطار الإشهاد والاعتماد: تنظيم الجامعة والمؤسسات، مسارات التكوين، الكفاءات
- العمل على مزيد استقطاب الطلبة الأجانب
- دعم أنشطة البحث وتثمين البحوث العلمية المنجزة داخل المؤسسات التابعة لجامعة سوسة

2. **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحسين جودة وظروف التكوين
- تطوير الإنتاج العلمي وتحسين جودته وتثمين نتائجه
- تعزيز قواعد الحوكمة الرشيدة
- إعداد الطلبة للاندماج في سوق الشغل
- تعزيز انفتاح الجامعة والمؤسسات على المحيط

3. **تدخلات الفاعل العمومي.**

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
المشاريع الجديدة				
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة سوسة	700		700	
تجهيزات دراسية مختلفة	400		400	
تجهيزات علمية لمؤسسات التعليم العالي	700		700	
اقتناء تجهيزات إعلامية	700		700	
المجموع	**2500**	**0**	**2500**	**0**

4. الميزانية على المدى المتوسط:

4- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		2188	1250	1200	1150	1100
منحة الدولة بعنوان التسيير		2200	2200	2200	2300	2450
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	1190	1190	1250	1312	1312
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	2946	2700	2600	2700	4500
نفقات الاستثمار			3350	2500	3500	4000
المجموع		**8524**	**10690**	**9590**	**10800**	**11562**

بطـاقة عدد 5: جامعة تونس الافتراضية

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي**: تطوير و تجديد عروض التكوين عن بعد وتوسيع قاعدة المستفيدين من التكوين عن بعد

تعزيز التكوين الرقمي بالتعليم العالي.

2) **مرجع الإحداث**: الأمر عدد 112 المؤرخ في 28 جانفي 2002

3) تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف

1- الإستراتيجية: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وتأمين وتطوير التكوين الغير حضوري

2- الأهداف الإستراتيجية

توسيع قاعدة المتكونين عن بعد

ضمان مرونة في التكوين عن بعد

تعزيز التكوين الرقمي بالتعليم العالي

3- تدخلات الفاعل العمومي:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
المشاريع بصدد الإنجاز				
مشروع بناء مقر جامعة تونس الافتراضية (دراسات)			250	
المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر	500		500	

مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**500**	**0**	**750**	**0**
المشاريع الجديدة				
اقتناء معدات تدريس وإدارية لفائدة المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر	80		80	
اقتناء معدات إعلامية لفائدة المعهد العالي للتربية والتكوين المستمر	40		40	
تهيئة مخبري إعلامية ومخبر كيمياء بالمعهد العالي للتربية والتكوين المستمر	200		200	
مجموع المشاريع الجديدة	**320**	**0**	**320**	**0**
المجموع	**820**	**0**	**1070**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		6864	7042	7230	7430	7650
منحة الدولة بعنوان التسيير		347	347	347	365	384
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	80	80	84	88	88
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	470	350	700	900	900
نفقات الاستثمار			450	750	1000	1500
المجموع		**7761**	**8269**	**8727**	**9579**	**10522**

بطاقة عدد 6: جامعة المنستير

I - التعريـــف

1- النشاط الرئيسي: التدريس والتكوين بجامعة المنستير والإشراف على قطاع التعليم العالي بالجهة من خلال التنسيق العلمي والبيداغوجي والإداري بين المؤسسات التابعة لها

2-مرجع الإحداث: الأمر عدد 2102 لسنة 2004 المؤرخ في 02 سبتمبر 2004

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

II - الإستراتيجية والأهداف:

1.الإستراتيجية: العمل على تعزيز الحوكمة، استقلالية الجامعة واشعاعها وتثمين البحث والرفع من تشغيلية خريجيها

- دعم المبادرات الطالبية الهادفة لدعم تشغيلية خريجي التعليم العالي.
- تعزيز دور الجامعة في انتاج ونقل المعارف وتنمية المهارات
- العمل على مزيد استقطاب الطلبة الأجانب
- دعم أنشطة البحث وتثمين البحوث العلمية المنجزة داخل المؤسسات التابعة لجامعة المنستير

1- **الأهداف الإستراتيجية:**

- تعزيز الحوكمة لرشيدة وإرساء الاستقلالية
- تنسيق وتوحيد الأنشطة العلمية والدراسية
- نشر المعرفة وتطويرها
- تشجيع البحث
- إعداد الطلبة لخلق المشاريع وريادة الأعمال

- تعزيز انفتاح الجامعة والمؤسسات على المحيط

2- **تدخلات الفاعل العمومي**.

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
المشاريع الجديدة				
تهيئة قاعة تدريس نموذجية وفضاء للأرشيف بكلية طب الأسنان بالمنستير	300		300	
تهيئة المؤسسات الراجعة بالنظر لجامعة المنستير	600		600	
تجهيزات دراسية مختلفة	500		500	
اقتناء معدات إعلامية	500		500	
تجهيزات علمية لمؤسسات التعليم العالي	1100		1100	
المجموع	**3000**	**0**	**3000**	**0**

I- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		1996	1300	1300	1250	1200
منحة الدولة بعنوان التسيير		5690	4290	4370	4588	4817
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	1528	1188	1247	1309	1309
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	5900	3000	3100	3200	6800
نفقات الاستثمار			5645	4117	5100	5900
المجموع		**15114**	**15423**	**13975**	**15285**	**16426**

عدد 7 : مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي** :: إجراء الدراسات والبحوث في مختلف مجالات البيوتكنولوجيا وتطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ميادين الفلاحة والصناعة والطاقة والبيئة والطب.
2. **مرجع الإحداث :** الأمر عدد 145 لسنة 1988
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج :**عقد البرنامج 2019-2022

II- الإستراتيجية والأهداف :

1. الاستراتيجية

تندرج إستراتيجية مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس ضمن الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي و المتمثلة في تسخير جميع الكفاءات خدمة للتنمية الوطنية في كل أبعادها وتعزيز جودة برامج التعليم العالي و تحفيز التميز العلمي.

تتضمن إستراتجية المركز محورين:

- ✓ **البحث و التجديد:**

- الأمن الغذائي و المائي و ذلك من خلال تثمين التنوع البيولوجي و مقاومة الملوحة والجفاف و الآفات الضارة،

- صحة المواطن و ذلك من خلال تطوير البدائل الحيوية لمعالجة مرض السرطان خاصة،

- التنمية المستدامة و ذلك من خلال تثمين النفايات الصناعية و المنزلية و المحافظة على المحيط .

- ✓ **التكوين و نقل التكنولوجيا:**

- التكوين: تأطير رسالات الدكتوراه، الماجستير و مشاريع ختم الدروس،

- نقل التكنولوجيا وذلك من خلال براءات الاختراع والتفتح على المحيط الصناعي.

2. الأهداف الإستاراتيجية:

تدعيم إشعاع المركز من خلال الترفيع من عدد المقالات العلمية بالمجلات المفهرسة، براءات الإختراع،...

تدعيم الشراكة بين الصناعيين و المركز

تدعيم الوحدات المختصة بنقل التكنولوجيا و تثمين نتائج البحث

تركيز منظومة مندمجة للجودة (ISO9001, ISO45001, ISO14001)

تركيز منظومة اعتماد (ISO17025)

3. تدخلات الفاعل العمومي :

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال الأمن الغذائي و تثمين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة وتثمين النفايات الصناعية و المنزلية و المحافظة على المحيط ونقل التكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
بناء بيت بلوري مكيف بمركز البيوتكنولوجيا بصفاقس	300		200	
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**300**	**0**	**200**	**0**
المجموع العام	**300**	**0**	**200**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		6	6	6	6	6
منحة الدولة بعنوان التسيير		674	540	540	567	595
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	55	55	58	61	61
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	1040	500	80	100	700
نفقات الاستثمار *			400	200		
المجموع		**1775**	**1501**	**801**	**711**	**762**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع.

بطاقة عدد 8: مركز البحث في الرقميات بصفاقس

I. التعريف :

1- النشاط الرئيسي: تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات

2- مرجع الإحداث : الأمر عدد 1216 لسنة 2012 المؤرخ في 27 جويلية 2012 كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 2119 لسنة 2015 المؤرخ في 04 ديسمبر 2015

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة /المؤسسة: 2016

II. الإستراتيجية والأهداف :

1- الاستراتيجية :

• الارتقاء بالمركز إلى مستوى مراكز التميز في البحث والتطوير والابتكار في المجال الرقمي وجعله دافعا للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني

• تحسين التميز في البحث والابتكار من خلال تعزيز فرق البحث بكفاءات مؤهلة وخبراء في المجالات الناشئة على غرار الذكاء الاصطناعي وانترنيت الأشياء ...

• متابعة اليقظة العلمية والتكنولوجية لتحديد مجالات البحث والابتكار التي تجمع بين اختصاصات رقمية مختلفة

• تشجيع الباحثين على لمشاركة في مشاريع تهدف لتطوير وتثمين البحث العلمي (مثل PEJC, PRF,PNRI, VRR, MOBIDOC,,,,)

• تعزيز قدرات البحث والابتكار من خلال المشاركة بالتظاهرات والندوات العلمية والقيام

بتربصات ومهمات علمية بالخارج

• دعم التشغيلية من خلال دعم ثقافة المبادرة ومساندة ومرافقة الباحثين لإقامة واحداث المشاريع

• انفتاح المركز على محيطه الاقتصادي والاجتماعي من خلال إقامة شراكة دائمة مع الشركات وتثمين نتائج البحث وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا

• تعزيز التعاون مع الشركاء والفاعلين الاقتصاديين

• تثمين نتائج البحث والتجديد من خلال تكريس سياسة نشر المعرفة وتسويق نتائج البحوث

• دعم اشعاع المركز وتحسين قدرة الباحثين على الانخراط في مشاريع بحث في إطار التعاون الدولي

• اتباع هيكل تنظيمي قائم على الحوكمة الرشيدة من خلال إرساء نظام الجودة والتحسين المستمر وتأمين النجاعة والفاعلية المطلوبة في إطار الشفافية

2- الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير الإنتاج العلمي عبر إرساء التميز العلمي بالمقالات العلمية المنشورة
- تشجيع وتطوير البحث العلمي التطبيقي والعمل على إيداع براءات اختراع جديدة
- ابرام اتفاقات جديدة ذات مردود مالي للمساهمة في تطوير التمويل الذاتي للبحث العلمي
- تشجيع بعث المؤسسات الناشئة والمجددة في مجال الرقميات.

3- تدخل الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تنفيذ برنامج البحث العلمي في مجال الرقميات والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	75		75	
عزل الأسطح	36		36	
تركيز منصة سمعية بصرية	95		95	
مجموع المشاريع الجديدة	**206**	**0**	**206**	**0**
المجموع العام	**206**	**0**	**206**	**0**

III. الميزانية على المدى المتوسط :

4- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير	45	45	45	45	45

منحة الدولة بعنوان التسيير		300	300	300	315	330
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	22	22	23	25	25
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	145	350	210	230	500
نفقات الاستثمار						
المجموع		**512**	**717**	**573**	**593**	**630**

بطـاقة عدد 9: المركز الوطني للبحوث في علوم المواد

I التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :تطوير البحوث في علوم المواد
2. **مرجع الإحداث** : الأمر عدد 2006/1599 بتاريخ 06 جانفي 2006 .:
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:**

II الإستراتيجية والأهداف:

1 **الاستراتيجية** :

- انجاز برنامج البحث الموكولة لهياكل البحث بالمركز.
- المساهمة في تطوير البحث في علوم المواد والعمل على توجيه نتائج هذه البحوث لفائدة النشاط الاقتصادي.
- تثمين المواد وادماجها في استعمالات متعددة.
- وضع وتحسين اساليب نتائج المواد.
- تأمين اليقظة العلمية والتكنولوجية.
- تنظيم التظاهرات العلمية.
- ارساء الشراكة الدولية في مجال علوم المواد

2 الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير البحوث في مجال المواد.
- التعريف على نطاق وطني ودولي بالإمكانيات العلمية والتكنولوجية للمركز.
- إدراج المركز كمؤسسة عمومية تعنى بالدراسات الإستراتيجية والتكنولوجية للدولة في مجالات علوم المواد.
- تعزيز الشراكة بين المركز والنسيج الصناعي والإقتصادي.
- تكوين الطلبة وتأطيرهم في علوم المواد .

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحوث في علوم المواد والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في :

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	250		250	
اقتناء معدات سمعية بصرية	50		50	
اقتناء خزانات لحفظ المواد الخطرة	90		90	

تهيئات مختلفة	80		80	
اقتناء تجهيزات إعلامية	50		50	
تأثيث الإدارة والمخابر	50		50	
مجموع المشاريع الجديدة	**570**	**0**	**570**	**0**
المجموع العام	**570**	**0**	**570**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1.تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		8	8	8	8	8
منحة الدولة بعنوان التسيير		265	265	265	278	292
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	34	34	36	38	38
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	250	600	600	650	800
نفقات الاستثمار			100			
المجموع		**557**	**1007**	**907**	**922**	**988**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع

بطـاقة عدد 10: مركز بحوث وتكنولوجيات المياه بالقطب التكنولوجي ببرج السدرية

I- التعريــف

1. النشاط الرئيسي: تطوير البحوث في مجال المياه

- انجاز برامج البحث التنموي في اطار عقود أهداف في قطاع المياه

- المساهمة في تطوير البحث العلمي و التكنولوجي في قطاع المياه

- القيام بكل البحوث و التجارب و الاختبارات التي يمكن أن تطلبها الوزارات والهيئات الوطنية والمؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة وذلك في إطار اتفاقيات يتم إبرامها للغرض.

- إنجاز برامج البحوث العلمية و التطوير.

- المساهمة في تطوير العلوم و التكنولوجيات في قطاع المياه.

- تكوين و تأطير الطلبة في مراحل الهندسة، الماجستير و الدكتوراه.

- تثمين نتائج البحث في قطاع المياه.

- تأمين اليقظة التكنولوجية في قطاع المياه.

2 – **مرجع الإحداث**: أحدث مركز بحوث و تكنولوجيات المياه بمقتضى الأمر عدد 337 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 و هو مؤسسة ذات صبغة إدارية .

-3تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1– الاستراتيجية:

- توظيف نتائج البحث خاصة في مجال معالجة وتحلية المياه و التكلس وكذلك التشخيص و التقييم وتطهير المياه المستعملة عبر إدخال تقنيات مبتكرة وجديدة. كما يعمل المركز على تطوير تقنيات الأكسدة المتقدمة لمعالجة المياه المستعملة وتثمين المواد العضوية في المياه المستعملة قصد إعادة استخدامها، إضافة إلى السبر الجيوفيزيائي لمخازن المياه السطحية و العميقة و دراسة التأثيرات المناخية على الموارد المائية.

- تثمين البحث، وخلق مناخ ملائم للتثمين و التجديد و نقل التكنولوجيا خاصة في مجال المياه وذلك بالانفتاح على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي.

2 الأهداف الإستراتيجية:

- الترفيع من الإنتاج العلمي و تحسين جودته.
- دعم نقل و تثمين نتائج البحث و ذلك بالمساهمة في تطوير حلول مجدده للاشكاليات التي يمكن أن تحدث في قطاع المياه.
- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: يلخص الجدول التالي الأهداف التي تعكس التوجهات الكبرى و الاهداف في مجال البحث العلمي بالنسبة لمكرز بحوث وتكنولوجيات المياه ببرج السدرية:

الأنشطة التي تساهم مباشرة في تحقيق الأهداف المذكورة .

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحوث في مجال المياه والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي:

إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
تجهيزات علمية	100		100	
تهيئات مختلفة	200		200	
تهيئة فضاء خاص للمواد الخطرة	100		100	
اقتناء تجهيزات إعلامية	50		50	
حماية إعلامية	40		40	
صيانة المدرج	50		50	
مأوى لاسطول السيارات	60		60	
مجموع المشاريع الجديدة	**600**	**0**	**600**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		7	7	7	7	7
منحة الدولة بعنوان التسيير		427	382	412	433	455
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	61	61	63	65	65
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	385	395	630	650	800

نفقات الاستثمار					
المجموع	**880**	**845**	**1080**	**1133**	**1177**

بطـاقة عدد 11: مركز البحوث في الميكروالكترونيك والنانوتكنولوجيا

I التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : إجراء الدراسات والبحوث في الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا
2. **مرجع الإحداث : مرجع التنظيم الإداري والمالي :**
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II الإستراتيجية والأهداف:

1. الاستراتيجية العامة: تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في المساهمة في تطوير البحث العلمي واكتساب التكنولوجيات ونشرها في ميدان الألكترونيك والنانوتكنولوجيا.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- تأمين اليقظة العلمية والتكنولوجية والقيام بدراسات استشرافية في الميدان.
- تقديم الخبرة العلمية والتكنولوجية على المستويين الوطني والدولي
- دعم أنشطة التكوين والبحث في اطار شبكات ومجمعات بحث في ميدان اختصاصه.
- تعزيز منظومة حوكمة البحث العلمي.

- المساهمة في تكوين الطلبة وتأطيرهم خاصة الماجستير والدكتوراه.

- تنظيم التظاهرات العلمية والتكنولوجية في مجال اختصاصه.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال إجراء الدراسات والبحوث في الميكرو إلكترونيك والنانوتكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
تجهيز مركز الإلكترونيك والنانوتكنولوجيا بسوسة -القسط الأول			400	500
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**0**	**0**	**400**	**500**
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	250		250	
تركيز كاميرات مراقبة	35		35	
اقتناء بطاريات للعاكس المركزي	40		40	
مجموع المشاريع الجديدة	**325**	**0**	**325**	**0**
المجموع العام	**325**	**0**	**725**	**500**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		53	53	53	53	53
منحة الدولة بعنوان التسيير		285	285	285	300	315
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	20	20	21	22	22
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	215	150	300	320	500
نفقات الاستثمار			3750	900		
المجموع		**573**	**4258**	**1583**	**674**	**710**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 12: المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :القيام والنهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث والتحاليل الفيزيائية الكيميائية.
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 4/95 بتاريخ 02 جانفي 1995 .
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:24 جوان 2021**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 .**الإستراتيجية**:

جعل منظومة البحث والتجديد في ميدان العلوم التحليلية دعامة لاقتصاد جديد يتميز بمضامين معرفية وتكنولوجية حسب استراتيجية ترتكز على تحسين أداء هذه المنظومة وتفعيل الدور الموكول لها والإرتقاء بها إلى مستوى المقايس العالمية.

- جعل برنامج البحث العلمي قاطرة فعلية للتنمية وذاك عبر توظيف نتائج البحث في منظومة الإنتاج والنقل التكنولوجي مما يتطلب تطوير وتحسين الأساليب المعتمدة في مجال البحث العلمي والتنمية والتجديد للتمكن من تحقيق الإنعكاس المطلوب على المستوى الإقتصادي والاجتماعي.

2 الأهداف الإستراتيجية :

- تطوير البحث العلمي والتقني في ميدان التحليل الفيزيائي والكيمائي وإدماجه في الميدان الإقتصاديوالإجتماعي.

- النهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث التنموية والتحاليل الفيزيائية الكيميائية.

- تثمين نتائج البحث والعمل على استغلالها من طرف المؤسسات الاقتصادية عبر إبرام اتفاقيات

- تشجيع الشراكة في ميدان البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات مع مؤسسات التعليم العالي والبحث وكذلك مع المؤسسات والمنشآت العمومية والخاصة وفي -نطاق التعاون الدولي عبر مشاريع بحث متعددة الأطراف.

- تكوين الطلبة في مرحلة الدكتوراه في نطاق برنامج المعهد وادماجهم في محاضن المؤسسات

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المعهد في القيام ببحوث تنموية في مجال القيام والنهوض بكل أنشطة البحث والتجارب والقياسات في ميدان البحوث والتحاليل الفيزيائية الكيميائية والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمعهد من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
تهيئة المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكميائي	700		500	

مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**700**	**0**	**500**	**0**
مشاريع جديدة				
صيانة التجهيزات العلمية	300		300	
تجهيزات علمية	200		200	
مجموع المشاريع الجديدة	**500**	**0**	**500**	**0**
المجموع العام	**1200**	**0**	**1000**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1 تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		5	5	5	5	5
منحة الدولة بعنوان التسيير		272	272	272	286	300
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	70	70	73	76	76
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	580	800	500	500	900
نفقات الاستثمار			300	500	700	800
المجموع		**927**	**1447**	**1347**	**1564**	**1681**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطاقة عدد 13 : مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية

I– التعريف

1. **النشاط الرئيسي** : إجراء الدراسات والبحوث في مجال البيوتكنولوجيا
2. **مرجع الإحداث** :أحدث مركز البيوتكنولوجيا ببرج السدرية بمقتضى الأمر عدد 339 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و المنشأة / المؤسسة** :01 أكتوبر 2021

II– الإستراتيجية والأهداف:

1. **<u>الإستراتيجية العامة :</u>**

- تنفيذ عقد البرنامج 2019-2022
- تدعيم وتحسين ظروف العمل داخل المخابر ودفع البحوث العلمية إلى مستوى المواصفات الدولية.

تحسين مختلف المؤشرات في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

- تثمين نتائج البحث عبر تعزيز التفتح على المحيط وتفعيل الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية
- دعم آليات إسداء الخدمات للمحيط الاقتصادي والاجتماعي
- دعم إشعاع و تفتّح المركز على المحيط الخارجي

- إرساء نظام جودة بالمركز

2 الأهداف الاستراتيجية:

- دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه

- تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تحسين نوعية الإنتاج العلمي

- إنشاء نظام ضمان الجودة

- تدويل البحث العلمي

- تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا

- تشجيع البحث والثقافة العلمية

- **3 تدخلات الفاعل العمومي:**

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال البيوتكنولوجيا والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في :

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
تهيئات مختلفة	150		150	

اقتناء تجهيزات إعلامية	40		40	
تجهيزات علمية	220		220	
اقتناء تجهيزات مراقبة	250		250	
صيانة التجهيزات العلمية	200		200	
مجموع المشاريع الجديدة	**860**	**0**	**860**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		5	2	2	5	5
منحة الدولة بعنوان التسيير		520	470	470	493	518
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	67	67	70	73	73
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	450	600	910	960	1000
نفقات الاستثمار						
المجموع		**1042**	**1139**	**1399**	**1478**	**1556**

بطـاقة عدد 14: المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية

I. التعريــف

1. *النشاط الرئيسي:*

تتمثل مهمة المركز في القيام بالدراسات والبحوث النووية ذات الطابع السلمي في مختلف المجالات كذلك السعي إلى التحكم في التكنولوجيا النووية ذات التطبيقات السلمية وتطويرها وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعة والطاقة والبيئة والطب.

ويقوم المركز خاصة بالأعمال التالية:

2. *مرجع الاحداث:*

القانون عدد 115 لسنة 1993 المؤرخ في 22 نوفمبر 1993 والمتعلق بإحداث المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية

3. ***تاريخ امضاء آخر عقد برنامج او اهداف بين الوزارة والمركز:***تم اعداد آخر عقد برنامج للمركز سنة 2014 وهو يخص الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

II. الإستراتيجية والأهداف:

1. *الاستراتيجية:*

بالنظر إلى المهام الموكلة إليه فإن المركز مدعو للعمل على معاضدة المجهود التنموي بالبلاد وذلك بالنهوض بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية حتى تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للأولويات الوطنية لقطاع البحث العلمي والتكنولوجيا.

2. *الأهداف الإستراتيجية*

- دعم تميز البحث العلمي وإشعاعه
- تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3. .*تدخلات* الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في الطاقة النووية ذات الطابع السلمي في مختلف المجالات كذلك السعي إلى التحكم في التكنولوجيا النووية ذات التطبيقات السلمية وتطويرها وتوظيفها لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعة والطاقة والبيئة والطب والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
دراسات مختلفة	100		100	
احداث مركز للدعم والتدريب في مجال الأمن النووي	200		200	
برنامج تخطيط موارد المؤسسات ERP	200		200	
تجهيزات علمية مختلفة	300		300	
مجموع المشاريع الجديدة	**800**	**0**	**800**	**0**
المجموع العام	**800**	**0**	**800**	**0**

III. الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		5380	5600	5600	5800	6000
منحة الدولة بعنوان التسيير		410	410	440	462	485
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	60	60	63	66	66
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	590	600	800	820	1100
نفقات الاستثمار						
المجموع		**6440**	**6670**	**6900**	**7125**	**7371**

بطـاقة عدد 15: مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :تثمين البحث في مجال الطاقة
2. **مرجع الإحداث** : الأمر عدد 2005/338 بتاريخ 16 فيفري 2005 .
3. **تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 **الإستراتيجية**:

- انجاز برنامج البحث الموكولة لهياكل البحث بالمركز.
- المساهمة في تطوير البحث والتكنولوجيات في ميدان تكنولوجيات الطاقة وخاصة منها الطاقات المتجددة والمستديمة والنظيفة والنجاعة في استعمالها واستبدالها.
- تطويق الطرق والتكنولوجيات الهادفة إلى ترشيد استهلاك الطاقة في كل القطاعات.
- إرساء ودعم الشراكة الدولية في مجال بحوث وتكنولوجيات الطاقة.
- المساهمة في تكوين وتأطير الطلبة الباحثين في مرحلة دراسات الدكتوراه .
- التشجيع على إحداث المؤسسات المجددة خاصة في إطار الأقطاب التكنولوجية.

3. **الأهداف الإستراتيجية**:

- توجيه طاقم مركز البحوث وتكنولوجيات الطاقة للعمل على مشاريع بحثية ذات صلة كبيرة باستراتيجيات الدولة في مجالات الطاقة المتجددة.
- تعزيز الشراكة بين طاقم مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة والنسيج الصناعي والإقتصادي
- العمل على تغيير الإنتاج العلمي من نشريات في مجلات علمية إلى براءات يمكن تسويقها

للنسيج الصناعي

- العمل على تكوين طاقم مركز بحوث وتكنولوجيات الطاقة على التخصص في صياغة المشاريع العلمية.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات المركز في القيام ببحوث تنموية في مجال تطوير البحث في ميدان تكنولوجيات الطاقة والتي تكون بعلاقة بحاجيات المحيط الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى تثمين نتائجها في مرحلة ثانية وتمول أهم المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف البرنامج من الإدارة المركزية من خلال نشاطي: إعداد وإدارة وتمويل هياكل البحث وإعداد وإدارة وتمويل برامج وأنشطة البحث الوطنية والتي يتم من خلالها تمويل جميع هياكل البحث على النطاق الوطني إلى جانب مشاريع البحث الخصوصية

وتساهم أنشطة البحث والتجديد بالمركز من تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بدعم التميز العلمي وإشعاعه وتحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

إلى جانب ذلك فإن للمركز بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع بصدد الإنجاز				
بناء وحدة النفايات بمركز البحث في تكنولوجيا الطاقة			100	
مجموع المشاريع بصدد الإنجاز	**0**	**0**	**100**	**0**
المجموع العام	**0**	**0**	**100**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		8	8	8	8	8
منحة الدولة بعنوان التسيير		350	350	350	368	386
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	67	67	70	73	73
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	480	500	100	100	700
نفقات الاستثمار*			200	100		
المجموع		**905**	**1125**	**525**	**546**	**567**

* يتم تمويل بعض المشاريع المتواصلة عن طريق الاستثمار المباشر (المرسمة قبل تغيير صبغة المركز) نظرا لتكفل الوزارة بإنجاز هذه المشاريع وخاصة منها الممولة عن طريق قروض خارجية موظفة

بطـاقة عدد 16 : الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي والبحث العلمي

I- التعريف

1) **النشاط الرئيسي** :

تقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها التكوينية

تقييم المؤسسات العمومية للبحث العلمي

اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة الوطنية والدولية أو برامجها التكوينية.

تقييم هياكل البحث ومدارس الدكتوراه وبرامج ومشاريع البحث والتجديد بالتنسيق مع مختلف المتدخلين عند الاقتضاء

تطوير إجراءات ومقاييس ضمان الجودة

2) **مرجع الإحداث** :المرسوم عدد 46 لسنة 2022 المؤرخ في 24 جوان 2022

3) تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1) **الإستراتيجية**: تحسين جودة التعليم العالي وتحقيق التميز في مجال البحث العلمي وتقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العمومية والخاصة وبرامجها

تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز وكذلك الهدف المتعلق بتحسين التناسب بين التكوين الجامعي والتشغيلية

2) **الأهداف الإستراتيجية:**

الحصول على الاعتماد للمسارات التكوينية بالجامعات وتقييم هياكل البحث

3) **تدخلات الفاعل العمومي** :

وقع تخصيص بعنوان سنة 2025 اعتمادات قدرها 940 أد موزعة كالآتي:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
تقييم أنشطة البحث	250		250	
التقييم والاعتماد في التعليم العالي	400		400	
المجموع	**650**	**0**	**650**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		105	105	105	105	105
منحة الدولة بعنوان التسيير		282	400	500	525	552
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	10	10	11	12	12
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	140	280	750	800	1400
نفقات الاستثمار						
المجموع		**537**	**795**	**1265**	**1391**	**1469**

بطـاقة عدد17 :الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي

I- التعريف

1 النشاط الرئيسي : مساعدة هياكل البحث لتثمين بحوثهم العلمية

2 مرجع الإحداث :القانون عدد 60 المؤرخ في 4 اوت 2008

3 تاريخ إمضاء اخر عقد برنامج:

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 الإستراتيجية العامة:

- مساعدة هياكل البحث في البرامج ومشاريع البحث
- دعم الهياكل البينية
- المساهمة في تركيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج**: مساهمة مباشرة .

2 الأهداف الإستراتيجية:

-دعم تميز البحث العلمي واشعاعه

-تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
مرافقة الباحثين على المشاريع المجددة	100		100	
مجموع المشاريع الجديدة	**100**	**0**	**100**	**0**
المجموع العام	**100**	**0**	**100**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

2)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		1222	1322	1429	1530	1650
منحة الدولة بعنوان التسيير		250	250	250	263	277
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	25	25	27	29	29
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	90	100	100	100	400
نفقات الاستثمار						
المجموع		**1587**	**1697**	**1804**	**1920**	**2056**

بطـاقة عدد 18 :مدينـة العلوم بتونس

I- التعريف

1) النشاط الرئيسي: نشر الثقافة العلمية بكامل تراب الجمهورية وبين مختلف فئات المجتمع وخاصة في صفوف الناشئة.

2) مرجع الإحداث: القانون عـ118ـدد المؤرخ في 7 ديسمبر 1992

3) تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة ومدينة العلوم بتونس:03 جانفي 2020

II- الإستراتيجية والأهداف:

1-<u>الإستراتيجية العامة</u>:

انسجاما مع الاستراتيجية العامّة لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، ضبطت مدينة العلوم بتونس خلال الفترة 2021-2025 توجّهات استراتيجية أساسية تتمثل في :

- ✓ تـوفير فضـاءات علميـة حديثـة ومتطـوّرة وقـادرة علـى احتضـان أنشـطة متنوّعـة ومبتكرة؛
- ✓ تطـوير ثقافـة علميـة تعتمـد علـى القـرب مـن الفئـات المعنيّـة وتوزيـع النّشـاط علـى مختلف الجهات داخل البلاد؛
- ✓ دعـم الشّـراكة علـى المسـتوى الـوطني والتعـاون علـى المسـتوى الـدّولي مـن أجـل تحقيق

الملاءمة والمطابقة مع المواصفات العالمية في مجال نشر الثّقافة العلمية؛

- ✓ دعم الوسائل اللّوجستية وترشيد استغلال الفضاءات والتّجهيزات؛
- ✓ دعم نظام الحوكمة ورقمنة مختلف العمليات والإجراءات.

3-الأهداف الإستراتيجية:

1.3. دعم الصّورة الإيجابية لمدينة العلوم بتونس لمزيد استقطاب الزوّار: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يساهم بصفة مباشرة في تحقيق الرؤيا الإستراتيجية الرامية أساسا إلى تكثيف نشر الثقافة العلمية.

2.3. تدعيم اللامركزية في نشر وتطوير الثقافة العلمية: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يعزز دمقرطة العلوم وتدعيم لامركزية نشاطات المدينة تماشيا مع التوجهات الوطنية لتقليص الفوارق بين الجهات.

3.3. تطوير وتنويع التعاون الدولي والشراكة مع المجتمع المدني: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا لأنه يساهم بصفة مباشرة في تدعيم تموقع المدينة على المستوى الدولي والاستئناس بالتجارب العالمية الناجحة في مجال نشر الثقافة العلمية من جهة وتدعيم الشراكة مع الأطراف الفاعلة في المجال على المستوى الوطني من مؤسسات عمومية، قطاع خاص ومجتمع مدني من جهة أخرى.

4.3. تجديد الفضاءات والمعدات العلمية: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا نظرا لأهمية الفضاءات والتجهيزات العلمية ودورها الفعال في نشر المعلومات العلمية وتبسيطها لزوار المدينة.

5.3. العناية بالمناخ الاجتماعي وإرساء مبادئ الحوكمة وتطوير الرقمنة: يعتبر هذا الهدف استراتيجيا حيث يساهم بصفة مباشرة في تنقية المناخ الاجتماعي بالمدينة حتى ينصهر الأعوان في تحقيق أهداف المدينة، كما يساهم في تكريس مبادئ الحوكمة بالمدينة بالاعتماد على التصرف حسب الأهداف وتركيز نظم الجودة والارتقاء بنظام المعلومات.

3 تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم تدخلات مدينة العلوم في نشر الثقافة العلمية بكامل تراب الجمهورية وبين مختلف فئات المجتمع وخاصة في صفوف الناشئة ولمدينة العلوم بعض المشاريع التي تندرج ضمن التدخلات ذات الصبغة التنموية وتتمثل خاصة في:

البيان	2025			
	تعهد		دفع	
	م ع م	ق خ م	م ع م	ق خ م
مشاريع جديدة				
بناءات وتهيئات	50		50	
دراسات	80		80	
تجهيزات علمية	500		500	
مجموع المشاريع الجديدة	**630**	**0**	**630**	**0**
المجموع العام	**630**	**0**	**630**	**0**

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		6729	7456	7665	7850	8030
منحة الدولة بعنوان التسيير		383	383	450	472	495
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	103	103	189	198	198
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	580	500	600	600	1200
نفقات الاستثمار						
المجموع		**7795**	**8442**	**8848**	**9111**	**9323**

بطـاقة عدد19: قصر العلوم بالمنستير

II- التعريف

1. **النشاط الرئيسي** :بعث حركية فكرية وثقافية وعلمية تشمل جميع أصناف المواطنين بما يدعم النشاط الفكري والثقافي والعلمي الذي تشهده البلاد كما نص على ذلك قانون الإحداث.
2. **مرجع الإحداث** : القانون عدد 36 لسنة 2007 المؤرخ في 04 جوان 2007.
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

III- الإستراتيجية والأهداف:

3- **الإستراتيجية** :

يعتبر قصر العلوم بالمنستير دعامة أساسية لبناء مجتمع المعرفة لك من خلال نشر الثقافة العلمية لدى جميع أصناف المواطنين وخاصة لدى الشباب مما يساهم في إشاعة الثقافة العلمية لدى العموم ويقظ تطلعات المواطنين الفكرية وينمي ملكة الابتكار والإبداع لديهم ويشجعهم على روح المبادرة.

وتتبلور هذه التوجهات في تنمية المعرفة ونشرها،

دعم جهود الأنشطة العلمية وتطويرها،

مزيد تفتح قصر العلوم بالمنستير على المحيط.

وتتركز هذه المحاور الإستراتيجية على عدد من الأهداف الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

2 الأهداف الإستراتيجية:

- المساهمة في تنمية المعرفة ونشرها
- دعم جودة الأنشطة العلمية وتطويره
- تفتح قصر العلوم بالمنستير على المحيط

III- الميزانية على المدى المتوسط

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات		
				2025	2025	2026
منحة الدولة بعنوان التأجير		1429	1460	1491	1536	1607
منحة الدولة بعنوان التسيير		415	415	415	436	457
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	39	40	40	42	44
	التدخلات ذات الصبغة التنموية	30			30	30
نفقات الاستثمار						
المجموع		**1913**	**1915**	**1946**	**2044**	**2138**

عدد 20: دار تونس بباريس

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي**: الإحاطة بالطلبة التونسيين المقيمين بباريس
2. **مرجع الإحداث**: النظام الأساسي لدار تونس بباريس 02 ماي 2010
3. **تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج:**

II- الإستراتيجية والأهداف:

1 الإستراتيجية:

مزيد الإحاطة بالطلبة التونسيين بباريس اجتماعيا وثقافيا.

الترفيع في عدد المقيمين من الطلبة التونسيين.

2 الأهداف الإستراتيجية.

تطوير أنشطة التكفل بالطالب

تعزيز الراحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب

3 تدخلات الفاعل العمومي:

III- الميزانية على المدى المتوسط

1 تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2025-2027)

البيان		إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
منحة الدولة بعنوان التأجير		500	500	500	500	500
منحة الدولة بعنوان التسيير		470	470	470	493	518
منحة الدولة بعنوان التدخلات	التدخل في الميدان الاجتماعي	30	30	30	30	30
	التدخلات ذات الصبغة التنموية					
نفقات الاستثمار						
المجموع		**1000**	**1000**	**1000**	**1023**	**1048**

بطاقة خاصة

بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

1- السياق العام

تعتبر مهمة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلا هاما ومؤثرا في مجال ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي وذلك من خلال تنفيذ الالتزامات الدولية والوطنية في مجال دعم حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة، حيث تساهم المهمة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة آفق 2030 وخاصة منها الهدف الرابع المتعلق بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة

وتعمل المهمة في إطار التزاماتها الوطنية المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة والسياسات العمومية على اعتماد الخطة الوطنية لمأسسة هذه المقاربة وترجمتها بمختلف محاور مخططها التنموي القطاعي سواء بالمجال الأكاديمي والبحثي أو بقطاع الخدمات الجامعية وتنفيذ جملة من المشاريع والإجراءات التي تكرس المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة.

وفي هذا الإطار بادرت المهمة بتشخيص أهم الإشكاليات والعراقيل التي تهم القطاع من منظور النوع الاجتماعي حيث اتجهت المهمة إلى تنفيذ الخطة الوطنية من خلال تركيز الاهتمام على أربعة آثار منها سوف تكون منطلقا لبلورة وتنزيل جملة من الأهداف العملياتية والأنشطة المحققة لها، وهي كما يلي:

- **الأثر الأول** يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات.

- **الأثر الثاني** يتعلق بالرفع من تمثيلية المرأة ومشاركتها الفعلية في هياكل التسيير والهياكل البيداغوجية ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

- **الأثر الثالث** يعنى بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

-**الأثر الرابع** يعني بدور المرأة وقت الأزمات وصمودها أمام التغيرات المناخية.

ورغم المكاسب المتحققة فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة في الولوج إلى التعليم العالي كحق مكفول بالدستور، إلا أن القطاع يسجل بعض الفوارق وهو ما يستدعي القيام بتشخيص معمق لمجالات المهمة من منظور النوع الاجتماعي للوقوف على حالات التفاوت وعدم تكافؤ الفرص وتحليل أسبابها وتداعياتها وإيجاد الحلول الممكنة لمعالجتها.

وفي انتظار إنجاز هذا التشخيص تستند المهمة حاليا على المعطيات الإحصائية المتوفرة للنوع الاجتماعي قصد الشروع في تحديد إشكاليات عدم المساواة في القطاع وفهمها.

وانطلاقا من المعطيات التي تمّ جمعها حول ظاهرة العنف بالمؤسسات الجامعية الواردة على الوزارة والتي تقتضي ملفاتها تدخل مجلس التأديب للنظر فيها، فقد ورد على الوزارة 3 ملفات حول العنف من ضمنها 2 ملفات تتعلق بعنف مسلط على المرأة بشبهة التحرش خلال سنة 2024.

وفي جانب تمثيلية المرأة في مواقع القرار، يعرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي نسقا تصاعديا هاما خلال العشرية الأخيرة في عدد الإناث بإطار التدريس مقارنة بعدد الذكور في حين تعتبر نسبة الاناث **ضعيفة مقارنة بالذكور في الرتب من الصنف "أ" وخاصة رتبة أستاذ تعليم عال** حيث **بلغت 24.72%** خلال السنة الجامعية 2023-2024 **ورتبة أستاذ محاضر36.38%** في حين أنها بلغت نسبة الأساتذة الإناث برتبة مساعد 56.13% و61.62% أستاذ مساعد للتعليم العالي بالسنة الجامعية 2023-2024.

ويعتبر تواجد الإطار البيداغوجي من الإناث من الصنف "أ" **ضعيفا** في خصوص **تمثيلية المرأة في المناصب القيادية في إدارة مؤسسات التعليم العالي مما يؤثر سلبا، لا فقط على المسار المهني للنساء من إطارات التدريس وإنما أيضا على وصولهن لمواقع القرار بالقطاع وتواجدهن على رأس مراكز البحث العلمي.**

كما لا يخلو مجال البحث العلمي من هذه الفوارق بين الجنسين ففي حين يسجل عدد الإناث الباحثات ارتفاعا مقارنة بعدد الذكور حيث تمثل نسبتهن 57% من مجموع الباحثين بعنوان الجامعية 2022-2023 ، إلا أن ذلك يقابله تباين كبير في عدد المشرفين على قطاع البحث العلمي حيث تعد نسبة حضور اشراف النساء على رأس هياكل البحث العلمي ضعيفة مقارنة بالرجال بالرغم من أهمية

مشاركتها في أنشطة البحث حيث يلاحظ أن نسبة 71,5% من المشرفين على هياكل البحث رجال بما يعادل مرتين ونصف نسبة النساء المشرفات والتي لا تتعدى نسبتهن 28,5% سنة 2023

كما يتعزز الفارق الكبير بالنسبة للمسؤولين عن مدارس الدكتوراه حيث نجد نسبة 40 % من النساء مشرفين على مدارس الدكتوراه.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات الجامعية، فلئن حققت مؤشرات انتفاع الطالبة بمختلف الخدمات نسبا ايجابية وتفوقا واضح مقارنة بحظوظ الطالب، إلا أن هذه المؤشرات لا تشمل حظوظ المرأة على مستوى تمثيليتها بمواقع صنع القرار من حيث الفوارق المسجلة بين الجنسين بالمواقع القيادية في إدارة مؤسسات الخدمات الجامعية حيث يحتكر الرجل 68,5 % من هذه مواقع مقابل 31,5 % للمرأة.

كما أن القطاع يعرف تطورا هاما في حضور المرأة في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي حيث ان نسبة الاناث تفوق 66% من عدد المسجلين بالتعليم العالي للسنة الجامعية 2023-2024 وحوالي 70 % من الاناث من خريجي التعليم العالي بالنسبة للسنة الجامعية 2202-2023 وهو انجاز هام على الصعيد الوطني ومقارنة بالبلدان المتقدمة

ولكن في المقابل نشهد ضعف تشغيلية حاملات الشهائد العليا وضعف إقبالهن على بعث المشاريع الخاصة والمؤسسات الناشئة حيث ان نسبة البطالة في صفوف خريجات التعليم العالي تبقى مرتفعة 31.2% مقارنة ب 13.8% نسبة البطالة في صفوف الذكور خلال الثلاثي الأول لسنة 2024 حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

ولتحقيق الأثر الثالث الخاص بالتمكين الاقتصادي والمالي للمرأة بالإضافة إلى ضمان حقوقهن في العمل اللائق والأجر العادل يسعى برنامج البحث العلمي لتعزيز مستوى ريادة الأعمال لدى الدكاترة والباحثات وذلك من خلال تعزيز فرصهن للنساء للانخراط في الحياة المهنية ولبعث مشاريعهن المجددة والمبتكرة.

أما بخصوص الخدمات الجامعية فإن المهمة قد مكنت الطالبات من تمييز ايجابي من خلال حق التمتع بالسكن الجامعي لسنتين مقابل سنة وحيدة للطلبة الذكور، مما انعكس ايجابيا على حضورهن بمؤسسات الإيواء خلال السنة الجامعية 2023-2024 بنسبة 78.66 %من مجموع المقيمين

واستفادتهن من الإحاطة النفسية بنسبة 87.40 % ،ورغم أهمية هذه المكاسب فقد سجل برنامج الخدمات الجامعية ضعف نسبة إقبال الطالبات على الأنشطة الثقافية والرياضية بالأحياء والمبيتات الجامعية إذا اعتبرنا العدد الجملي للطالبات المقيمات حيث نسجل انخراط 14929 طالبة من جملة 47140 طالبة مقيمة، بنسبة مشاركة لا تتجاوز 31,16 %.

وبناء على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي وباعتبار مهمة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلا هاما في تنفيذ الخطة الوطنية لتكريس المساواة بين المرأة والرجل وأخذا بعين الاعتبار التوجهات الوطنية ذات الأولوية في المرحلة الراهنة و لنتائج التشخيص القائمة على منظور النوع الاجتماعي و ما تبينه بعض الإحصائيات المتوفرة من جهة أخرى للقطاع فإن خطة عمل مهمة التعليم العالي والبحث العلمي للفترة القادمة تتمحور أساسا حول المحاور التالية:

المحور1: المساهمة في مناهضة العنف والتمييز المسلط ضد المرأة في الوسط الجامعي

المحور2: تعزيز تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار خاصة في الرتب المتقدمة لإطارات التدريس

المحور3: المساهمة في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة الباحثة والطالبة

المحور4: مجابهة التغييرات المناخية داخل الوسط الجامعي

الاثرعدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييزوالعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020

1-1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: التعليم العالي

الهدف الاستراتيجي عدد 1 : تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب العميقة**
الهدف العملياتي 1: تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)	محدودية الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بالفضاءات الجامعية	غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	عدم الإقرار بتنامي ظاهرة العنف ضد المرأة في الوسط الجامعي
			عدم الوعي بأهمية وجود إطار تنظيمي في هذا المجال
		ثقافة الصمت وعدم الإبلاغ لدى النساء ضحايا العنف بالوسط الجامعي	الخوف من التشهير و الانتقام
			عدم درايتها بحقوقها والإجراءات المتعلقة بالتتبع العنف
			عدم ثقة ضحايا العنف بالنظام القائم للتتبع و في قدرة المؤسسات الجامعية على معالجة الشكاوى بشكل فعال
			الخوف من عواقب الإبلاغ و تأثيراته السلبية على علاقاتها الاجتماعية و على مسارها الأكاديمي أو المهني
		عدم الخوف من العقاب لدى مرتكبي العنف ضد المرأة بالوسط الجامعي	ضعف في الإجراءات الداخلية لمعاقبة حالات العنف ضد المرأة داخل المؤسسات الجامعية
			عدم تكافؤ موازين القوى بين الاسلاك (أستاذ-إداري-طالب)
			ضعف في تنفيذ القوانين ومعاقبة المرتكبين
			عدم دراية بالقوانين والتشريعات المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة على غرار القانون الأساسي لمناهضة العنف.
الهدف العملياتي 2: تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في	نقص الإحاطة بالطالبات ضحايا ظاهرة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	غياب المعطيات والإحصائيات حول العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	عدم وجود آليات إشعار والتبليغ عن العنف ضد المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث (غياب منصة رقمية أو هاتف أخضر عدم وجود سجلات لتسجيل حالات العنف

حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث			عدم الوعي بأهمية إدراج العنف ضد المرأة بالمعطيات الإحصائية المبوبة حسب الجنس
		نقص القدرات البشرية في الإحاطة بضحايا العنف	محدودية عدد الأخصائيين النفسانيين الناشطين داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث
			ضعف تكوين إطار التدريس والإطار الإداري على اليات دعم و توجيه ضحايا العنف
		غياب خلايا الإنصات والإرشاد الموجهة للطالبات ضحايا العنف	عدم الوعي بأهمية وجود خلايا الإنصات والإرشاد للطالبات ضحايا العنف في الوسط الجامعي
			نقص التمويل والموارد المخصصة للإحداث خلايا الإنصات والإرشاد في المؤسسات الجامعية
		غياب التعريف و التسويق بالمنظومة الخاصة بالإحاطة النفسية في المؤسسات الجامعية	اقتصار العمل بها حاليا على مؤسسات الخدمات الجامعية

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب العميقة**
الهدف العملياتي 1: تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية	محدودية الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية	غياب إطار تنظيمي يتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	عدم الإقرار بتنامي ظاهرة العنف ضد المرأة في الوسط الجامعي
			عدم الوعي بأهمية وجود إطار تنظيمي في هذا المجال
		عزوف وخوف الطالبات ضحايا العنف عن الإبلاغ داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	الخوف من التشهير والانتقام
			عدم الاطلاع على القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017
			عدم درايتها بحقوقها و إجراءات المتعلقة بالمناهضة العنف
			غياب خطة اتصال تُعنى بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
			ضعف تكوين الطلبة و الإطار المتدخل بمؤسسات الخدمات الجامعية في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة

			محدودبة ثقة الطالبات في الحصول على حقهن ضد مرتكبي العنف
			انتشار ثقافة الإفلات من العقاب و التتبع في صفوف مرتكبي العنف ضد المرأة داخل فضاءات مؤسسات الخدمات الجامعية
			نقص الرقابة والإجراءات الوقائية ضد العنف داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
		نقص التنسيق مع وزارات أخرى و التشبيك مع المجتمع المدني في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة	عدم عقد لجان قيادة لتنفيذ مقتضيات القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 على مستوى المهمة
			غياب التنسيق مع هياكل عمومية أخرى للاتفاق على برنامج عمل مشترك في مجال مقاومة العنف ضد المرأة
			محدودية التعاون مع المجتمع المدني للقيام بأنشطة مشتركة في مجال مقاومة العنف ضد المرأة
		غياب المعطيات والإحصائيات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	إصدار منشورات إدارية لا تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة العنف ضد المرأة
الهدف العملياتي 2: تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية	نقص الإحاطة بالطالبات ضحايا ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية	عدم وجود آلية للكشف عن حالات العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية	غياب منصة رقمية أو رقم أخضر للإعلان والكشف عن حالات العنف ضد المرأة
			عدم توثيق حالات العنف المسجلة بفضاءات الخدمات الجامعية
		محدودية أنشطة خلايا الإنصات والإرشاد الموجهة للطالبات ضحايا العنف	محدودية عدد الأخصائيين النفسانيين الناشطين داخل مؤسسات الخدمات الجامعية
			ضعف تكوين الإطارات المتدخلة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة

2.1 خطة العمل الخاصة بالأثر 1

1.2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج عدد 1: التعليم العالي						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز						
تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)	نسبة تطور التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)		*	-	50%	66%
تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	نسبة حالات العنف ضد المرأة المتعهد بها من قبل أخصائي نفساني مقارنة من إجمالي بحالات العنف المسجلة		30%	40%	45%	50%

*عدم توفر المعطيات المتعلقة بعدد تطور التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات) لسنة2023

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب						
تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية	عدد الدعائم الإعلامية المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية		250	500	750	800

تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية	نسبة الطالبات المنتفعات بالإحاطة النفسية من العدد الجملي للطلبة المقيمين		%18.28	%16	%16,8	%17,5

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

البرنامج عدد 1 التعليم العالي

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)												
وضع و تحيين الأطر القانونية و الترتيبية	صياغة المناشير	إصدار منشور يتناسق مع استراتيجية الوزارة في مكافحة العنف ضد المرأة	المصادقة على المنشور و تعميمه			%100						
	صياغة الأنظمة الداخلية	مراجعة الأنظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مع مراعاة منع العنف المسلط ضد المرأة	نسبة الأنظمة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المنقحة لإدراج مقتضيات تتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة		%10	%25	%15					
تنظيم التظاهرات والحملات التوعوية	حملات توعوية	تنظيم حملات توعية لمكافحة العنف ضد المرأة داخل الجامعات لفائدة الطلبة وإطار التدريس والإداري	نسبة حملات التوعية المنظمة حول مناهضة العنف ضد المرأة (أيام إعلامية- ورشات...)		%10	%20	%15		100	70	80	م.ع

مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1									**100**	**70**	**80**
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث											
البيانات الإحصائية المراعية للنوع الاجتماعي		**جمع ومتابعة ومعالجة الإحصائيات الخاصة بالعنف ضد المرأة داخل الجامعات من خلال تطبيقة الاستبيان عن بعد الخاصة بالجامعات والمؤسسات الجامعية**		توفير إحصائيات خاصة بالعنف ضد المرأة داخل الجامعات	%10	%10	%5				
تنمية القدرات	**دورات تدريبية**	**تنظيم دورات تدريبية عبر الخط حول القانون 58-2017 داخل الجامعات لفائدة الطلبة وإطار التدريس والإداري**		عدد المشاركين في الدورات التدريبية عبر الويب حول القانون 2017-58	10000	5000	10000		50	25	50	م.ع
الإحاطة النفسية		**تحيين المنظومة الخاصة بالإحاطة النفسية في المؤسسات الجامعية**		نسبة تطور مستعملي المنظومة الخاصة بالإحاطة النفسية	%15	%15	%20			40		م.ع
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2									**50**	**65**	**50**	م.ع
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1									**150**	**135**	**130**	م.ع

البرنامج عدد 3 الخدمات الحامعية

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			*مؤشرات الأنشطة*					*الميزانية حسب الروزنامة*				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	*الصنف الفرعي*	*ملخص الأنشطة*	*اسم المؤشر*	*إنجازات 2023*	*تقديرات 2024*	*تقديرات 2025*	*تقديرات 2026*	*2023*	*2024*	*2025*	*2026*	

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية											
وضع و تحيين الأطر القانونية و الترتيبية	**صياغة الأنظمة الداخلية**	**التنصيص على العنف المسلط ضد المرأة بالأنظمة الداخلية بمؤسسات الإيواء الجامعي من خلال الالتزام الممضى من قبل الطالب**	إدراج الفصل ضمن الالتزام			%100					
تنمية القدرات	**محاضرات**	**تنظيم محاضرات حول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 *لفائدة جميع المتدخلين* بالخدمات الجامعية**	عدد المحاضرات حول القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المنجزة *بمؤسسات الخدمات الجامعية*			30	20	35	6	15	25	**م.ع**
التظاهرات والحملات التوعوية	**حملات توعوية**	**تنظيم حملات توعية لمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية لفائدة الطلبة الإطار الإداري**	عدد الحملات التوعية المنظمة حول مناهضة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية			100	50	120	6 (لافتات + فلاير)	30 (لافتات + فلاير)	35 (لافتات + فلاير)	**م.ع**
التظاهرات والحملات التوعوية	**الاتفاقيات**	**عقد اتفاقيات شراكة مع منظمات وجمعيات ناشطة فب مجال حقوق المرأة والمساواة**	عدد اتفاقيات الشراكة المبرمة مع المنظمات والجمعيات			25	20	35				
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1									**12**	**45**	**60**	**م.ع**
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية												

تنمية القدرات	مواقع التواصل الإجتماعي	تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية	إنشاء صفحة على مواقع التواصل الاجتماعي (فايس بوك)بكل د خ ج مخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة		15000	35000	40000				
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2								**0**	**0**		
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 3								**12**	**45**	**60**	**م.ع**
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة								**162**	**180**	**190**	**م.ع**

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء

❖ تم اختيار الأهداف العملياتية الخاصة ببرنامج التعليم العالي بالتناسق مع طبيعة القطاع الذي يشهد تواجد شرائح عمرية واجتماعية مختلفة ومتعددة (طلبة-أساتذة-إداريين-عملة).

فيما يخص جمع المعطيات المتعلقة بالعنف المسلط على المرأة فإنها تتطلب إجراء استبيان لدى المؤسسات الجامعية، حيث لم يتم إدراج هذا العنصر بمنظومة الاستبيان عن بعد في الوقت الحالي لذا فأنه في ظل هذا وجب جمع البيانات وإعداد التقديرات وسيتم العمل حاليا على إعداد وثائق استبيان حول العنف ضد المرأة في الوسط الجامعي.

أما فيما يخص التظاهرات والملتقيات المخصصة للوقاية ومكافحة العنف ضد المرأة فأن بعض المؤسسات الجامعية أعربت عن نيتها في العمل على هذا الجانب في المستقبل حيث ان جامعة تونس المنار وجامعة سوسة على سبيل الذكر قد قامت بإعداد استبيان عن بعد حول " التحرش: المواقف والتوقعات" في إطار مشروع "هن للقيادة We4lead "وهو مشروع علمي دولي يهدف إلى تعزيز مكانة المرأة في القيادة وتكريس مبدأ المناصفة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي حيث يعد إنشاء وحدة لمكافحة التحرش في كل من الجامعات الشريكة من بين النتائج المتوقعة لهذا المشروع وهدفها هو: جمع معلومات واضحة ودقيقة، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، ووضع دليل واضح وعملي لإنشاء خلية مثالية، قدر الإمكان، لمكافحة التحرش.

اما فيما يخص مراجعة الأنظمة الداخلية للمؤسسات الجامعية وإدراج معطيات متعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة فإنه من المتوقع الشروع في هذا النشاط بداية من السنة الجامعية القادمة بعد تركيز الهياكل البيداغوجية للمؤسسات الجامعية.

فيما يخص الدورات التدريبية تتجه النية في مرحلة أولى إلى تشريك طلبة الحقوق تدريجيا وتقييم المرحلة وتعميمها على بقية مجالات التدريس. بالنسبة للتقديرات المالية الخاصة بالأنشطة الراجعة بالنظر للهدف فإنه يصعب توفير الاعتمادات الضرورية نظرا للضغوطات المالية وتتجه النية إلى حث الهياكل الجامعية على توفير تمويلات خارجية لعدة أنشطة في نطاق التعاون الدولي او التفتح على المحيط بالتنسيق مع الجمعيات الوطنية التي تنشط في المجال.

❖ يسعى برنامج الخدمات الجامعية إلى وضع الآليات والوسائل اللازمة للتصدي لظاهرة العنف ومجابهتها والكشف عن الحالات المسجلة ومتابعة مرتكبيها في ظل غياب المعطيات الدقيقة والموثقة عن وجود بعض الحالات داخل فضاءات الخدمات الجامعية.

وفي هذا الإطار، انطلق البرنامج في تنفيذ الأنشطة العملياتية التالية:

- تكثيف وتنويع الأنشطة التحسيسية والوسائل الدعائية المتعلقة بمكافحة العنف ضد الطالبات.
- دعوة القائمين على أنشطة الإحاطة النفسية إلى رصد حالات العنف المسجلة ضد الطالبات سواء داخل الحرم الجامعي أو خارجه وتوثيقها.
- تعزيز الإحاطة بالطالبات ضحايا العنف وإفرادهن بالتدخلات العلاجية الضرورية.
- دعوة مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيتات، مطاعم، مراكز جامعية للتنشيط الثقافي والرياضي) إلى تحيين النصوص الداخلية وتوحيدها في اتجاه التنصيص على تجنب العنف بصفة عامة والعنف المسلط ضد الطالبات بصفة خاصة ومتابعة مرتكبيه وفق التراتيب الإدارية والقانونية.
- الشروع في تطوير المنصة الرقمية للإحاطة النفسية عن بعد https://uso.uvt.tn/consult بما يسمح برصد وتسجيل حالات العنف ضد الطالبات وتحليلها وذلك في إطار حماية المعطيات الشخصية لكل رواد المنصة.

ومن المنتظر خلال السنة الجامعية القادمة 2024-2025، تحقيق المطلوب على المستويات التالية:

- مراجعة التراتيب بخصوص ظاهرة العنف إلى جانب توفير المعطيات الإحصائية للحالات المسجلة وتحليلها والأنشطة المنجزة بخصوصها.

- تجميع المعطيات الخاصة بالأنشطة والتظاهرات المنجزة بخصوص التحسيس والوقاية من ظاهرة العنف ضد الطالبات (الدعائم الورقية والمحامل الرقمية والندوات والمحاضرات .....)

- العمل على إعداد تقرير سنوي حول مناهضة العنف ضد الطالبات ورفعه إلى رئيس المهمة.

ويطمح البرنامج مستقبلا إلى تدعيم الاعتمادات الضرورية لإنجاز الأنشطة المذكورة بصفة خاصة وتدعيم الاعتمادات المخصصة للأنشطة الثقافية والرياضية بوجه عام لما لها من دور في الإسهام في تحييد هذه الظاهرة عن المحيط الجامعي.

الأثرعدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل وموا قع صنع القرارعلى المستوى الوطني والجهوي والمحلي

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1: التعليم العالي

الهدف الاستراتيجي عدد 1 : تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب العميقة**
الهدف العملياتي 1:تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية	ضعف ترشيح المراة عند إصدار الانتخابات	ضعف نسبة المدرسات في رتبة أستاذ محاضر وأستاذ تعليم عال وهي الرتب المخولة للترشح للمناصب القيادية	عراقيل ثقافية تفضل تواجد الرجال في مناصب القرار
			نقص مؤهلات النساء مقارنة بالرجال في تقلد هذه المناصب القيادية (مهارات القيادة و التواصل لدى النساء مقارنة بالرجال
			الرجال اكثر حظوظا للفوز بالانتخابات بسبب ضعف التشبيك و العلاقات لدى النساء مقارنة بالرجال

	عدم إقبال المراة على الترشح لمناصب القرار	ضعف ترشح المدرسات الباحثات في رتبة أستاذ محاضر وأستاذ تعليم عال للمناصب القيادية	الخوف من عدم تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية
			نقص الدعم و التشجيع (ضعف التواصل حول التجارب الناجحة للنساء في الصنف الأساتذة الباحثات.)
			نقص الثقة في النفس وفي القدرات على القيادة والنجاح في المناصب العليا
			نقص في الوعي بأهمية وضع إطار تنظيمي يدعم المساواة الفعلية و تكافؤ الفرص في تقلد المناصب القيادية .

2.1 خطة العمل الخاصة بالأثر 2

1.2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج عدد 1: التعليم العالي						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	**اسم المؤشر**	**إنجازات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**	**تقديرات 2026**	**تقديرات 2027**
الهدف الاستراتيجي 1: تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميز						
تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية	**نسبة الأساتذة الباحثات على رأس هياكل التسيير والهياكل البيداغوجية بالجامعات والمؤسسات الجامعية**	**%28**	**%28**	**%36**	**%36**	**%36**

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر2

البرنامج عدد 1 التعليم العالي												
الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية												
		تنظيم جداول الأوقات وتعزيز منظومة التدريس عن بعد للأساتذة	نسبة الوحدات العلمية التي تدرس عن بعد		%8	%9	%10					
تنمية القدرات	التدريب الشخصي	**التكوين والتدريب وتنمية القدرات (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، التنمية الذاتية) للطلبة والأساتذة الجامعيات**	نسبة المنتفعات من الدورات التدريبية المنظمة في المجال (الثقة بالنفس - القيادة - النوع الاجتماعي، الإدارة، التنمية الذاتية) للأساتذة الجامعيات		%10	%15	%20		100	200	250	م.ع
التظاهرات والحملات التوعوية	حملات توعية	**تنظيم حملات توعية (ندوات، مؤتمرات، ورشات، benchmarking) لتغيير العقليات ودفع الأساتذة الباحثات نحو مناصب القرار** **لفائدة للأساتذة الجامعيات**	نسبة المنتفعات من الندوات والمؤتمرات المنظمة		%10	%15	%20		100	200	250	م.ع
تنمية القدرات	التدريب الشخصي	**تبادل الخبرات الناجحة للأساتذة في مواقع صنع القرار في شكل (اجتماع/ندوة / يوم**	نسبة الأساتذة المشاركات اللواتي تولين مناصب قيادية		%50	%10	%30					

		إعلامي..) لفائدة الطلبة والأساتذة									
تنمية القدرات	التدريب الشخصي	إنشاء شبكة للكفاءات النسائية لتبادل الخبرات وتشجيعهن على التقدم لمناصب قيادية	نسبة الأساتذة المشاركات في شبكة الكفاءات		%20	%20	%20				
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1								200	400	500	م.ع
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1								200	400	500	م.ع
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة								200	400	500	م.ع

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر

يندرج الهدف العملياتي تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية في إطار الهدف الاستراتيجي تحسين جودة التكوين وتوجيهه نحو التميزمن خلال دعم حضور المرأة الأستاذة برتبة أستاذ التعليم العالي وأستاذ محاضر في مواقع القرار وهذا راجع بالأساس للإشكالية المطروحة والمتمثلة في ضعف نسبة تمثيلية المرأة في المناصب القيادية في إدارة مؤسسات التعليم العالي (برتبة أستاذ تعليم عال وأستاذ محاضر) التي لا تتجاوز 29.7% وهو ما يحد من إسهام المرأة في البحوث العلمية و التأطير و تقلد مناصب القرار(المدير-العميد-نائب رئيس الجامعة- رئيس الجامعة) في هياكل التسيير والهياكل البيداغوجية بالجامعات والمؤسسات الجامعية التي تعتمد على مبدأ الانتخاب لمدة 3 سنوات علما انه خلال فترة أشهر ماي وجوان وجويلية 2024 سوف تتم انتخابات مسيري الهياكل الجامعية للمدة النيابية 2024-2027.

الأثرعدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 2: البحث العلمي

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الرئيسية	الأسباب العميقة
الهدف العملياتي 1: تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة والباحثات طالبات الدكتوراه	نقص انخراط الدكاترة والباحثات طالبات الدكتوراه في مجال ريادة الأعمال	عقلية تكرس خيار التدريس والبحث كأفضل خيار مهني لطالبات الدكتوراه وللحاصلات على شهادة الدكتوراه	السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار المالي
			ضعف الثقة بالنفس ومحدودية حس القيادة
			السعي إلي تحقيق التوازن بين الحياة العائلية والحياة المهنية (توقيت مرن، عطل...)
			الرغبة في الحصول على التقدير والاعتراف وفي التماهي مع نموذج النجاح المجتمعي
			أعباء التدريس والبحث لا تترك مجالا واسعا للتفكير والعمل على مشاريع ريادية
	صعوبة توفير التمويلات الذاتية	دراسات دكتوراه توجه نحو مسار مهني يقتصر على البحث والتدريس ويتسم بضعف التشجيع على ريادة الاعمال لدى الباحثات	ضعف آليات التمويل الموجهة لتشجيع ودعم الدكاترة / الباحثات طلبات الدكتوراه
			تكوبن يقتصر عموما على النظري ويهمل الجانب التطبيقي
			ضعف تشريك المحيط الاقتصادي والاجتماعي في تصور وتطوير التكوين في مرحلة الدكتوراه
	الخوف من المخاطر التي تكتسيها المشاريع عند انطلاقها	ارتفاع مخاطر ريادة الاعمال للدكاترة و الباحثات طالبات الدكتوراه	منظومة قانونية غير ملائمة ومناسبة لريادة الاعمال
			طول عملية مسار النضج التكنولوجي (من الفكرة إلى الإنتاج)
			حماية ضعيفة لنتائج الأبحاث
			ضعف المرافقة التقنية والفنية في بعض التخصصات (ضعف الموارد البشرية من حيث العدد والتكوين المؤهلة لمرافقة الراغبات في بعث مشاريع مجددة و مؤسسات ناشئة)

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب العميقة**
الهدف العملياتي 1: تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال	نقص انخراط الطالبات في الأنشطة الثقافية والرياضية	عدم ملائمة الأنشطة الثقافية والرياضية لطبيعة المرأة و اختياراتها	عدم ملائمة البنية التحتية الرياضية للاحتياجات الضرورية للمرأة
	نقص انخراط الطالبات في مجال ريادة الأعمال	محدودية أندية بعث المؤسسات وريادة الأعمال بمؤسسات الإيواء والمراكز الثقافية الجامعية.	نقص التحسيس بأهمية الأنشطة الموجهة للتكوين في مجال ريادة الأعمال وبعث المؤسسات
			صعوبة التعاقد مع مختصين في مجال في تنشيط نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال
		غياب التكامل بين التكوين الأكاديمي والأنشطة المحفزة لتنمية المهارات الذاتية والمهارات الناعمة الموجهة لرائدات الأعمال	محدودية المساحات الزمنية المخصصة للأنشطة الموجهة لتطوير المهارات الذاتية والناعمة في مجال ريادة الأعمال.
		محدودية الاعتمادات المخصصة لتمويل الأنشطة في مجال بعث المؤسسات وريادة الأعمال	صعوبة تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة لموجهة لتطوير المهارات الناعمة في مجال ريادة الأعمال.
			صعوبة توفير الفضاءات المعتمدة كمنوال للتدريب على ريادة الأعمال (Living lab - Finlab -salle de Marché)

2.1 خطة العمل الخاصة بالأثر 3

1.2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج عدد 2: البحث العلمي						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين تأثير البحث والتجديد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية						
تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة والباحثات طالبات الدكتوراه	**عدد الشركات الناشئة والشركات المنبثقة عن نتائج البحث المحدثة من قبل الباحثات**		**3**	**1**	**1**	**2**

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	**اسم المؤشر**	**إنجازات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**	**تقديرات 2026**	**تقديرات 2027**
الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب						
تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال	**نسبة مشاركة الطالبات في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال**		**% 10**	**% 10**	**% 15**	**% 20**

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 3

البرنامج عدد 2 البحث العلمي											
الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			***مؤشرات الأنشطة***					***الميزانية حسب الروزنامة***			**مصادر أخرى للتمويل**
الصنف	***الصنف الفرعي***	***ملخص الأنشطة***	***اسم المؤشر***	***إنجازات 2023***	***تقديرات 2024***	***تقديرات 2025***	***تقديرات 2026***	***2023***	***2024***	***2025***	***2026***
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة و الباحثات طلبات الدكتوراه											

تنمية القدرات		**دعم دراسات الدكتوراه المنجزة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية في إطار مشروع (MOBIDOC) SWAFY*** **	نسبة أطروحات الدكتوراه المنجزة بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية		%2.38	%2	%1.67		546	546	**الاتحاد الاوروبي**
تنمية القدرات	**إنجاز المشاريع**	**بناء قدرات حاملات المشاريع المجددة في مجال ريادة الاعمال (إعداد مخطط الأعمال، فرص التمويل، إدارة المؤسسات، المحاسبة ..)**	عدد المنتفعات حاملات المشاريع المجددة من برنامج تنمية القدرات		60	60	60		20	30	**تعاون ثنائي**
تنمية القدرات	**تدريب**	**تعزيز التمويل الإيجابي (positive discrimination) لفائدة الحاملات للمشاريع المجددة.**	عدد المشاريع المنتقاة والمحمولة من طرف الباحثات		6	6	8		1200	800	1200	**م.ع + تعاون ثنائي**
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1									**1766**	**1376**	**1776**	**م.ع + تعاون ثنائي**
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 2									**1766**	**1376**	**1776**	**م.ع + تعاون ثنائي**

*** يمتد مشروع MOBIDOC الي 03 سنوات

البرنامج عدد 3 الخدمات الجامعية

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1		تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال										
تنمية القدرات	تدريب	تنظيم ورشات عمل تدريبية للإدارة التشاركية مخصصة لمديري مؤسسات الخدمات الجامعية والمنشطين الثقافيين بها	عدد المشاركين في ورشات عمل تدريبية للإدارة التشاركية لكل الفاعلين بمجال الأنشطة الثقافية والرياضية		150	150	200		10	10	15	
دعم الأنشطة الثقافية والرياضية	الأنشطة الرياضية	الرفع من عدد النوادي الرياضية النسائية	عدد النوادي الرياضية النسوية (بالمراكمة)		80	80	100		100	100	150	م.ع
	الأنشطة الثقافية	دعم الرحلات الثقافية والترفيهية والسياحية المبرمجة لفائدة الطالبات	عدد الرحلات الثقافية والترفيهية والسياحية المنجزة سنويا		30	50	70		200	250	350	م.ع
	الأنشطة الثقافية	تعزيز الإطار التنشيطي بمؤسسات الإيواء الجامعي والمراكز الثقافية	نسبة تطور الإطار التنشيطي المختص		%8.74	%3.21	%4.4		45	16.5	25.6	م.ع
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1									**355**	**376.5**	**540.6**	م.ع
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 3									**355**	**376.5**	**540.6**	م.ع
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة									**2121**	**1752.5**	**2316.6**	م.ع

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر

❖ تم اختيار الهدف العملياتي الخاص ببرنامج البحث العلمي بالتناسق مع طبيعة القطاع حيث يندرج ضمن تطوير الشراكة بين منظومة البحث العلمي والمنظومة الإنتاجية وتعزيز مساهمة المنظومة في الاقتصاد الوطني.

يعتبر مؤشر عدد الشركات الناشئة والشركات المنبثقة عن نتائج البحث المحدثة من قبل الباحثات من المؤشرات الهامة التي تساعد على نقل المعارف والتكنولوجيا في شكل مؤسسات فاعلة تعكس تحوّل ديناميكية الاقتصاد وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمرأة الباحثة.

وفي هذا الإطار قد تم إطلاق برنامج "تكنوريات TECHNORIAT " الذي تم إنجازه في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث تمكنت (04) باحثات من إحداث مؤسسات تكنولوجية ناشئة قائمة على براءات اختراع ونتائج بحوث مبتكرة، متأتية من مراكز ومخابر البحث العمومية، من أصل (06) مؤسسات ناشئة أحدثت بمناسبة إنجاز البرنامج المذكور. في هذا الصدد وقصد مزيد تطوير ثقافة ريادة الأعمال لدى الباحثات وتشجيعهم على الابتكار وبعث المؤسّسات التكنولوجية الناشئة سيتم خلال الفترة القادمة 2025-2027 إطلاق النسخة الثانية من هذا البرنامج وقد تمت برمجة إنجاز دورات تكوينية لبناء قدرات للباحثات حاملات المشاريع المجددة في مجال ريادة الاعمال (إعداد مخطط الأعمال، فرص التمويل، إدارة المؤسسات، المحاسبة..) ومن ثمة انتقاء وتمويل أفضل المشاريع المبتكرة واحتضانها ومرافقتها خلال جميع مراحل تطوير النضج التكنولوجي خاصة في المجالات ذات الصلة بالأولويات الوطنية (الأمن الصحي والغذائي والطاقي والمائي) فضلا عن المشاريع الواعدة في مجال التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا إنترنت الأشياء، تكنولوجيا البيانات العمالقة، تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي..) وذلك قصد تحويلها إلى مؤسسات ناشئة وفرص اقتصادية ذات قيمة مضافة ولمواطن شغل ذات جودة.

بالنسبة للتقديرات المالية الخاصة بالأنشطة الراجعة بالنظر للهدف فإنه تتجه النية إلى توفير تمويلات خارجية لعدة أنشطة في نطاق التعاون الدولي او التعاون الثنائي التي تنشط في المجال.

علما وأنه يتم العمل اليوم، دعما لتحسين هذا المؤشر، على إعداد تصور متكامل لدراسات الدكتوراه ذو بعد إصلاحي يهدف إلى تطويرها وفق مقاربة تشاركية تهدف للرفع من جودتها ودعم تشغيلية الخريجين على أن يتم التركيز على المحاور المتعلقة بالحوكمة وجودة التأطير والتكوين

والتثمين بالإضافة إلى توجيه دراسات الدكتوراه نحو الأولويات الوطنية للبحث العلمي. ويتم العمل، في هذا السياق، على مراجعة التكوين التكميلي في إطار دراسات الدكتوراه وتوجيهه نحو المهن الجديدة للبحث والتجديد واحداث المؤسسات الناشئة.

❖ على ضوء مجمل النقائص والصعوبات التي تم عرضها سابقا والتي تعيق من حظوظ الطالبات فيما يتعلق بفرص نفاذهن إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية ومشاركتهن في مختلف الأنشطة التي تؤهلهن للمنافسة على فرص تضمن لهن التمكين الاقتصادي والمالي والاجتماعي بادر برنامج الخدمات الجامعية بـــ:

- العمل على تعزيز مشاركة الطالبات بمختلف أنشطة النوادي الثقافية والعلمية والرياضية، حيث لا تتجاوز مشاركتهن مقارنة بالعدد الجملي للطالبات المقيمات بنسبة تقدر بـ 31,66 % (انخراط 14431 طالبة من مجموع 45574 طالبة مقيمة)، ويأمل البرنامج خلال السنوات الثلاث القادمة إلى إدراك نسبة مشاركة لا تقل عن 50%.

- دعوة القائمين على الأنشطة الثقافية إلى تكثيف الأندية التي تعنى بنوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال وتشجيع المنخرطين بها على برمجة تظاهرات في مجال إعداد رائدات الأعمال والاطلاع على آليات المرافقة لبعث المشاريع وتكوين وتدريب الباعثات والباعثين وعقد ورشات لعرض التجارب الناجحة. ويأمل البرنامج في تحقيق نسبة مشاركة للطالبات في هذا المجال تنطلق بـ 10 % خلال السنة 2023- 2024 لتدرك حوالي 25 % مع نهاية السنة 2026-2027.

- تعزيز انخراط الطالبات بالنوادي الرياضية من خلال تقريب الرياضات الأكثر ملاءمة لميولاتهن وتشجيع بعث رياضات جديدة فنية وترفيهية.

ويطمح البرنامج إلى إحداث 60 ناديا رياضيا نسائيا خلال السنة الجامعية الجارية على أن يتم مضاعفة عدد هذه النوادي مع نهاية السنة 2026-2027.

- العمل على تحسين نسبة التغطية في مجال التأطير الثقافي والرياضي حيث لوحظ خلال السنة الجامعية 2022-2023 ضعف هذه النسبة التي لا تتعدى 0,78 % أي ما يعادل 1 منشط لكل 130 طالبا مقيما

كما لاحظ البرنامج عزوف المنشطين الثقافيين والرياضيين على التعاقد مع مؤسسات الخدمات الجامعية نظرا لتدني مستوى تأجيرهم باعتبار انخفاض

معلوم الحصة التنشيطية المحددة من رئاسة الحكومة.

ويأمل البرنامج خلال السنوات القادمة التعويل على الطلبة المتطوعين من أصحاب المواهب والتخصصات الثقافية والفنية والجمعياتية لتغطية هذا النقص والاعتماد على منشطين تابعين لهياكل وطنية أخرى على غرار دور الثقافة والشباب للإسهام في تأطير النوادي وإنجاز أنشطة وتظاهرات ثقافية ورياضية مشتركة

الأثرعدد 6: صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية

الهدف الاستراتيجي عدد 2 :تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)**	**الأسباب الرئيسية**	**الأسباب العميقة**
الهدف العملياتي 1: الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات	سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات	ارتفاع قيمة فاتورة الكهرباء والغاز بمؤسسات الإيواء الموجهة للطالبات	سوء التصرف في استغلال الكهرباء والغاز بالميتات
		حالات انقطاع عمليات التزود بالمياه الصالحة للشراب بمؤسسات الإيواء والمطاعم الجامعية وتعطيل الخدمات الموجهة للطالبات	فقدان خزانات تجميع المياه بالمبيتات والمطاعم الجامعية الموجهة للطالبات
			محدودية الاعتماد على تجهيزات حديثة للتحكم في استعمال المياه
الهدف العملياتي 2 : حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية	التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية	محدودية المناطق الخضراء بمؤسسات الخدمات الجامعية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الطالبات	محدودية استغلال المساحات البيضاء بالمؤسسات الجامعية كمناطق خضراء تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الطالبات
			الحرص على اقتصاد استهلاك المياه وارتفاع كلفة الاستغلال
		غياب خطة للتصرف في النفايات : التحسيس	الحاجة إلى توفير الشروط الفنية اللازمة لفرز النفايات

		والفرز والرسكلة والتثمين التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الطالبات	عقد اتفاقية مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

2.1 خطة العمل الخاصة بالأثر 6

1.2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الصحة النفسية والتنمية الذاتية للطالب						
الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات	نسبة اللوحات الفوتوضوئية التي تم تركيزها بالأحياء والمطاعم الجامعية		% 10	% 15	20%	% 25
حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية	عدد الصالونات المنظمة لنوادي البيئة المحدثة بالمؤسسات الجامعية		30	20	30	50

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 6

البرنامج عدد 3 الخدمات الجامعية											
الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات												

التصرف في المياه والطعام	التصرف في المياه	تركيز خزانات مياه بالمطاعم والمبيتات الجامعية (30 م3 – 40 م3)	عدد خزانات المياه			5	0			600	0		م.ع
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										600	0		م.ع
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2 حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية													
التصرف في المياه والطعام	التصرف في الطعام	اقتناء حاويات لفرز قمامة الإطعام	عدد الحاويات المقتناة			30	20			2.1	1.4		م.ع
تشجير		تشجيع عمليات التشجير بفضاءات الخدمات الجامعية بالتنسيق مع إدارة الغابات و إشراك النوادي	عدد الأشجار المغروسة			1500	1000						
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2										2.1	1.4		
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 3										602.1	1.4		م.ع
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة										602.1	1.4		م.ع

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر

- في إطار حماية المرأة من التلوث البيئي والحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطلبة بوجه عام وعلى الطالبات بوجه خاص باعتبارهن يمثلن 76 % من المقيمين والانعكاسات المادية والصحية والبيئية له، يعتزم البرنامج في إطار حرصه على ترشيد استهلاك المياه وتجنب الانقطاعات المتكررة للمياه الشروع التدريجي في بناء خزانات لتجميع المياه بمراعاة الكلفة المحددة لكل خزان على أن يتم الانتهاء من بناء 10 خزانات مع نهاية السنة المالية 2027.

- وفي نفس الإطار يعمل البرنامج على تركيز لوحات فوتوضوئية لتجميع الطاقة الكهربائية قصد استغلالها بالمطاعم والمبيتات الجامعية ويطمح البرنامج إلى تجهيز 25 مبيتا ومطعما جامعيا بهذه اللوحات قبل 2027.

كما تتجه خطة العمل إلى دعوة مديري مؤسسات الخدمات الجامعية إلى تكثيف عمليات التشجير بالمساحات البيضاء المتواجدة داخل المؤسسات بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة ومن المنتظر أن ينطلق هذه النشاط خلال السنة الجامعية المقبلة 2024-2025 بغراسة 1000 شجرة.

3- تلخيص لتعهدات المهمة فيما يتعلّق بتحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي

1- تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		إسم المؤشّر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الأثر 1 منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020							
برنامج عدد 1: التعليم العالي	تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)	نسبة تطور التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)		*	-	%50	%66
	تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث	نسبة حالات العنف ضد المرأة المتعهد بها من قبل أخصائي نفساني مقارنة بحالات العنف المسجلة		%30	%40	%45	%50
البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية	تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية	عدد الدعائم الإعلامية المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة داخل مؤسسات الخدمات الجامعية		250	500	750	800
	تعزيز الإحاطة بالنساء ضحايا العنف بفضاءات الخدمات الجامعية	نسبة الطالبات المنتفعات بالإحاطة النفسية		%18.28	%16	%16,8	%17,5

***عدم توفر المعطيات المتعلقة بعدد تطور التظاهرات والملتقيات الموجهة لتحسيس ووقاية ومكافحة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات) لسنة2023**

الأثر 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي							
برنامج عدد 1: التعليم العالي	تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية	نسبة الأساتذة الباحثات على رأس هياكل التسيير والهياكل البيداغوجية بالجامعات والمؤسسات الجامعية		%28	%36	%36	%36

الأثر 3 : سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل							
برنامج عدد 2: البحث العلمي	تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة والباحثات طالبات الدكتوراه	عدد الشركات الناشئة والشركات المنبثقة عن نتائج البحث المحدثة من قبل الباحثات		3	1	1	2
البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية	تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال	نسبة مشاركة الطالبات في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال		% 10	% 10	% 15	% 20
الأثر 6 : صمود النساء والفتيات أمام الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية							
البرنامج عدد 3: الخدمات الجامعية	الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات	نسبة اللوحات الفوتوضوئية التي تم تركيزها بالأحياء والمطاعم الجامعية		% 10	% 15	% 20	% 25
	حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية	عدد الصالونات المنظمة لنوادي البيئة المحدثة بالمؤسسات الجامعية		30	20	30	50

2- تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					2023	2024	2025	2026	2027	
تنظيم التظاهرات والحملات التوعوية	حملات توعوية	الاثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020	برنامج التعليم العالي	تطوير بيئة جامعية تحد من ظاهرة العنف ضد المرأة (طالبات أساتذة وإداريات)			100	70	80	م.ع
	حملات توعوية		برنامج الخدمات الجامعية	تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية			6	30	35	م.ع
	حملات توعوية	الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على	برنامج التعليم العالي	تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية			100	200	250	م.ع

		المستوى الوطني والجهوي والمحلي								
مجموع الميزانية للصنف " التظاهرات والحملات التوعوية " من الأنشطة							**206**	**300**	**365**	**م.ع**
تنمية القدرات	دورات تدريبية	الاثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات 2020	برنامج التعليم العالي	تحسين الإحاطة بالطالبات وإطار التدريس والإداري في حالة العنف داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث			50	25	50	م.ع
	محاضرات		برنامج الخدمات الجامعية	تعزيز الوقاية من ظاهرة العنف ضد المرأة بفضاءات الخدمات الجامعية			6	15	25	م.ع
	التدريب الشخصي	الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي	برنامج التعليم العالي	تعزيز تمثيل الأساتذة الباحثات في مناصب القرار على مستوى الجامعات والمؤسسات الجامعية			100	200	250	م.ع
		الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل	البرنامج البحث العلمي	تعزيز ريادة الأعمال لدى الدكاترة و الباحثات طلبات الدكتوراه			546	546	546	الاتحاد الاوروبي
	إنجاز المشاريع						30	30	20	تعاون ثنائي
	تدريب						1200	800	1200	م.ع + تعاون ثنائي
	تدريب		برنامج الخدمات الجامعية	تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية			15	10	10	م.ع

						والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال				
مجموع الميزانية للصنف " تنمية القدرات " من الأنشطة									**1947**	**1666**	**2101**	**م.ع + تعاون ثنائي**
دعم الأنشطة الثقافية والرياضية	الأنشطة الرياضية	الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل	برنامج الخدمات الجامعية	تعزيز فرص نفاذ الطالبات إلى تعاطي مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية والانخراط في نوادي بعث المؤسسات وريادة الأعمال			100	100	150	م.ع
	الأنشطة الثقافية						245	266.5	375.6	م.ع
مجموع الميزانية للصنف " دعم الأنشطة الثقافية والرياضية" من الأنشطة							**345**	**366.5**	**525.6**	**م.ع**
التصرف في المياه والطعام	التصرف في المياه	الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل	برنامج الخدمات الجامعية	الحد من تأثير سوء التصرف في الطاقة والمياه بمؤسسات الخدمات الجامعية على الطالبات				0	600	م.ع
	التصرف في الطعام			حماية المرأة من التلوث البيئي بالمؤسسات الجامعية				1.4	**2.1**	م.ع
مجموع الميزانية للصنف " التصرف في المياه والطعام" من الأنشطة								1.4	**602.1**	**م.ع**